الحرية

alhurriyah.sy

وطـــن الكلمـة

24 صفحة

صحيفـة إلكترونيـة تخصصية تصدر عـن **مؤسسة الوحـدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع**

الأحـــد 29 رجـب 1447 هـ | 18 كانـون الثاني 2026 م | العـدد **26**

الرئيس الشرع يوقّع اتفاقية وقف إطلاق النار والاندماج الكامل لقوات سوريا الديمقراطية ضمن مؤسسات الدولة السورية

هل يواكب تحسّن ساعات الكهرباء قدرة المواطن على الدفع؟ | 10

بقيمة 190 مليون دولار.. | 2 - 3 - 4 - 5 - 6

اتفاقية إستراتيجية لإدخال صناعة السفن إلى سوريا

استعادة السيادة على آبار النفط.. | 11

خطوة استراتيجية نحو تعزيز الاقتصاد

▪ اقتصـــاد | 8

إشاعات تزوير العملة تنتشر..

خبير اقتصادي:

غرضها التشويش

▪ محليات | 15

3 ملايين طن المتوقع..

«الزراعة» تتخذ إجراءات عديدة لضمان موسم جيد من القمح

بصراحة

الشعب يقول كلمته

باسم المحمد

تشهد سوريا منذ نحو أسبوع تحولات استراتيجية بالغة الأهمية، تؤكد مجددًا أن الدولة ماضية بثبات في مشروع النهوض الوطني، والحفاظ على وحـدة أراضيها، واستثمار مواردها لخدمة جميع أبنائها دون استثناء.

مفهوم «الجميع» هنا لا يقتصر على فئة بعينها، بل يشمل كل مواطن سوري، مهما كان انتماؤه العرقي أو الديني أو الطائفي، وهو ما تجلّى بوضوح في صدور المرسوم التشريعي رقم /13/، الذي يرسّخ مبدأ المواطنة، ويعزز وحدة سوريا بتنوعها، إلى جانب اللقاءات التي تجريها القيادة السورية مع مختلف المكونات الوطنية.

وفـي الـمـقـابـل، فـإن مـا تشهده المنطقة الشرقية اليوم يبعث برسائل واضحة لكل من يقرأ الواقع بعقلانية: سوريا، دولةً وشعبًا وجيشًا، لن تتوانى عن الدفاع عن سيادتها وأراضيها مهما بلغت التهديدات. فهذا حـق سـيـادي تكفله القوانين والشرائع الدولية، كما أن التاريخ والواجب الوطني يفرضان تلبية تطلعات الشعب وتحقيق أمنياته، مهما عظمت التضحيات، في مواجهة كل من لا يضمر الخير لهذا الوطن.

إن الانتفاضة الشعبية الـجـاريـة في منطقة الـجـزيـرة ضـد ميليشيا «قسد» تعبّر بوضوح عن نفاد صبر السوريين، نتيجة سنوات طويلة من الظلم، وسياسات النهب، وانتهاك الحقوق، التي مارستها عصابات لم يكن همّها سوى القتل والسرقة. ولهذا تحرك أبناء المنطقة من عربٍ وكردٍ معًا، دون انتظار تدخل الدولة أو القوى الكبرى، للمطالبة بحقوقهم المشروعة في حياة كريمة ضمن سوريا موحدة.

لـقـد قـرر الـشـعـب الـسـوري الـيـوم، مدفوعًا بانتمائه الوطني الراسخ وعقيدته الصلبة، أنه لا مكان لمشاريع الانفصال، وأن الـثـروات الوطنية هي ملك لجميع السوريين، تُـدار وفـق قوانين دولتهم ومؤسساتها، دون انتظار منّة من أحد على حقوق كفلها الانتماء للوطن.

منذ اليوم الأول للتحرير، أعلنت الدولة السورية التزامها الكامل بتحقيق تطلعات شعبها، سـواء في الحفاظ على وحدة الأراضـي السورية، أو في تعزيز التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الخدمي والمعيشي. ومع بدء استعادة السيطرة على المنطقة الشرقية وتحرير حلب، يمكن القول إن سوريا اليوم تستعيد مفاتيح قوتها الاقتصادية، ولا يخفى على أحد ما تمثله حلب والجزيرة السورية من ثقل استراتيجي صناعي وزراعي ونفطي.

وتملك سوريا اليوم مقومات حقيقية للنجاح، كما نجحت سابقًا في تجاوز جزء كبير من العقوبات، وتوقيع اتفاقيات استراتيجية مع عدد من الـدول والشركات الدولية، ما يفتح آفاقًا جديدة لإعادة الإعمار والتنمية.

إن الفرصة متاحة اليوم أمـام جميع السوريين للمساهمة في نهضة وطنهم، ولا مكان للأوهام التي تروّجها منصات التواصل الاجتماعي. فالجميع مدعو لإثبات استحقاقه للعيش الكريم في هذا الوطن العظيم، من خلال العمل الجاد، والالتزام بالقوانين والأنظمة الـنـافـذة، والانـخـراط في مشروع وطني جامع، عنوانه: سوريا الواحدة، القوية، المزدهرة.

اتفاقية إنشاء حوض السفن..

تعزيز للأمن الاقتصادي والسيادي للدولة

الحرية- آلاء هشام عقدة

تُعد صناعة السفن قطاعاً استراتيجياً يدعم استمرارية الاقتصادات ويعزز من قدرتها على النمو والازدهـار في عالم مترابط ويتزايد فيه الاعتماد المتبادل تجارياً واقتصادياً و عضوياً.

وفي هذا السياق بيّنَ الدكتور ذو الفقار عبود أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اللاذقية لـ"الحرية"، أن صناعة السفن مسألة حيوية للاقتصاد الوطني، لأن أكثر من 80% من التجارة العالمية للسلع تتم عبر النقل البحري، وهذه الصناعة توفّر فرص عمل متعددة ومختلفة المستويات والقطاعات، فضلاً عن أنها تعزّز الأمن الاقتصادي والسيادي للدولة عبر الاستقلال اللوجستي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتُمكن من تطوير البنية التحتية البحرية وتحفز قطاعات أخرى مثل الطاقة والمواد الخام، ما يجعلها عصبًا أساسيًا لنمو الاقتصادات الوطنية والعالمية.

نقلة نوعية في البنية الاقتصادية

ويضيف الدكتور عبود: من هنا يأتي توقيع الهيئة العامة للمنافذ والجمارك في سوريا، اتفاقية الاستثمار الاستراتيجية مع شركة كوزي ستار شيبيارد التركية، لإدخال صناعة السفن بكافة أحجامها وأشكالها وفق المعايير الدولية إلى الجمهورية العربية السورية خطوة عملاقة على طريق تطوير الصناعة الاستراتيجية السورية، حيث تتضمن الاتفاقية إنشاء حوض سفن متكامل في مرفأ طرطوس، لتشكل نقلة نوعية في البنية الصناعية والاقتصادية الوطنية.

وفق أحدث المعايير

وأشار ذو الفقار إلى أن هذه الاتفاقية، تأتي وفق نموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، وتنص على منح الشركة المستثمرة حق بناء وتجهيز وتشغيل وإدارة حوض سفن متكامل، يشمل مختلف أعمال صناعة وبناء وإصلاح وصيانة السفن، بما يواكب أحدث المعايير الفنية والهندسية المعتمدة عالميًا، ويسهم في توطين صناعة بحرية متقدمة داخل سوريا.

وتمتد مدة الاستثمار 30 سنة ميلادية، تبدأ من تاريخ التوقيع، تلتزم فيها الشركة التركية، باستثمار مبلغ لا يقل عن 190 مليون دولار أمريكي خلال مدة أقصاها خمس سنوات، لتغطية كامل أعمال البناء والتجهيز، بما فيها الأرصفة، والمعدات، والمستودعات، والمنشآت التشغيلية، دون أي التزام مالي على عاتق الطرف السوري المتمثل بالهيئة العامة للمنافذ والجمارك.

فرص عمل مباشرة وغير مباشرة

كما نصت الاتفاقية، على منح حسم خـاص بنسبة 20% من إجمالي قيمة الفاتورة قبل الضرائب لأعمال بناء أو إصلاح أو صيانة السفن التابعة للحكومة السورية، بما يعزز كفاءة التشغيل ويخفف الأعباء المالية.

كما تلتزم الشركة التركية المستثمرة، بتأمين 1700 فرصة عمل مباشرة و3500 فرصة عمل غير مباشرة، على ألّا تقل نسبة العمالة السورية عن 95% من إجمالي القوى العاملة، إلى جانب تدريب وتأهيل الكوادر السورية ونقل الخبرات الفنية والتقنية في مختلف مراحل الصناعة البحرية، لتولي بذلك اهتمامًا كبيرًا بالجانب الاجتماعي ونقل المعرفة.

فتح آفاق للاستثمار

هـذا الـمـشـروع، وفـق عـبـود، سيشكل ركـيـزة أساسية في مسار تطوير المرافئ السورية، وتعزيز موقع سوريا على خارطة الصناعات البحرية الإقليمية، وفتح آفاق جديدة للاستثمار، ودعم الاقتصاد الوطني، وتحويل مرفأ طرطوس إلى مركز صناعي بحري متكامل يخدم السوق المحلية والأسواق المجاورة، حيث إن صناعة السفن ذات أهمية حاسمة للاقتصاد الوطني من خلال دعم التجارة العالمية، فالسفن التجارية تنقل الغالبية العظمى من التجارة الدولية، وصناعة بناء السفن تضمن توفر هذه الوسيلة الأساسية لنقل البضائع والمواد الخام. كما أن توفير فرص العمل هو أثر مباشر لهذه الصناعة كون صناعة بناء وإصلاح السفن تؤمّن وظائف مباشرة وغير مباشرة في مجالات الهندسة والتصنيع والخدمات، بالإضافة إلى قطاعات مرتبطة بها، من أهمها قطاع الخدمات ولاسيما التأمين والاتصالات والخدمات اللوجستية، كما تعزّز الأمن الاقتصادي والسيادي، فتوطين هذه الصناعة يمنح الدول استقلالًا لوجستيًا ويقلل من ضعفها خلال الأزمات العالمية (مثل اضطرابات سلاسل الإمداد)، كما حدث عند تعطل سفينة الشحن الضخمة إيفر غرين في مجرى قناة السويس وتعطّلت الملاحة فيه.

تحفز الصناعات الأخرى

ونوه عبود بأن صناعة السفن تؤدي لتحفيز الصناعات الأخرى المرتبطة عضوياً، حيث تتطلب صناعة السفن مدخلات من العديد من القطاعات (الحديد، الألومنيوم، الإلكترونيات، الأخشاب، الفيبر، البلاستيك، أشباه الموصلات ، الزجاج، المحركات، الروافع الهيدروليكية ، قـوارب الصيد والإنقاذ) ما يدفع نموها ويُحفز الابتكار التكنولوجي.

أما تطوير البنية التحتية فيرتبط ببناء السفن ارتباطاً وثيقًا من خلال تطوير الموانئ والخدمات اللوجستية البحرية، ما يعزز النمو الاقتصادي العام للدولة ويقود نحو زيادة الإيـرادات حيث تسهم الموانئ وأنشطة الشحن في زيادة إيـرادات الدولة عبر الرسوم والضرائب، وتطوير صناعة محلية قوية يزيد من القدرة التنافسية في السوق العالمية وتلبية احتياجات متنوعة لتخدم أغراضاً متعددة (تجارية، عسكرية، ترفيهية، صيد)، ما يوسع نطاق الاستفادة الاقتصادية منها.

والشركة التركية تعمل في قطاع صناعة وبناء وصيانة السفن، وتحظى بوجود قوي في إسطنبول في مجالات بناء السفن، الإصلاح والصيانة، التحويل والتحديث، وكذلك الخدمات الهندسية الميكانيكية والكهربائية المتعلقة بالمنشآت البحرية.

وتضم منشآتها حوضاً بحرياً واسعاً ومرافق متقدمة لصيانة السفن، بما في ذلك أحواض عائمة يمكنها التعامل مع سفن بحمولة حتى حجم "باناماكس"، إضافة إلى أحدث المعدات الفنية لمشاريع تحويل السفن وإعادة تجديدها.

وتتوسع أعمالها تدريجيًا لتشمل مشاريع إنشاء سفن جديدة إلى جانب الخدمات التقليدية، وتقدم خدماتها لسفن محلية ودولية عبر شبكة واسعة من العلاقات التجارية في أوروبا والشرق الأوسط.

والشركة حاصلة على شهادة ISO 50001:2018، ما يؤكد التزامها بمعايير إدارة الطاقة والعمليات التشغيلية في أعمال الصيانة والبناء البحري، ويعزز ثقة العملاء وشركاء العمل في قدراتها الفنية والإدارية.

السـاحل السـوري..
مـن الجغرافيا والسـياحة إلى الصناعـة البحريـة

الحرية – نهلة أبو تك

لم يعد البحر السوري مجرد ممر للسفن، ولا الساحل واجهة جغرافية مؤجِّلة على المتوسط اليوم، ومع إدخال صناعة السفن إلى مرفأ طرطوس، يُفتح فصل جديد في الاقتصاد البحري السوري، عنوانه الانتقال من دور العبور والخدمة إلى دور الإنتاج والتصنيع، خطوة تضع سـؤالاً اقتصادياً سيادياً في الواجهة: هل تبدأ سوريا استعادة دورها البحري من بوابة الصناعة، لا من بوابة الانتظار؟

فـي هـذا السـياق، شـكّـل توقيع الهيئة العامة للمنافذ والجمارك اتفاقية استثمار استراتيجية مع شركة تركية متخصصة في صناعة وبناء وصيانة السفن محطة مفصلية في مسار المرافئ السورية، إذ تؤسس لإنشاء حوض سفن متكامل في مرفأ طرطوس، قادر على تقديم خدمات الصيانة والإصـلاح والبناء والتحويل وفق معايير دولية، وخدمة الأسطول الوطني واستقطاب سفن إقليمية ودولية.

من موقع جغرافي إلى قيمة إنتاجية

الخبير البحري القبطان محمد جمال عثمان يرى أن أهمية المشروع لا تكمن في منشآته فقط، بل في إعادة تعريف وظيفة الساحل السوري اقتصادياً، موضحاً في تصريح لـ"الحرية" أن سوريا تمتلك موقعاً استثنائياً على شرق المتوسط، إلا أن هذا الموقع بقي لفترة طويلة غير مستثمر صناعياً بالشكل الذي يوازي قيمته الجغرافية.

ويؤكـد عثمان أن إنـشاء حـوض سفن مـتـكـامـل فـي طـرطـوس يعني تحويل الجغرافيا إلى قيمة إنتاجية فعلية، وربط المرافئ السورية بسلسلة الصناعة البحرية، بـدل الاكتفاء بـدور المرافئ الخدمية، ما يخفف الضغط عن الأسطول الوطني ويمنح الملاحة السورية مرونة تشغيلية افتقدتها لسنوات.

استقلالية تشغيلية للأسطول الوطني

من جهته يؤكد القبطان عبد الله بياضو أن المشروع يشكّل نقطة تحوّل حقيقية في واقـع الملاحة السورية، لافتاً إلـى أن وجود حوض سفن متكامل في طرطوس يمنح الأسطول السوري استقلالية تشغيلية بعد سنوات من الاعتماد على مرافئ خارجية لأعمال الصيانة والإصلاح، وما رافق ذلك من كلف مرتفعة وتأخير في حركة السفن.

ويـرى بياضو أن هـذه الخطوة لا تعزز فقط جاهزية الأسطول الوطني، بل تضع سوريا على مسار المنافسة البحرية في حوض المتوسط، تمهيداً للدخول الفعلي في صناعة السفن وفق المعايير الدولية، لا الاكتفاء بخدمات الصيانة.

استثمار طويل الأمد بلا أعباء على الخزينة

تمتد الاتفاقية لمدة ثلاثين عاماً، وتُلزم الشركة المستثمرة بتجهيز البنية التحتية كاملة، من أرصفة ومعدات ومرافق تشغيلية متطورة، من دون تحميل الخزينة العامة أي أعباء مالية مباشرة، ما يجعلها نموذجاً لاستثمار قائم على الشراكة طويلة الأمد. كما تتضمن الاتفاقية حوافز خاصة لتسهيل أعمال السفن الحكومية، بما يعزز التكامل بين القطاعين العام والـخـاص، ويؤسس لمرحلة جديدة في إدارة الأصـول البحرية السورية على أسس إنتاجية مستدامة.

فرص عمل ونقل معرفة

البعد الاجتماعي للمشروع لا يقل أهمية عن بعده الاقتصادي، إذ من المتوقع أن يؤمّن آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، مع أولوية واضحة لتشغيل الكوادر السورية، وبنسبة لا تقل عن 95%.

ويشير القبطان محمد جمال عثمان إلى أن القيمة الحقيقية للمشروع تكمن في نقل المعرفة وبناء الخبرات الهندسية والفنية البحرية، بما يرسّخ قاعدة لصناعة وطنية مستدامة، ويعيد الاعتبار للكفاءات السورية في قطاع حيوي ظل لعقود خارج دائرة الاستثمار الصناعي الحقيقي.

رسالة اقتصادية تتجاوز الساحل

إلـى جـانـب أثـره الـمـبـاشـر، يحمل المشروع رسالة اقتصادية أوسع، تعكس توجّه سوريا نحو الانفتاح على الاستثمارات الإقليمية، واستعادة حضورها في قطاع يُعد من أكثر القطاعات ارتباطاً بالتجارة العالمية.

فمع وجـود حوض قـادر على التعامل مع سفن بأحجام كبيرة، وتقديم خدمات الصيانة والبناء والتحويل، يصبح الساحل السوري مرشحاً للتحول إلـى مركز جذب لوجستي وصناعي في شرق المتوسط، بما ينعكس على الإيـرادات العامة، والضرائب، وحركة الشحن، وسلاسل التوريد المرتبطة بها.

طرطوس... من مرفأ عبور إلى مركز صناعة

إطلاق مشروع حوض السفن المتكامل في مرفأ طرطوس ليس حدثاً تقنياً عابراً، بل خطوة استراتيجية تعيد تعريف دور المرافئ الـسـوريـة، وتضع الأسـطـول الوطني على طريق الاستقلالية، وتفتح أمام الاقتصاد باباً جديداً للإنتاج والتشغيل.

وفـي لحظة تتقاطع فيها الحاجة الاقتصادية مع الفرصة الجغرافية، تبدو طرطوس اليوم أكثر من مجرد مرفأ يستقبل السفن... إنها منصة تصنع مستقبل سوريا البحري.

اتفاقيـة صناعـة السـفن..
تعيـد تفعيل الـدور الاقتصـادي والتاريخـي لسـوريا

الحرية – سناء عبد الرحمن

لا تُـخـتـزل أهـمـيـة الـسـاحـل الـسـوري بطوله بل بموقعه الجغرافي على شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث تقاطعت عبر التاريخ طرق التجارة البرية مع خطوط الملاحة، فصنعت من المرافئ السورية بوابات طبيعية للعبور والتبادل.

واليوم مع توقيع اتفاقية إستراتيجية لإدخـال صـنـاعـة الـسـفـن إلـى سـوريـا، يعود هـذا الموقع إلـى واجهة النقاش الاقتصادي بوصفه رصيداً يمكن توظيفه في مسار التنمية وجذب الاستثمار وإعادة تموضع البلاد في حركة التجارة الإقليمية. المدرّس في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – اللاذقية الدكتور وجد رفيق الصائغ، تحدث لـ"الحرية" حول دلالات الاتفاقية الإستراتيجية لإدخال صناعة السفن إلى سوريا، وما تحمله من أبعاد اقتصادية وتنموية تتجاوز إطارها الصناعي المباشر.

الموقع قبل المسافة

يـرى الـدكـتـور الـصـائـغ أن القيمة الإستراتيجية لسوريا على المتوسط لا تُقاس بالكيلومترات، بل بالموقع على شرق المتوسط، حيث شكّل الساحل السوري عبر التاريخ جسراً بين طرق القوافل القادمة من بلاد ما بين النهرين والجزيرة العربية، وخطوط الملاحة المتجهة نحو أوروبا. هذا التلاقي منح المرافئ السورية دوراً محورياً في انتقال البضائع والأفكار، ورسخ سوريا كحلقة وصل طبيعية بين الشرق والغرب.

أثر مالي واقتصادي

ويشير الصائغ إلى أن هذا التوجه يفتح الباب أمام استثمارات مباشرة دون تحميل الموازنة العامة أعباء إضافية، ويخلق مصادر إيـراد من الخدمات البحرية، مع إمكانية جذب أنشطة لوجستية وصناعية مرافقة تعزز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

تنمية ومعرفة

ويبرز الصائغ البعد الاجتماعي لمشاريع كهذه من خلال توليد فرص عمل واسعة، لحوالي 4940 سورياً، أي لحوالي 4940 أسرة سورية. ونقل التقنيات الحديثة إلى الكوادر المحلية، ما يسهم في بناء قاعدة صناعية بحرية وطنية مستدامة.

رسالة إقليمية

و يرى الصائغ أن هذه المشاريع تحمل دلالة تتجاوز الاقتصاد المباشر، إذ تعكس توجهاً نحو الانفتاح على الدول الاقتصادية الإقليمية مثل تركيا ودول الخليج، وتبعث برسالة عـن بـدايـة شفاء سـوريـا مـن داء العقوبات الدولية والعزلة الاقتصادية والاتـجـاه نحو اقتصاد جـاذب للاستثمار الأجنبي ورمزاً للانتعاش الاقتصادي.

وخـتـم الـدكـتـور الصائغ بالقول: إن الساحل السوري يمتلك المقومات ذاتها التي جعلت سواحل دول الجوار نقاط جذب للتجارة والاستثمار، وإن ما ينقصه ليس الجغرافيا ولا الإمكانات، بل رؤية واضحة وإرادة تنفيذية تحوّل هذه المقومات إلى واقع إنتاجي ملموس.

الحرية
العـدد 26 | السـنة الثانية | الأحـــد 18 كانـون الثاني 2026 م

نقلة نوعية كبرى.. اتفاقية «الحوض» تحول المرافق السورية من مستهلك لخدمات صناعة السفن إلى منتج لها

الحرية – إلهام عثمان

مـع الإعــلان عـن انـطـلاق مـشـروع حـوض السفن المتكامل في مرفأ طرطوس وفق نموذج BOT (البناء، التشغيل، ونقل الملكية)، بين سوريا وشركة تركية، يأتي المشروع ضمن استراتيجية تحويل المرافق السورية من مستهلكة لخدمات الصناعة البحرية (الصيانة والإصلاح) إلى منتجة لها، عبر شراكة مع شركة تركية متخصصة.

تكمن أهمية المشروع ووفـق مـا صـرح بـه الخبير المالي والاقتصادي الدكتور علي محمد لـ" الحرية"في توفير مركز محلي للصيانة والإصلاح مع إمكانية التوسع مستقبلاً نحو التصنيع الكامل للسفن، وتحويل الساحل من مستهلك إلى منتج.

وبين محمد أن الاتفاقية تمثل نقلة نوعية كبرى، حيث ستتحول المرافق السورية على الساحل من موقع مستهلك لخدمات صناعة السفن (كالصيانة والإصلاح) إلى موقع منتج لها، و أن هذه الخطوة ستزفر مركزًا محليًا متكاملاً لصيانة وإصلاح السفن السورية في المستقبل القريب، مع آفاق للتوسع نحو التصنيع الكامل.

توطين الصناعة ونقل الخبرات..

ويركز المشروع، وفق رأي محمد، على توطين صناعة السفن في البلاد من خلال نقل الخبرات الفنية والتقنية والتصنيعية من الشركة التركية الشريكة، التي وصفتها الهيئة بأنها "شركة رائدة ومساهمة" في هذا المجال، وأنه سيتم ذلك مع توظيف عمالة محلية تشكل ما يزيد على 95% من إجمالي القوى العاملة في المشروع.

فرص عمل واستثمار ضخم

ولفت محمد إلى أنه من المتوقع أن يوفر الحوض الجديد1700 فرصة عمل مباشرة و3500 فرصة عمل غير مباشرة، كما ينص الاتفاق على ضخ استثمار مالي يقدر بحوالي 190 مليون دولار على مدى خمس سنوات لتجهيز الحوض بكافة المتطلبات من أرصفة ومعدات ومستودعات.

مدة اتفاقية ونقل ملكية..

وعن مدة العقد المحددة للمشروع بين محمد، أنها ستكون 30 عامًا، وأن الشركة التركية ستقوم خلالها بإدارة وتشغيل الحوض بالكامل، على أن تنتقل الملكية كاملةً إلى الحكومة السورية بعد انتهاء مدة العقد.

موقع استراتيجي وآفاق إقليمية..

يتميز مرفأ طرطوس بموقع استراتيجي حيوي على ساحل المتوسط، وفق رأي محمد حيث تقربه من طرق الملاحة الدولية وكونه صلة وصل بين قارتي آسيا وأوروبا، وأضاف: إن موقع المرفأ يؤهله ليصبح مرفأً صناعياً بحريًا متكاملاً وحيويًا.

كما بين محمد أنه ومن خلال إحصاءات لعام 2025 فقط، رست في الميناء 924 سفينة (منها 775 سفينة بضائع و100 سفينة قادمة للصيانة)، ما يدل على وجود حركة ملاحية وتجارية قائمة يمكن تعزيزها بالمشروع الجديد. كما أن قرب الميناء من الحدود اللبنانية يجعله مؤهلاً لتقديم دعم لوجستي للبنان، ويمكن أن يصبح منفذًا بحريًا مهمًا لتصدير بضائع دول الخليج والعراق إلى أوروبا.

تفاصيل إضافية

تنص الاتفاقية أيضًا على منح حسم خاص بنسبة 20% على الخدمات المقدمة للسفن الحكومية.

ومن الجدير ذكره أن الهيئة العامة للمنافذ والجمارك أعلنت عن توقيع اتفاقية استثمار استراتيجية وتنموية مع شركة:

KUZEY STAR SHIPYARD – DENİZCİLİK SANAYİ VE TİCARET A.Ş

التركية المتخصصة منذ أيام، وتهدف الاتفاقية إلى إنشاء حوض سفن متكامل في مرفأ طرطوس ما يمثل مرحلة جديدة واستراتيجية.

تحول استراتيجي في الاقتصاد الوطني ينطلق من مرفأ طرطوس

الحرية – مركزان الخليل

يـرى الخبير الاقتصادي الدكتور وائل الحسن أن توقيع اتفاقية إنشاء حوض السفن في مرفأ طرطوس يمثل تحولاً استراتيجياً في الاقتصاد السوري، إذ يفتح الباب أمـام توطين صناعة السفن لأول مـرة، ويعزز التجارة البحرية، ويخلق آلاف فرص العمل، ما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي والاجتماعي الكلي.

ويؤكد "الحسن" خلال حديثه لـ"الحرية" أن الاتفاقية تحمل الكثير من الإيجابيات والمزايا الاستثمارية التي تجعل منها حالة نوعية على صعيد الاقتصاد الكلي فهي تتضمن: استثمار ضخم بقيمة 190 مليون دولار خـلال 5 سـنـوات لتجهيز الأرصـفـة والمعدات والمنشآت التشغيلية، دون أي عبء مالي على الدولة. مدة استثمار 30 عاماً وفق نموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، ما يضمن استدامة المشروع على المدى الطويل. توطين صناعة السفن داخـل سوريا لأول مـرة، ما يقلل الاعتماد على الـخـارج فـي أعـمـال البناء والصيانة ويخفض التكاليف بالعملات الأجنبية.

تحويل مـرفـأ طـرطـوس إلـى قـطـب صناعي بـحـري متكامل يـخـدم السوق المحلية والأسواق المجاورة، ويضع سوريا على خريطة الصناعات البحرية الإقليمية.

انعكاس الاتفاقية على التجارة البحرية

لهذه الاتفاقية الكثير من الانعكاسات الايجابية على صعيد التجارة البحرية، وذلك من خلال: زيادة القدرة الاستيعابية للمرفأ عبر الأرصفة الجديدة وورشـات التصنيع والصيانة، ما يعزز حركة الاستيراد والتصدير.

خـفـض تـكـالـيـف تـشـغـيـل الأسـطـول الوطني بفضل الحسم بنسبة 20% لأعمال بناء وصيانة السفن الحكومية. رفع جاهزية الأسطول البحري السوري من خلال الصيانة المحلية السريعة، ما ينعكس على انتظام حركة التجارة البحرية. جذب السفن الأجنبية لإجراء أعمال الإصلاح والصيانة في طرطوس، ما يدر دخلاً إضافياً من الخدمات البحرية.

عوائد اقتصادية واجتماعية

الحديث فـي هـذا المجال وفـق رأي "الحسن" يأخذ أبعاداً اقتصادية واجتماعية كثيرة تبدأ بفرص العمل التي توفرها فهي تؤمن أكثر من 1700 فرصة عمل مباشرة و3500 غير مباشرة مع ضمان أن تكون العمالة السورية بنسبة لا تقل عن 95%، ونقل الخبرات التقنية وتـدريـب الكوادر المحلية، مـا يرفع مستوى رأس المال البشري ويؤسس لقطاع صناعي جديد، تنويع مصادر الدخل الوطني عبر إدخال صناعة السفن كقطاع إنتاجي جديد، بدلاً من الاعتماد على التجارة التقليدية فقط.

إلى جانب تحفيز النمو الصناعي المرتبط (مثل الصناعات المعدنية، الميكانيكية، والخدمات اللوجستية)، ما يخلق سلسلة قيمة اقتصادية متكاملة، وانعكاسات اجتماعية إيجابية: كاستقرار فـرص العمل، الحد من البطالة والهجرة، ورفع مستوى معيشة الأسر في طرطوس والمناطق المجاورة.

مشروع سيادي

من منظور الاقتصاد الكلي، الاتفاقية ليست مجرد مشروع صناعي، بل مشروع سيادي يعيد رسم ملامح الاقتصاد السوري عبر: تقليص الاعتماد على الخارج، وتعزيز موقع سوريا كمركز بحري إقليمي، ودعم التوازن الاجتماعي من خلال فرص العمل والتنمية البشرية، بالإضافة إلى خلق بيئة استثمارية جديدة تجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

من مرفـأ محلي إلى قاعـدة صناعات بحريـة..

الزنبركجي: اتفاقية السفن البحرية ستُحوّل مرفأ طرطوس من محلي إلى مركز عالمي

الحرية – رفاه نيوف

يُعتبر توقيع الهيئة العامة للمنافذ والجمارك اتفاقية إستراتيجية لإدخال صناعة السفن إلى سوريا وفق معايير دولية، خطوة نوعية ومهمة في تنمية القطاع البحري، وصولاً إلى تحويل مرفأ طرطوس من مرفأ محلي إلى مركز بحري عالمي.

وفـي هـذا السـياق يـقـول الخبير فـي التخطيط الإستراتيجي وإدارة الأزمات مهند الزنبركجي لـ"الحرية": تم توقيع العديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات الضخمة خلال الأشهر الماضية تشمل مشاريع كبيرة في عدة قطاعات، بين الحكومة السورية والعديد من المستثمرين الدوليين والشركات متعددة الجنسيات، ولطالما كانت الفائدة الأكبر لبعض هذه الاتفاقيات تعود للمستثمر.

فوائد جمة

ويضيف الزنبركجي أن هذه الاتفاقية تعدّ من الاتفاقيات المميزة، "ونرى فيها الفائدة الأكبر التي تعود على الوطن والمواطنين، لأنها تمهد لصناعة ضخمة عالمية مشابهة تماماً من حيث الفكرة الأساسية والمبدأ الصناعي لأحواض دبي الجافة، من حيث تأسيسها كمنظومة صناعية بحرية، تتوسع لاحقاً لتصبح قاعدة لمدينة صناعية بحرية ومركزاً للصناعات الرديفة".

ويضيف الزنبركجي أن الفائدة الثانية هنا، هي أن هذا المركز سيصبح مركزاً لجذب صيانة السفن وإعادة تأهيلها من الدول المجاورة، نظراً لقرب طرطوس من موانئ مدن ساحلية أخرى في دول شقيقة.

رؤية بعيدة الأمد

ويرى الزنبركجي أن الحنكة الاقتصادية خلف توقيع هذه الاتفاقية من الجانب السوري، "تتجلى في الرؤية البعيدة للقيادة السورية في تحويل المرفأ الحالي من مرفأ محلي يعتمد على التنظيم والاستفادة من رسوم عمليات التفريغ والتحميل، بالإضافة إلى رسوم ركن السفن، إلى مركز بحري عالمي مستقبلاً، ذي اقتصاد متكامل، يضم العديد من الصناعات الثقيلة ويوفر آلاف فرص العمل.

واللافت للنظر هنا هو حرص الجهة السورية الممثلة بالهيئة العامة للمنافذ والجمارك على عدم إرهاق الدولة بأعباء مالية، من خلال إلزام المستثمر بدفع كامل قيمة الاستثمار من طرفه، واسترداد المشروع بالكامل لصالح الدولة السورية بعد 30 عاماً.

آلاف فرص العمل

كما يشير الخبير الإستراتيجي إلـى أن "الفائدة العالية القادمة ليست فقط فـي حجم الاستثمار الضخم والصناعات والاستثمارات الرديفة التي سيتم تأسيسها في طرطوس، بل بانعكاس هذه الاتفاقية على استهلاك اليد العاملة السورية، وقد تصل الأرقام المتوقعة إلى حدود 1700 فرصة مباشرة و3500 فرصة غير مباشرة، كون مثل هذا المشروع يفتح فرصاً جديدة على صعيد الاستثمار في عدة قطاعات ومجالات أخرى في المحافظة نفسها.

وما يجري هنا فعلياً، ليس فقط تحول كبير على مستوى المرفأ، بل هو تحول جذري على مستوى محافظة طرطوس، بتحويلها من محافظة تعتمد على الزراعة والسياحة الموسمية، إلى محافظة صناعية نوعية على المستوى الإقليمي.

ويضيف: "إضافة إلى ذلك، ستكون هناك ضرورة عالية لإنشاء معاهد متخصصة وجامعات لتخريج أجيال جديدة من المهندسين المختصين في الهندسة البحرية، والفنيين المختصين فـي الميكانيك والكهرباء والإلكترونيات البحرية".

وما يحسب هنا لصالح الهيئة العامة للمنافذ والجمارك هو اشتراط تشغيل ٩٥% من العمالة السورية في هذا المشروع العملاق لإتمام الاتفاق.

ويضاف إلى ما سبق من فوائد عديدة، توفير القطع الأجنبي، من خلال تأسيس صناعة عالية القيمة مستقطبة لملايين الدولارات عند إصلاح أو بناء السفن.

وختم الزنبركجي حديثه بالقول: "إن مشروع حوض بناء وإصلاح السفن، ليس فقط مشروعاً استثمارياً في قائمة المشاريع المتوقع استثمارها قريباً، بل دورة اقتصادية متكاملة الأركـان لسوريا عموماً ولمحافظة طرطوس على وجه الخصوص".

الساحل السوري يسترجع إرثاً عمره آلاف السنين.. بناء وإصلاح السفن حلم طال انتظاره

الحرية – محمد زكريا

ربما المكان الأول الذي انطلقت منه صناعة بناء السفن في تاريخ البشرية هو الساحل السوري، حيث تغنى الفينيقيون منذ آلاف السنين بتنوع صناعتهم البحرية ومنها بناء وإصـلاح السفن، حتى أنهم مخروا عباب البحر بسفنهم، بالتأكيد هذا الإرث لم يكن محمياً من قبل الحكومات المتعاقبة خـلال الـسـنـوات الماضية بالشكل المطلوب، إلى أن جـاءت حقبة نظام الأسـديـن، والتي قضت على هذا الإرث بشكل كامل فلم يعد شيء يذكر من تلك الصناعات البحرية.

حلم أصبح حقيقة

ولكن مـع قـدوم التحرير والتوجه نحو الاقتصاد التنافسي يبدو أننا أصبحنا نتحدث حقيقة عـن عـودة ذلـك الإرث المفقود، والانطلاقة نحو بناء أحـواض لإصلاح السفن، بعد ما كان حلماً غير قابل للتحقيق في عهد النظام البائد، اليوم وبعد سقوطه بعام أصبح حقيقة وواقعاً، حيث وقّـعـت الهيئة العامة للمنافذ والجمارك اتفاقية استثمار استراتيجية مع إحدى الشركات التركية الرائدة، لإدخال صناعة السفن بكافة أحجامها وأشكالها وفق المعايير الدولية إلى سوريا.

خسارة اقتصادية

الباحث في مجال التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المهندس البحري حسام علي الدوماني أوضح لـ"الحرية" أنه انطلاقاً من أهمية الموقع الاستراتيجي المميز الذي تتمتع به سوريا في شرق البحر المتوسط الـذي يمنحها أهمية إضـافـيـة بالنسبة لصناعات النقل البحري، إضافة لما تملكه من قدرات بشرية أصيلة في هذه الصناعات، نجد أن حرمان قطاع الصناعة السوري من هذه الأعمال يؤدي إلى خسارة اقتصادية كبيرة، وضياع فرص ثمينة يمكن أن تُسهم بشكل رئيسي في تنمية اقتصاد الوطن.

وحسب الدوماني فإن هذا الموقع يعطي أهمية كبيرة للمرافئ والمصبات النفطية المنتشرة على ساحله، والذي يُعدّ جسراً تعبر من خلاله البضائع إلى كل أصقاع العالم، إلى كلٍّ من العراق والأردن ودول الخليج العربي، موضحاً أن مشروع أحـواض بناء وإصـلاح السفن يُعدّ ركيزةً أساسية لتطوير صناعة النقل البحري في سوريا من جوانبها كافةً، ويسهم فـي اسـتـرجـاع السفن الـتـي هـربـت من تحت العلم السوري، وتحسين المستوى الفني للسفن السورية المسجلة تحت العلم السوري، كون الحركة الملاحية في المرافئ السورية وصلت في عام 2009 إلى نحو 25 مليون طن بعدد سفن وصل إلى 5000 سفينة سنوياً.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية
العـدد 26 | السـنة الثانية | الأحـــد 18 كانـون الثاني 2026 م

مشروع بناء حوض السفن..

يؤسس لشراكة ذكية بين القطاعين العام والخاص

الحرية- لوريس عمران:

تعدّ الاتفاقية التي وقّعتها الهيئة العامة للمنافذ والجمارك مع شركة (KUZEY STAR SHIPYARD) التركية واحـدة من أبرز التحركات الاقتصادية النوعية في المرحلة الراهنة، حيث تفتح باباً جديداً أمام الاقتصاد الوطني عنوانه توطين الصناعات الثقيلة وتعزيز الدور الاستراتيجي للمرافئ السورية، إذ لا يمثل إدخال صناعة السفن وفق المعايير الدولية مجرد مشروع استثماري تقليدي، بل يعكس تحولاً عميقاً في الرؤية الاقتصادية للدولة تجاه القطاع البحري بوصفه رافعة تنموية واعدة.

الانعطاف الهيكلي

في هذا السياق أكد الخبير الاقتصادي الدكتور حسام عيسى خليلو أن هذه الاتفاقية تشكّل نقطة انعطاف مهمة في مسار إعـادة بناء الاقتصاد السوري على أسس إنتاجية مستدامة، ولا سيما أنها تعتمد نموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، الـذي يسهم بفعالية في تخفيف الأعباء المالية عن الدولة، ويؤسس لشراكة ذكية بين القطاعين العام والخاص قائمة على نقل الخبرة والتكنولوجيا وتحقيق القيمة المضافة. وأشار الدكتور خليلو لصحيفة "الحرية" إلى أن إنشاء حوض سفن متكامل في مرفأ طرطوس باستثمار يتجاوز ١٩٠ مليون دولار خلال خمس سنوات، يحمل أبعاداً تتجاوز الأرقام المالية لتطول البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، عبر فتح قطاع صناعي جديد يرتبط بعشرات الصناعات الرديفة، ويوفر فرص تشغيل واسعة، ويعزز من موقع سوريا الجغرافي كمركز بحري محتمل في شرق المتوسط.

الأثر على الميزان التجاري

وبيّن خليلو أن الأهمية الحقيقية للمشروع تكمن في نتائجه بعيدة المدى، ولا سيما على صعيد تخفيض فاتورة الاستيراد، ودعم الأسطول البحري الوطني، إضافة إلى رفع كفاءة المرافئ السورية، وتحويلها من مجرد نقاط عبور تجاري إلى منصات إنتاج صناعي متكامل ذات مردود اقتصادي مرتفع، مضيفاً إن امتلاك حوض لبناء وصيانة السفن داخل الأراضي السورية سيؤدي إلى تقليص الاعتماد على المرافئ الأجنبية في عمليات الإصـلاح والصيانة الـدورية للأسطول الوطني، وهو ما ينعكس مباشرة على تخفيف الضغط عن احتياطيات القطع الأجنبي.

مبيّناً أن المشروع يؤسس مستقبلاً لتقديم خدمات الصيانة وبـناء السفن لـدول الـجـوار، مـا يـحـوّل المرفأ من مستهلك للقطع الأجنبي إلى مولد له في حال تم التسويق الإقليمي للخدمات وفق معايير تنافسية.

الاستثمار في رأس المال وسوق العمل

وأشار الدكتور خليلو إلى أن التزام الاتفاقية بتشغيل يد عاملة سورية بنسبة لا تقل عن ٩٥%، وتوفير نحو ١٧٠٠ فرصة عمل مباشرة و٣٥٠٠ فرصة عمل غير مباشرة، يمثل مكسباً استراتيجياً لـرأس المال البشري الوطني، وخاصة في ظل التحديات المعيشية الراهنة، مبيناً أن برامج التدريب ونقل المعرفة المرافقة للمشروع تضع أساساً متيناً لبناء كوادر متخصصة في الصناعات البحرية، وهي مهارات تقنية نادرة في السوق المحلية حالياً، ما يضمن توطين المعرفة بدلاً من استيراد الخبرات الأجنبية.

التحول الوظيفي للمرافئ

وأوضح الدكتور خليلو أن تحويل مرفأ طرطوس إلى مركز صناعي بحري يمثل نقلة نوعية في وظيفة المرافئ السورية، التي ستنتقل من دورها التقليدي كنقاط عبور تجاري إلى منصات إنتاج صناعي وخدمي متكامل، ما يعزز تنافسيتها إقليمياً. مؤكداً أن هذا التحول يتطلب مرافقة حكومية دقيقة على مستوى البنية التحتية والتشريعات لضمان اندماج المشروع ضمن منظومة اقتصادية شاملة.

وفي ختام حديثه بيّن الدكتور خليلو أن نجاح المشروع مرهون بعوامل عديدة، أبرزها الاستقرار التشريعي، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتأمين الطاقة، بالإضافة إلى ضرورة وضع خطة وطنية تضمن تكامل المشروع مع بقية القطاعات الصناعية لتعظيم أثره الاقتصادي ومنع تحوله إلى جزيرة استثمارية معزولة.

وخطوة استراتيجية لتقوية الاقتصاد وتوسيع آفاق التجارة البحرية

الحرية- سامي عيسى

تحمل اتفاقية انشاء حـوض السفن في طرطوس أبعاد اقتصادية واجتماعية تشكل بمضمونها نقلة نـوعـيـة لهذا القطاع، لما تحمله من تأثيرات إيجابية، لا تقتصر على العوائد المادية فحسب، بل تطول الحالة الاجتماعية والمعيشية لآلاف الأسر المرتبط طبيعة عملها بهذا القطاع، ناهيك عن أثرها الإيجابي على الإنتاجية العامة، والعائد الاقتصادي لقطاع النقل البحري وغيره.

اعتبارات هامة

من هنا يرى الخبير الاقتصادي الدكتور إيهاب اسمندر أنه من الضروري جداً قبل تقييم الأثر الاقتصادي للاتفاقية، الانطلاق أولاً فـي تقييم أهمية ميناء طرطوس الذاتية، على اعتباره ثاني أهم ميناء في سوريا بعد اللاذقية، ويطل على شرق البحر المتوسط، ويقع على تقاطع طرق الملاحة بين أوروبـا وآسيا وإفريقيا، والأهـم القرب من خطوط ملاحة (البحر المتوسط- البحر الأحمر) عبر قناة السويس.

الأهمية اللوجستية

وهـنـا يـؤكـد اسـمـنـدر أن الأهـمـيـة اللوجستية الكامنة لميناء طرطوس، ودور ميناء طرطوس في الاقتصاد إلى جانب خدمات صيانة وإصلاح السفن، أيضاً يمكن للميناء أن يلعب دوراً مهماً في: توفير خـدمـات صيانة وإصـلاح السفن، وجـذب سفن الشحن التجارية، والإسهام بتنويع الاقتصاد السوري، وهـذه مسائل مهمة جداً لا يستطيع أحد تجاهلها، وانعكاسها الإيجابي على التجارة البحرية وغيرها.

تعزيز التجارة الإقليمية

الاتفاقية تنفرد بإيجابيات واسعة على التجارة البحرية في رأي "اسمندر" يمكن تحديدها في عـدة نقاط أساسية منها على سبيل المثال:

– تـعـزيـز الـتـجـارة الإقـلـيـمـيـة (تحفيز تجارة الترانزيت عبر سوريا، جـذب خطوط ملاحية جديدة للمنطقة، دعم الصادرات والمستوردات السورية بخفض تكاليف النقل البحري).

– تطوير الخدمات البحرية المساندة (خدمات الإرشاد والتزود بالوقود، خدمات الإنقاذ والإسعاف البحري، تطوير صناعات مغذية/ معدات بحرية، قطع غيار).

تحسين البنية التحتية

كما يفترض أن يكون للاتفاقية دور في تحسين البنية التحتية اللوجستية لميناء طرطوس (رفع كفاءة الموانئ السورية كمنظومة متكاملة، تقليل أوقات الانتظار للسفن المحتاجة للصيانة، تحسين تصنيف الموانئ السورية في المؤشرات الدولية).

العائد الاقتصادي الكلي المتوقع

على صعيد المـؤشـرات الكلية يؤكد "اسمندر" تحقيق عدة جوانب مهمة تتعلق في معظمها بتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتحسين الميزان التجاري من خلال تصدير خدمات الصيانة للإقليم، خفض فاتورة استيراد الخدمات البحرية.

تأثيرات تنموية شاملة

على الصعيد الاقتصادي أيضاً يمكن أن يكون للاتفاقية تأثيرات تنموية شاملة، تتعلق بنقل التكنولوجيا، وتطوير كوادر فنية متخصصة، وتشجيع الاستثمارات المرتبطة أيضاً، وتعزيز الأمن الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الخارج.

وبالتالي للاتفاقية دور في تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال، وتقليل الاعتماد على الخارج في الخدمات البحرية الحيوية، وتأمين أسطول النقل البحري الوطني، إضافة إلى تحسين المرونة اللوجستية للاقتصاد السوري.

| تفاصيل أكثر على الموقع

أبعاد اقتصادية لاستبدال العملة جوهرها تثبيت الأسعار

الحرية – سامي عيسى:

تحاول الحكومة بكافة أجهزتها النهوض بالواقع الاقتصادي الذي يشهد الكثير من الصعوبات والعقبات الموروثة، والتي تعكس سلبيتها بصورة مباشرة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وتحديداً على الواقع المعيشي للأسر السورية، وخاصة ما يتعلق بالتضخم الكبير، والفجوة الكبيرة بين مستويات الدخل والحدود المطلوبة للعيش الكريم الذي ينشده كل مواطن سوري.

ضبط التضخم

وبالتالي يأتي استبدال العملة كأحد الخيارات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة هـذا الـواقـع، حيث يرى المهندس عصام غريواتي، رئيس غرفة تجارة دمشق، أن تبديل العملة يمثل خطوة ضرورية لضبط مستويات التضخم المتفاقمة في البلاد.

ويشير في تصريح لـ"الحرية" إلى أن التوسع السابق في إصدار العملة دون نمو موازٍ في الناتج المحلي الإجمالي أدى إلى مشكلات اقتصادية جمة، حيث أصبحت طباعة العملة وسيلة لتمويل عجز الموازنة، ما أدى إلى إصدار عملة جديدة دون قاعدة اقتصادية صلبة تدعمها.

التحكم في كميات العملة

ويؤكد غريواتي أن تبديل العملة سيمكن المصرف المركزي من التحكم في كميات العملة المطبوعة بناءً على الاحتياجات الفعلية للاقتصاد السوري، بدلاً من تغطية الإنفاق غير المنضبط، كما يرى أن هذه الخطوة ستسهم في إنهاء مرحلة حبس السيولة التي أدت إلى تضخم الأموال غير النظيفة والمشبوهة.

عهد جديد في الاقتصاد

ويضيف غريواتي: سوريا من خلال هذه الخطوة، تدخل عهداً جديداً في اقتصادها، باعتماد عملة جديدة تسهل التداول الاقتصادي، وأن هذه الخطوة على الرغم من أنها قد لا تؤدي إلى تحسن فوري في الوضع الاقتصادي، إلّا أنها تمثل عملية تنظيمية تهدف إلى بناء قوة اقتصادية وطنية جديدة، تعكس السيادة والاستقلال.

تأثير تبديل العملة على الاقتصاد والنمو

فيما يتعلق بتأثير تبديل العملة على الاقتصاد والنمو، يؤكد غريواتي أن ذلك يعتمد على سلامة عملية الإصدار وملاءمتها لاحتياجات السوق، محذراً من الانـزلاق نحو التضخم أو الركود أو الانكماش.

أهمية بيان الأثر الاقتصادي

وضمن الإطـار ذاتـه يؤكد المستشار في التخطيط الإستراتيجي وإدارة الأزمات، مهند زنبركجي أهمية بيان الأثر الاقتصادي لتبديل العملة على أرض الواقع، ويشدد على أن هذا الإجراء حتى إذا ترافق مع حذف الأصفار، لن يكون له تأثير إيجابي كبير دون إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة.

الأهداف الرئيسية لعملية الاستبدال

وهنا يحدد زنبركجي الأهداف الرئيسية من وراء استبدال العملة في اختزال القيم العالية للعملة القديمة، وإعادة الثقة بالعملة المحلية، واحتواء التضخم، والأهم من ذلك، تثبيت سعر الصرف لضمان استقرار أسعار السلع والخدمات، والتخلص من التذبذب الذي يؤثر سلباً على الأسعار ويضعف القدرة الشرائية للمواطنين.

إعادة تسمية الأسعار والأجور

كما يشير زنبركجي إلى أن تبديل العملة قد يؤدي إلـى إعـادة تسمية للأسعار والأجـور والـرواتـب دون تغيير حقيقي في القيمة، نظراً لثبات احتياطي الذهب وانخفاض الاحتياطي من العملات الأجنبية.

ويؤكد أن التضخم لن يختفي إلّا بزوال الأسباب الجذرية لـه، أي الانهيار الاقتصادي، وذلـك من خـلال اتباع حلول اقتصادية عالمية تشمل رفع الإنتاج، وتخفيض الاستيراد، وتقليص الإنفاق الحكومي.

بعد سك العملة و غياب العقوبات..

ما الذي يعوق عملية النهضة الاقتصادية المنتظرة؟

الحرية- لمى سليمان

ترتكز الرؤية الشاملة للنهضة الاقتصادية في سوريا على جوانب عدة تبدأ بالإصلاح و تمر عبر المؤسسات وصولاً إلى رأس المال البشري، وبعد سك العملة النقدية الجديدة و إزالة العقوبات الدولية التي فرضت لسنين طوال على سوريا و أورثت نظاماً اقتصادياً متهالكاً و قوانين بائدة لا تتناغم مع مرحلة التعافي الحالية ، مازالت هناك بعض المعوقات التي تقف حجر عثرة في خطوات النهوض.

إعادة الثقة بالمؤسسات

للإطلاع على المعوقات يتحدث المستشار الاقتصادي د.فراس شعبو عن المعوقات التي تعترض البدء بمسار النهضة الاقتصادية المتكاملة على الشكل التالي: معوقات مؤسساتية متعلقة بالحوكمة والشفافية والتنظيم والإصلاح، معوقات نقدية و مالية، ومعوقات البنية التحتية التي تلعب دوراً كبيراً إضافة إلى المعوقات القانونية.

ويتابع د.شعبو في تصريحه لـ"الحرية" أنه بالنسبة لما يتعلق بالمعوقات المؤسساتية أو ما يتعلق بالحوكمة والشفافية بما تتضمنه من فكرة إعـادة الثقة بمؤسسات الدولة وبـقـدرة الـدولـة أن تكون راعـيـة ومنظمة ومشرفة ورقيبة على جميع مفاصل الحياة.

والحوكمة بحسب د.شعبو تعني على سبيل المثال التساؤل حول أمـوال التبرعات حول مصدرها و أين تمّ صرفها و أيضاً الحيثيات المتعلقة بالمشاريع المعلنة مـن حيث كيف تم التعامل معها و المضي بها أو إيقافها، أي أنه من الواجب أن تكون هناك شفافية مطلقة، وهو أمر في غاية الأهمية لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة والتخلص من البيروقراطية والتعقيد.

المعوقات المالية

ويـتـحـدث د.شعبو عـن الـنـوع الثاني من المعوقات وهـي المعوقات النقدية والمالية والتي تعدّ عصب النجاة في الواقع الاقتصادي، ومن المؤكد أن هناك ترابطاً بين مشكلة الثقة والمشكلة النقدية، فحل إحداهما يفضي إلى حل الأخـرى، و تتمثل بإعادة الثقة بالعملة وبالمؤسسات المالية والمصارف، ومن المعروف أن القطاع المصرفي في سوريا ضعيف جـداً بحاجة إلى إعادة هيكلة وإدارة مخاطر والكثير من الدعم ليملك القدرة على أن يكون ذراع التمويل في مرحلة إعادة الإعمار القادمة، وبشكل خاص كوننا لا نملك أدوات تمويل أو سوقاً مالياً قوياً ولا نملك جهات داعمة قوية حتى الآن.

المعوقات الأمنية والبنية التحتية

وتـحـدث الـمـسـتـشـار الاقـتـصـادي عن المعوقات الأمنية والسيادية التي تؤدي نوعاً ما إلى تأخر الاستثمارات إضافة إلى معوقات البنية التحتية، ومن المعروف أن جذب الاستثمارات يستوجب إعـادة الثقة بمؤسسات الـدولـة القادرة على تقديم الأساسيات مثل شبكات النقل و شبكات الاتـصـالات أو شبكات مياه الصرف الصحي وبقية اللوجستيات وهي أمور تضمن ثقة الشعب وتجذب المستثمر للدخول.

القوانين و التشريعات

إضافة إلـى ما سبق، أوضـح د.شعبو أن هناك شـأنـاً متعلقاً بالقوانين التشريعية، فهناك بعض القوانين التي يجب إلغاؤها و قوانين أخرى بحاجة للتعديل وأخرى بحاجة إلى إعادة إصدار من جديد وبخاصة في مجال الاستثمار والقضاء و قوانين الشركات. وهو أمر بالغ الأهمية وخاصة بما يتعلق بالمستثمرين وضمان أرباحهم و تحويل أموالهم والحفاظ على أصولهم المالية واستثماراتهم.

ويلخص د.شعبو ما سبق بالقول إنه في الفترة الحالية وبعد إلغاء العقوبات وسك العملة ولتحقيق نهضة اقتصادية مستدامة هناك شرطان أساسيان؛ إعادة الثقة بالمؤسسات و إعادة الثقة بالسياسة الاقتصادية للدولة و الاتفاق على قواعد اقتصادية مستدامة.

الحرية
العـدد 26 | السـنة الثانية | الأحـــد 18 كانـون الثاني 2026 م

إشـاعات تزويـــر العملة تنتشـر..

خبير اقتصادي: غرضها التشويش وهذه مقترحات لحمايتها

الحرية – مايا حرفوش

مع بدء تداول العملة السورية الجديدة ، بدأت بعض صفحات التواصل الاجتماعي تبث إشاعات حول وجـود أوراق مـزورة من فئة الـ500 ليرة الجديدة في الأسـواق، من دون وجود أي دليل ملموس حول عمليات التزوير، واعتبر الكثير من المختصين بالشأن الاقتصادي أن إطلاق هذه الإشاعات هدفها النيل من الثقة بالعملة الجديدة في اطار الحرب التي تشنها بعض الكيانات والدول للوقوف حجر عثرة أمام الانطلاق الاقتصادي الذي تشهده سوريا.

تشويش

الخبير الاقتصادي الدكتور إيهاب اسمندر قـال في تصريح لـ"الحرية": من منطلق بحثي، اطلعنا على تـقـاريـر مـن مصادر مصرفية وسلطات مالية، آخرها ما أكده حاكم المصرف المركزي بسوريا، والذي أكد أنه ولغاية اللحظة لم يرد المصرف أي بلاغ رسمي من مصرف أو مؤسسة مالية أو من فرد يفيد بوجود حالات تزوير للعملة الجديدة، معتبراً أن مايتم تـداولـه على مواقع التواصل الاجتماعي أو في الأحاديث العـامـة يعد حتى الآن مـجـرد شائعات غرضها قد يكون سوء الفهم أو الخوف أو التشويش.

جريمة اقتصادية

وأكد د. اسمندر أن تزوير العملة جريمة اقتصادية، وأن مثل هذه الإشاعات تهدد استقرار النظام المالي. وأضاف د.اسمندر: هـذه الظاهرة تُلاحظ في سياق الأوضـاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلد، وهي ظاهرة معروفة في اقتصادات تعاني من اضطرابات كبيرة كتلك التي تعانيها سوريا.

مضار التزوير

وحول مضار التزوير والتأثيرات المحتملة، لتداول عملة مزورة على الصعيد الاقتصادي، أوضح د. اسمندر أن بمقدمة تلك المضار

تآكل الثقة في العملة السورية، وحصول المزيد من التضخم بسبب زيادة المعروض النقدي غير المسيطر عليه وغير الرسمي، وخسائر مالية للمواطنين والمتعاملين بالعملة، واضطراب المعاملات اليومية في السوق.

وأضاف د. اسمندر: كما يمكن أن يكون للعملة المزورة آثار اجتماعية منها: تدهور القوة الشرائية للمواطنين، و زيادة صعوبة الحياة اليومية مع صعوبة تمييز العملة المزورة، و انتشار الغش.

أما الآثار المؤسسية، فلخصها اسمندر بوجود تحديات للجهات الرقابية في السيطرة عـلـى الـظـاهـرة، وضـعـف فـي فعالية السياسات النقدية، وإضعـاف مؤسسات الدولة الاقتصادية.

طرق الحماية

وفيما يتعلق بالطرق المثلى لحماية العملة من التزوير، نـوه د. اسمندر بأنها تحتاج القيام بالعديد من الإجراءات، ومنها: تقنية التصميم والتصنيع (استخدام ورق أو بوليمر متطور ذي خصائص أمنية مثل الشريط المعدني اللامع، الحبر المتغير اللون، العلامات المائية التي تُدمج خلال عملية التصنيع وتظهر عند مسكها مقابل الضوء، الحفريات البارزة، مثل طباعة أجزاء محددة بملمس يمكن الشعور به لتمييزها باللمس، أشـرطـة معدنية أو بلاستيكية مدمجة تحتوي على كتابات أو أرقام صغيرة، الحبر المتغير اللون الذي يتغير لونه بزاوية الرؤية..).

أيـضـاً هناك التقنيات الرقمية وتتبع العملات، ووجـود أرقـام تسلسلية فريدة لكل ورقة نقدية رقم فريد لتسهيل التتبع، رمـوز الاستجابة السريعة أو الشيفرات التي يمكن مسحها ضوئياً للتحقق من صحة العملة في بعض الـدول، الطباعة المجسمة والتي يصعب تزويرها بسبب تعقيدها البصري.

وأضاف د. اسمندر: لا بد من الإشارة إلى موضوع مهم في مجال حماية العملة من التزوير وهو التوعية العامة (حملات توعية المواطنين والمؤسسات بعلامات الأمـان وكيفية فحص العملات، تنزيل تطبيقات ذكية للتحقق من العملات عبر الموبايل..).

بالتأكيد لحماية العملة من التزوير، نؤكد على تعزيز الرقابة والقوانين (فرض عقوبات رادعـة على التزوير في القانون، التنسيق مع الإنتربول والمنظمات المالية الدولية لمكافحة الشبكات الإجـرامـيـة العابرة للحدود..).

ووفق د. اسمندر فان هناك نقطة مهمة لديمومة حماية العملة من التزوير وهي التحديث الدوري للعملات (إصدار تصميمات جديدة بشكل دوري مع تقنيات أكثر تطوراً، ما يجعل تزويرها أصعب)، واستكمالاً لما سبق من المهم تزويد البنوك والمتاجر بأجهزة كشف التزوير (مثل عدادات النقود الذكية، أجهزة UV..).

وفيما يتعلق بالأفراد المواطنين، أثناء التعامل بالعملة الورقية، ينبغي التأكد من ملمسها ومـن الأجـزاء النافرة ودقة الرسومات، فحص العلامات المائية والشريط الأمني تحت الضوء، مراقبة تغير لون الحبر أو تحرك العناصر البصرية، في بعض الحالات يمكن باستخدام عدسة مكبرة التحقق من النقوش الدقيقة..).

مـا الإجـراءات اللازمـة لتحقيـق تحسـن ملمـوس في سعر صرف الليرة السورية؟

الحرية– هناء غانم

على الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية الكبيرة التي تمر بها سوريا، هناك أمل في أن تتمكن الإجـراءات الاستراتيجية من تحقيق تحسن ملموس في سعر صرف الليرة السورية، مع تضافر الجهود الداخلية والإصلاحات الاقتصادية الضرورية، ويمكن إعـادة الثقة في العملة المحلية وفتح آفاق جديدة للنمو والاستقرار الاقتصادي، وفق ما قاله المستشار في التنمية الريفية والأمن الغذائي الدكتور نور الدين منى.

كاشفاً في تصريح لـ"الحرية" عن الإجراءات التي يمكن أن تسهم في تحسين سعر الصرف بشكل ملموس، مؤكداً أن الحلول لا تقتصر فقط على قـرارات مالية أو نقدية، بل تشمل خطة شاملة لتحفيز الإنتاج، لا بد من اتباعها على المدى الطويل.

وتشمل هذه الاجـراءات بحسب ما ذكره منى، زيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري، من خلال العمل على تنويع وتحسين الصادرات السورية لزيادة الطلب على الليرة، وجذب تدفقات العملة الصعبة بتعزيز السياحة، استقطاب الاستثمارات، وزيادة التحويلات من المغتربين، وإصلاح السياسات النقدية والمالية من خلال ضرورة وجود سياسات مالية أكثر استقراراً، مع ضبط الإنفاق الحكومي، والقيام بإجراء إصلاحات اقتصادية جذرية لتشجيع الإنتاج المحلي وزيادة الثقة في الاقتصاد السوري.

وحـول أسـبـاب انخفاض قيمة الليرة السورية أشار المستشار التنموي إلى أن الحرب المستمرة منذ عام 2011 دمرت قطاعات اقتصادية أساسية، ما أدى إلى تراجع الإنتاج والصادرات، وأدى إلى تآكل الثقة بالليرة السورية، إضافة إلى ضعف إنتاج الاقتصاد الحقيقي، وانخفاض الإنتاج الزراعي والصناعي الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد، ما ضاعف الطلب على الدولار والضغط على الليرة.

وأكّد منى أن تراجع الإيرادات من السياحة والتحويلات الخارجية والصادرات النفطية، إلى جانب العقوبات، فاقم من نقص القطع الأجنبي في الأسواق المحلية.

وبخصوص السياسات النقدية والمالية أوضح الدكتور منى أن طباعة كميات كبيرة من الليرة دون تغطية إنتاجية سابقاً أدت إلى التضخم، بينما فشلت السياسات النقدية في ضبط السوق، كما أن الفساد والمضاربات في السوق السوداء على الدولار أسهما في تدهور قيمة الليرة، وتراجع ثقة المواطن والتاجر بالليرة وأصبح المواطن يفضل الاحتفاظ بالدولار أو الذهب، ما يزيد الطلب على العملة الأجنبية.

كما لفت منى إلى أن طباعة العملة السورية الجديدة لن تحل المشكلة، إذا لم تكن مصحوبة بإصلاحات اقتصادية حقيقية. لأن طباعة المزيد من الليرة دون زيادة في الإنتاج أو تدفق العملة الصعبة، سيؤدي إلى مزيد من التضخم وتدهور قيمة الليرة.

تـــزامـــن مـــع بـــدء ذروة الموســـم..

قـرار اسـتيراد البندورة يخفض الأسعار ويثير حفيظة المزارعين

رفاه نيوف – نورما الشيباني

أثار قرار فتح باب استيراد البندورة جدلاً واسعاً بين أوساط مزارعي البيوت المحمية واتحاد فلاحي طرطوس ولجنة سوق الهال من جهة، والذين يرونه مجحفاً، وارتياحاً لـدى المستهلك مـن جهة أخـرى والـذي وجـده منصفاً، وذلـك بعد أن تجاوز سعر كيلو البندورة عتبة 10 آلاف ليرة في أسواق محافظة طرطوس وهي أرض الإنتاج.

عرض كبير

ما إن سمع مزارعو البندورة المحمية بطرطوس بقرار السماح باستيراد البندورة حتى توجهوا مباشرة إلى جني محصولهم مع صباح يوم الجمعة وشحنها إلى أسواق الهال بالمحافظة وأهمها سوقي بانياس وطـرطـوس، ربـما يحظون بأسعار جيدة تناسب تكلفة الإنتاج وتحقق نسبة ربح ولو زهيدة قبل دخول البندورة المستوردة، والتي قد تؤثر سلباً على الإنتاج المحلي وتخفض سعر الكيلو إلى ما دون التكلفة.

ارتياح لدى المستهلك

بالمقابل عبر المواطنون عن رضاهم التام لانخفاض أسعار البندورة في أسواق المحافظة، تقول المواطنة بشرى بلال إن سعر كيلو البندورة ارتفع بشكل كبير، وبات سعر كيلو الموز أرخص من البندورة، ما حرم الكثير من المستهلكين من هذه المادة، وأكد المواطن علي محمد أن سعر البندورة يجب أن يناسب المزارع دون الوقوع بخسارة وتحقيق هامش ربح له والمستهلك الذي يرى أن سعر البندورة المنتج محلياً يجب أن يكون متاحاً لجميع المستهلكين بسعر مناسب ومنافس.

انخفاض الأسعار

وقد شهدت أسعار البندورة المحمية في سوق هال بانياس، كما أكد المزارعون ومنهم فادي حسن ومحمود علي انخفاضاً في الأسعار الـذي وصـل خـلال الأسبوعين الماضيين إلى 10 آلاف ليرة للكيلو للنوع الأول لتسجل اليوم ما بين 4 – 6 آلاف ليرة في سوق الهال.

وأكد عدد من المزارعين أن طرح كميات كبيرة من البندورة في الأسواق بوقت واحد، من الطبيعي أن يساهم بانخفاض سعرها فالعرض كبير جداً. وعـزا المزارعون ارتفاع سعر البندورة خـلال الأسبوعين الماضيين إلى الظروف الجوية التي سادت بمحافظة طرطوس، وأكدوا أن سعر البندورة المحلية أو ما يسمونه (السوقية) لم يتجاوز 6 آلاف ليرة.

الوسيط هو المسيطر

وأشـار المـزارع محسن سلمون إلـى أن الأسـعار قد انخفضت اليوم إلـى النصف تقريباً، وهذا ما دفع المزارعين للاستعجال بقطاف محصولهم خـوفـاً مـن تراجع الأسعار أكثر.

من جانبه أكدّ المزارع محمود العلي أن قرار الاستيراد في ذروة الموسم سيصيب المزارع بالخسارة بعد أن استدان و تحمل تكاليف باهظة، وقـد بـدأت نتائج القرار بالظّهور مباشرة من كساد في السّوق، وعدم قدرة المزارع المتعب من أعباء الزّراعة و تكاليفها على بيع محصوله.

وأضـاف مـزارع آخر: لماذا لا تتم مراقبة الأسعار في الأسـواق المحلية فالبندورة تباع في سوق الهال من 6000 ليرة حتى 9000 ليرة حسب الجودة، وعلى المزارع أن يتحمل جشع التجار والوسيط الذي "يأكل البيضة والتقشيرة " فهو المسطر على الأسعار والمسؤول عن ارتفاعها في أسـواق المفرق، وبالتالي عدم ضبط التّسعيرة في الأسواق المحلية.

وأضاف المزارعون: إن البندورة الموجودة في السّوق هي بندورة بلاستيكية تكلفة إنتاجها عالية، والمشكلة لا يمكن حلها بالسّماح باستيراد البندورة، في الوقت الذي نمتلك فيه ما يكفي منها لتغطية السّوق المحلية، والحل الوحيد يكمن في ضبط الأسواق، وتوحيد السعر.

40 ٪ انخفاض الأسعار

بدوره أكد رئيس لجنة سوق هال طرطوس نزيه منصور أن سعر البندورة هبط إلى حوالي 40 ٪ عن سعره بعد صدور قرار الاستيراد، حيث وصل سعر الكيلو الذي كان يباع بـ10 آلاف ليرة إلى 6 آلاف، والصنف الذي سعره ـ9 آلاف انخفض إلى 5300 ليرة، والصنف الآخر كان بـ 8 آلاف هبط إلى 4500 ليرة.

وهـــذا واقـــع ملـمـوس الـيـوم في سوقي هال طرطوس وبانياس، وأن هذا الانـخـفـاض انعكس سلباً على أسـواق الدّاخل (المحافظات) وسبب الانخفاض يعود إلى استيراد هذه المادّة عن طريق الأردن بشكلٍ نظامي وأصـولـي، إضافة إلى وجود منافذ غير شرعيّة تدخل منها البندورة الإيرانيّة والمصريّة وذلـك في المناطق الشرقية (القامشلي والحسكة ودير الزور والرقة).

تأثير سلبي

وتابع منصور مشيراً إلى أن المزارع كان مستبشراً بالخير في هذا الموسم حيث كانت الأسعار قبل صدور قرار الاستيراد قادرة على إسعافه في استيفاء كافة مصاريف الإنـتـاج ومستلزماته مـن (نايلون – بـذار -أدوية – تورب)، لكنه في ظل هذا الواقع الحالي أصبح غير قادر على إيفاء التزاماته للصيدليات الـزّراعـيـة وتـجـار سـوق الهال، ما يؤثر سلباً في السّنوات اللّاحقة على قدرة المزارع في الإستمرار بزراعتِه، وخاصّة المحميّة (بيوت بلاستيكيّة)، وطالب منصور بإعادة النّظر بالقرار، وتقييد الاستيراد خلال ذروة الإنتاج، وأخذ العلم بتأثيرات هذا القرار على المدى البعيد والمنظور، علماً أنّ أبواب الاستيراد إن بقيت مفتوحة سوف تؤدي إلى تراجع طردي بأسعار المنتجات البلاستيكيّة باتجاه الانخفاض، حتّى يتوازن سعر السّلعة المنتجة محليّاً مع سعر السّلعة المشابهة المستوردة.

مخاطر جدية

رئيس اتحاد فلاحي طرطوس المهندس رائد مصطفى أكد لـ" الحرية" أن قرار السماح باستيراد مـادة البندورة في هذا التوقيت يحمل مخاطر جدية على الفلاحين وعلى استدامة هذه الزراعة في الساحل السوري.

وتزامن الاستيراد مع ذروة إنتاج البندورة المزروعة ضمن الأنفاق البلاستيكية يؤدي إلى إغراق السوق، وانخفاض الأسعار إلى ما دون كلفة الإنتاج، ما يسبب خسائر مباشرة للفلاحين. وتـابـع مصطفى حديثه بأن الخسائر المتكررة تدفع المزارعين للعزوف عن زراعـة البندورة في المواسم القادمة، ما ينعكس سلباً على الأمن الغذائي وفرص العمل المرتبطة بهذه الزراعة.

تقييد الاستيراد زمنياً

واقترح مصطفى ضرورة تعليق أو تقييد الاسـتـيـراد زمـنـيـاً خـلال فـتـرات ذروة الإنـتـاج المحلي، وتنظيم التصدير ودعمه عبر تسهيل الإجراءات، وفتح أسواق جديدة، ودعم تكاليف الشحن بما يضمن تصريف الفائض، واعتماد آلية تدخل إيجابي عبر الشراء من الفلاحين عند انخفاض الأسعار وتوجيه الكميات للتصنيع أو التخزين، ودعم مستلزمات الإنتاج (محروقات، أسمدة، بذار) لتخفيض تكلفة الكيلو المنتج وزيـادة قدرة الفلاح على الصمود، والتنسيق المسبق مع التنظيمات الفلاحية قبل اتخاذ أي قرار يمس بالمحاصيل الاستراتيجية والرئيسة، لضمان قـرارات متوازنة تحمي المستهلك دون الإضرار بالمنتج، وتطوير التصنيع الزراعي لاستيعاب الفائض وتحويله إلى منتجات ذات قيمة مضافة.

وختم مصطفى حديثه بالقول إننا في اتحاد فلاحي طرطوس نؤكد حرصنا على مصلحة المستهلك، لكننا نـرى أن حماية المنتج الوطني والفلاح هي المدخل الحقيقي لاستقرار الأسعار واستدامة الإنتاج، وندعو إلى إعادة النظر بالقرار بما يحقق هذا التوازن.

الحرية
العـدد 26 | السـنة الثانية | الأحـــد 18 كانـون الثاني 2026 م

في ظل فجوة الدخل وتكاليف المعيشة..

هل يواكب تحسّن ساعات الكهرباء قدرة المواطن على الدفع؟

الحرية– رشا عيسى

في بلدٍ تُقاس فيه ساعات الكهرباء كما تُقاس الأزمات، يطرح الباحث نبيل الملاح سؤالاً يتجاوز الفاتورة والعداد، هل ما زالت الكهرباء خدمة، أم أنها حقّ من حقوق الإنسان؟ فحين تصبح المياه والكهرباء والخبز عبئاً يفوق قدرة المواطن على الاحتمال، تتحول السياسات الاقتصادية إلى قضية اجتماعية.

المشكلة الأساسية لا تنحصر في ارتفاع الأسعار، بل بوجود فجوة بين الأجور الحقيقية وتكاليف المعيشة، إذ يغطي الدخل الشهري أقل من 20% من احتياجات الحياة الأساسية وفق بيانات متعددة وتحليلات معيشية، فضلاً عن أن السكن والخدمات يشكلان عبئاً ثقيلاً مقارنة بالدخل المنخفض. وسجلت دمشق والعديد من المحافظات تحسناً، في ساعات وصل التيار الكهربائي خلال الشهر الجاري، وبدأت دمشق تتخلص من العتمة التي رافقت لياليها لفترة طويلة.

حقوق أساسية

ويؤكد الباحث الملاح لـ"الحرية" أن الكهرباء والمياه ورغيف الخبز تشكل اليوم الأساس المادي للحياة، ولا يمكن التعامل معها كسلع خاضعة لمنطق العرض والطلب.

فالكهرباء -حسب الملاح- أصبحت العمود الفقري للزراعة والصناعة والصحة والتعليم، وأي خلل في توفيرها ينعكس مباشرة على مختلف مناحي الحياة.

الحكم الرشيد من منظور نبيل الملاح

في رؤيته لمفهوم "الحكم الرشيد"، يشدد الباحث نبيل الملاح على أن موارد الدولة، هي ملك لجميع المواطنين، والتعامل معها يجب أن يكون باعتبارها أمانة وطنية ومسؤولية اجتماعية، لا مشروعاً ربحياً. كما يؤكد أن الحكم الرشيد يقتضي ضمان الحق في الصحة والسكن والغذاء الكافي والتعليم الجيد، باعتبارها حقوقاً إنسانية غير قابلة للمساومة.

الحرية والكرامة

يربط الباحث نبيل الملاح بين مفهوم الحرية والكرامة الإنسانية، معتبراً أن الحرية تفقد معناها الحقيقي إذا لم تُترجم إلى شروط حياة كريمة.

ويضيف: إن قبول مطالب المواطنين وشكاويهم والتعامل معها بجدية واهتمام يندرج ضمن مبدأي المشاركة والاستجابة، وهما من ركائز الحكم الرشيد.

قراءة اجتماعية

وفي قراءته لأزمة الكهرباء في سوريا، يشير الباحث نبيل الملاح إلى أن الغالبية العظمى من السوريين عبّروا عن عدم قدرتهم على تحمّل فواتير الكهرباء بعد الزيادات الكبيرة في الأسعار، والتي لا تتناسب مع مستوى الدخل الذي يلامس خط الفقر. ويلفت الملاح إلى أن المفارقة الخطيرة تكمن في أن فاتورة الكهرباء قد تفوق في كثير من الأحيان الدخل الشهري للمواطن، ما يستدعي حلولاً إسعافية عاجلة لا تحتمل التأجيل.

ما بين الحاجة الفعلية والتسعير

يوضح الملاح أن متطلبات الحياة العصرية تفرض حدّاً أدنى من الاستهلاك الكهربائي، إذ يحتاج منزل يضم خمسة أفراد إلى ما بين 1500 و2000 كيلو واط في الدورة الواحدة، دون احتساب التدفئة أو التبريد. ويرى أن أي سياسة تسعير لا تراعي هذا الواقع تضع المواطن أمام خيارات قاسية تمس حقه في العيش الكريم.

شرط للاستقرار

يشدد الملاح على أن تحقيق العدالة الاجتماعية يمثل حجر الأساس للاستقرار المجتمعي، وأن مسؤولية الدولة تكمن في تأمين الغذاء والصحة والكساء والتعليم بأسعار تتناسب مع دخل المواطن، باعتبارها واجباً سيادياً لا خياراً سياسياً.

دعوة لتغيير النهج الاقتصادي

ويخلص الباحث نبيل الملاح إلى أن معالجة هذه الإشكاليات لا يمكن أن تتم دون مراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية المعتمدة.

ليست قطاعاً هامشياً..

الزراعة مدخل الخلاص الاقتصادي السوري

الحرية – هناء غانم

في ظل أزمة وطنية عميقة تتداخل فيها الضغوط الاقتصادية والتنافس على الموارد، يعود القطاع الزراعي إلى الواجهة ليس كسردية تقليدية، بل كأحد المفاتيح القليلة المتبقية لإعادة بناء الاقتصاد والاستقرار ، وفق ما أكده لـ"الحرية" د. معن دانيال داود الباحث في إدارة الموارد الطبيعية ومستشار هيئة التخطيط الإقليمي. موضحاً أن الزراعة قادرة، إذا أديرت بعقل اقتصادي ، على أن تكون نقطة انطلاق فعلية للتعافي الوطني، والقطاع الزراعي يمكن أن يكون محركًا تنمويًا حقيقيًا، بل يجب أن يكون كذلك، خاصة في مرحلة الخروج من أزمة وطنية بنيوية أضعفت المؤسسات وعمّقت الفقر ووسّعت الفجوات الاجتماعية.

ويشير د. داود إلى أن الزراعة اليوم لم تعد نشاطًا تقليديًا، بل اقتصاد ديناميكي قادر على التكيّف السريع مع المتغيرات، شرط الانتقال من الإدارة العشوائية إلى تخطيط مكاني وطني رشيد ينطلق من خصوصية كل منطقة ومواردها.

ويرى الباحث داود انه عندما ننظر إلى الزراعة من المكان الأصغر إداريًا، وصولًا إلى المجتمع ككل ، فإننا لا نتحدث فقط عن إنتاج غذاء، بل عن إنتاج استقرار، وفرص عمل، وعدالة اجتماعية.

ويؤكد أن القطاع الزراعي يمتلك قدرة فريدة على:الحد من توسع الفقر وتوليد دخل مباشر للأسر؛إضافة الى خلق قيمة مضافة محلية مع دعم السلم الأهلي في البيئات الهشة.

ويضيف د. داود أن الزراعة يمكن أن تقود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنها ترتكز على موارد محلية، وعلى اقتصاد معرفي، وعلى قدرة عالية على امتصاص الصدمات، سواء كانت اقتصادية أو مناخية. وحول متطلبات النهوض بالقطاع الزراعي شدد د. داود على أن الأمر لا يتحقق دون: إدارة مستدامة للموارد الطبيعية دون استنزاف سياسات زراعية وطنية واضحة ومعلنة.

مؤسسات عامة كفوءة وشفافة

وحول الربط المباشر بين البحث العلمي والإنتاج. قال: لدينا أمثلة واضحة على أن التحكم الرشيد بالمياه، والزراعات المحمية، والنظم المختلطة للإنتاج النباتي والحيواني، يمكن أن تحقق عوائد اقتصادية واجتماعية عالية خلال فترات قصيرة نسبيًا.

ولم يغفل د. داود التحديات، وعلى رأسها أزمة التمويل، مشيراً الى ان سياسات التقنين القسري السابقة دمّرت التراكم الاقتصادي ، ولا يمكن لقطاع منتج أن ينهض دون تمويل واضح، ودون حرية مدروسة لحركة رأس المال، ودون آليات تمويل تحقق أعلى عائد اجتماعي.

وخلص إلى القول: إن الزراعة ليست مجرد قطاع اقتصادي، بل ركيزة لهوية وطنية جامعة. عندما نعيد تنظيم علاقتنا بالأرض والإنتاج، نعيد تنظيم علاقتنا ببعضنا كمجتمع، وبالوطن ككل.

سوريا تستعيد نفطها.. المواطن يتنفس أخيراً بعد سنوات

الحرية- نهلة أبوتك

في قلب سوريا، من الرقة إلى دير الزور، حيث أرهقت الحرب المواطن وحرمت المنطقة من مواردها الحيوية، تعود حقول النفط إلى حضن الدولة السورية.

نهاية اقتصاد الفوضى وفتح صفحة جديدة من السيادة الاقتصادية ودعم المواطن بدأت مع استعادة آبار الرقة وحقل كونيكو في دير الزور.

السيادة الاقتصادية أولاً

عودة حقول النفط في الرقة ودير الزور ليست مجرد خبر اقتصادي، بل حدث سيادي واجتماعي يترجم قدرة الدولة على استعادة قرارها الوطني والسيطرة على الموارد بعد سنوات من الفراغ والفوضى التي أثقلت كاهل المواطنين وخزينة الدولة.

ويؤكد الدكتور زياد أيوب عربش، أكاديمي ومستشار اقتصادي وخبير في شؤون الطاقة أن القيمة الحقيقية لعودة النفط تكمن في استعادة الدولة لقرارها الاقتصادي. حتى الحقول الصغيرة لها أثر كبير عندما تُدار ضمن سياسة طاقة وطنية واضحة، وتُربط بالقطاعات الإنتاجية والخدمية. السيادة على النفط ليست شعاراً، بل شرط أساسي لضبط السوق وحماية المجتمع.

ويبيّن في تصريحه لـ"الحرية" أن العودة الفعلية للحقول تعني استعادة السيطرة على موارد استراتيجية كانت خارج سلطة الدولة، ما يتيح تقليص فاتورة الاستيراد، دعم قطاع الكهرباء والطاقة، وتخفيف تكلفة الوقود على الزراعة والنقل. كما أنها تفتح أبواباً لخلق فرص عمل محلية، وتحويل النفط إلى أداة لخدمة المواطن بدل أن يكون عبئاً عليه.

ومن الضروري حماية البنية التحتية وإدارة الإنتاج بخطة وطنية واضحة، مع صيانة الآبار والبنى اللوجستية المتضررة لضمان كفاءة الإنتاج تدريجياً. هذه الخطوة ليست مجرد إنتاج نفطي، بل تحويل الموارد إلى أداة لدعم الاقتصاد والخدمات وتحسين حياة المواطن.

أزمة المواطن

خلال سنوات الحرب، خرجت حقول النفط في الرقة ودير الزور عن سلطة الدولة. ويشير عربش إلى أن النفط خارج سلطة الدولة أصبح سلعة تُدار خارج أي إطار وطني، ما خلق اقتصاداً موازياً، رفع الأسعار، وأرهق المواطن وأضعف الإنتاج المحلي. تحوّلت الموارد الحيوية إلى عبء اجتماعي مباشر، وأدت إلى فقدان الدولة لأدوات ضبط السوق وإدارة الاقتصاد.

إلى استقرار الأسواق

ويضيف عربش: الحقول النفطية ليست مجرد ثروة طبيعية، بل رافعة اقتصادية واجتماعية. تحت إدارة الدولة، تتحوّل إلى مصدر دعم لقطاع الكهرباء والطاقة، أداة لتخفيض فاتورة الاستيراد، وسيلة لإدخال موارد جديدة إلى الخزينة العامة لدعم الخدمات الأساسية، وفرصة لخلق وظائف محلية في مناطق أنهكتها الحرب.

النفط لمصلحة المواطن

ويؤكد عربش أن كل برميل يُنتج تحت إدارة الدولة يعكس أثراً اجتماعياً مباشراً، بدءاً من دعم خدمات الطاقة والكهرباء، وخفض تكلفة النقل والوقود للزراعة والصناعات الصغيرة، وصولاً إلى إدخال موارد مالية جديدة إلى الخزينة وتحسين الخدمات العامة. إدارة النفط بقرار وطني تعني تحويل الثروة من سلعة فوضوية إلى أداة استقرار اقتصادي واجتماعي حقيقي، بحيث يكون المواطن المستفيد الأول.

الدولة لم تعد مجرد مشاهد، بل الفاعل الوحيد الذي يحوّل النفط من سلعة فوضوية إلى رافعة اجتماعية واقتصادية حقيقية.

إعادة التشغيل

وزارة الطاقة أكدت أن استعادة حقلي الرصافة وصفيان في الرقة، إضافة إلى حقل كونيكو في دير الزور، تأتي ضمن خطة سريعة لإعادة التشغيل، مع التنسيق الكامل مع الجهات المختصة لضمان أمن الطاقة وكفاءة الإنتاج. هذه الخطوة ليست مجرد تشغيل آبار، بل رسالة واضحة للمواطن والأسواق: الموارد الوطنية تحت حماية الدولة، وقرارها الاقتصادي هو الفيصل.

ويشير عربش هنا إلى أن هذه الخطوة تمثل البداية نحو عودة جميع حقول النفط إلى كامل السيادة السورية مستقبلاً، وفي النهاية إلى الشعب السوري الذي عانى كثيراً خلال سنوات الحرب والفوضى الاقتصادية.

النفط أداة حياة لا مجرد سلعة

ما يحدث في الرقة ودير الزور ليس حدثاً نفطياً عادياً، بل إعادة رسم الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدولة السورية. النفط أصبح أداة لدعم المواطن، استقرار الأسواق، وتعزيز السيادة الوطنية. كل برميل يُنتج اليوم هو خطوة لإعادة الثقة بالدولة كراعية لاقتصادها ومجتمعها.شرص

استعادة السيادة على آبار النفط:

خطوة استراتيجية نحو تعزيز الاقتصاد السوري

الحرية – باديه الونوس

تعد استعادة السيادة السورية على المنطقة الشرقية، وخصوصاً على آبار النفط والغاز، نقطة تحول مهمة تحمل آثاراً إيجابية عديدة على الاقتصاد الوطني وحياة المواطنين. فقد أعادت الدولة سيطرتها على موارد استراتيجية حيوية توفّر فرصاً لتعزيز التنمية، وتحسين الخدمات، وتسريع عملية إعادة الإعمار.

أهمية استعادة آبار النفط

الباحث الاقتصادي الدكتور إيهاب اسمندر أوضح بحديثه لـ "الحرية" ، أن استعادة قسم من آبار النفط ضمن الإدارة الحكومية تشكل خطوة ضرورية لاستغلال هذه الموارد، لكنها تتطلب وقتاً حتى تظهر تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح. ويربط د. اسمندر التأثير الكامل لعملية الاستعادة باستقرار الوضع الأمني في المنطقة، وجاهزية الآبار للعمل، وكذلك طبيعة الأضرار الفنية التي قد تكون لحقت بالبنية التحتية.

خمسة آثار إيجابية

ووفق د.اسمندر تتجلّى الفوائد الأولية المتوقع تحقيقها من خلال استعادة السيطرة على هذه الموارد في عدة نقاط أساسية: 1. تعزيز سيطرة الدولة على الموارد الاستراتيجية: ما يعزز من قدرة الحكومة على توجيه الموارد لمصلحة التنمية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. 2. تحسين إمكانيات

إعادة الإعمار عبر الموارد المحلية: حيث توفر الموارد النفطية التمويل اللازم لدعم مشاريع إعادة بناء البنية التحتية والمرافق الحيوية. 3. زيادة إنتاج الكهرباء من سد الفرات: بفضل تحسين تدفق الموارد والطاقة، وذلك ينعكس على توفير كهرباء مستقرة للمواطنين. 4. تحسين إمدادات الوقود للمحطات الكهربائية وتوفير خدمات الكهرباء والماء: ما يرفع جودة الحياة في مناطق سيطرة الحكومة ويعزز الاستقرار الاجتماعي. 5. زيادة إيرادات الحكومة من صادرات النفط والكهرباء: ما يزيد من الموارد المالية المتاحة لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين الخدمات.

تسريع إعادة الإعمار بفضل الموارد النفطية

تسهّل هذه الخطوة الحكومية استكمال خطط إعادة الإعمار من خلال توفير التمويل اللازم المستمد من عمل الآبار النفطية وسد الفرات، ما يسرّع استعادة البنية التحتية ويعزز النمو الاقتصادي في البلاد.

بلا مجاملات

الثلوج .. نعمة ونقمة

علام العبد

جاء شتاء هذا العام كريماً علينا؛ مطراً وثلجاً، والحمدللّه، فلم يقتصر تساقط الثلوج على معاقله المعهودة في سوريا كالقلمون والسويداء، بل امتدت تلك الكريات البيضاء لتشمل جلّ المحافظات السورية أو مناطق لم تألفه منذ سنوات.

كريات الثلج البيضاء اليوم تتوحد على الأرض السورية فتفرش بساط أحلام وفرح وسعادة للبعض ولاسيما المزارعين الذين ينتظرون غيث السماء بفارغ الصبر، ولكنها قد تفاقم معاناة البعض الآخر أيضاً ممن يواجه محنة النزوح واللجوء ولاسيما أولئك الذين ما زالوا قابعين في المخيمات يحاصرهم الثلج تارة والأمطار تارة أخرى تفرض عليهم ضنك العيش وهم ينتظرون لعل معاناتهم تفرج عن قريب.

وإذا ما اعتبرنا الثلوج نعمة على البلاد والعباد فهي إضافة إلى مناظرها الخلابة تفرح القلب وتريح العين، فإنها تعيد الحياة للثروة المائية وتنعشها ومعها تنتعش الآبار الارتوازية وغيرها، فالثلوج تسهم في رفع منسوب الأنهار والمياه الجوفية والينابيع في المناطق الجبلية وفوق سطح الأرض بعد ذوبانها مياهاً جارية تسقي الأرض والإنسان، فهي بذلك مصدر حياة ، فقد جعل اللّه منها كل شيء حي.

كما تعد الثلوج ملاذاً لهواة رياضات التزلج يمارسون هوايتهم بعيداً عن مقر سكناهم يجمعون بذلك بين متعتي ممارسة الرياضة والسفر تمدهم بنفس جديد في العمل والعطاء، ومن خلالهم ومع زوار مناطق تساقط الثلوج تنتعش جيوب- ولو بشكل موسمي- المستثمرين من سكان تلك المناطق من باعة ومقدمي خدمات مختلفة.

لكن تلك اللوحة الثلجية المشحونة صفاء في نظر البعض وهم يلتقطونها بعدسات كاميراتهم لنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، قد تخفي وجها آخر لا يعرفه إلّا من اختبر مراقبة تساقط الثلوج وهو في العراء أو تحت خيمة مشمعة، أو من وجد نفسه محاصراً عاجزاً عن سدّ حاجياته الأساسية كما يحدث اليوم في مخيمات الشمال السوري حيث تحاصر الثلوج تلك المخيمات من كل جانب ولمدة زمنية قد تمتد أسابيع بفعل تراكمها فوق خيمهم، وكثيراً ما يسقط سقف الخيمة على أصحابه بسبب ثقل الثلج ورداءة الخيم وسوء تنفيذها، ناهيك بالطرقات المؤدية إليها، وجه قاتم تتجلى ملامحه العابسة جراء معاناة اللاجئين في مخيمات مدينة سرمدا، أقصى الشمال من محافظة إدلب. فهؤلاء اللاجئون يستقبلون الثلوج في ظروف متدهورة شديدة القسوة، وهم الذين يعيشون في خيام لا تقاوم المطر والثلج، ما يهدد حياتهم، خاصة الأطفال والمرضى وكبار السن.

باختصار؛ تبقى لتساقط الثلج طقوس سعيدة، فهو يسعد الكثيرين لأنه يغطي الطبيعة بجمال نقي، ويخلق أجواءً هادئة وسحرية، ويُشعر الناس بالفرح والسكينة، خاصة الأطفال، ويجعل العالم يبدو كقصة خيالية، ورغم جماله، قد يثير مشاعر مختلطة من الحنين والذكريات الجميلة والحزينة، ويدفع للتفكير في الماضي، كما في عبارة "يتحول الثلج المتساقط في الخارج إلى عاصفة تهبّ في الداخل" حيث يتيح فرصة للتأمل والهدوء الداخلي بعيداً عن صخب الحياة اليومية.

انطلاق مهرجان «صنع في سوريا» بخصومات تصل إلى 30 في المئة

الحرية – ماجد مخيبر

أطلقت غرفة صناعة دمشق وريفها بالتعاون مع وزارة الرياضة والشباب مهرجان التسوق الشهري "صنع في سورية" تحت شعار "أفراح النصر" من 14 إلى 20 كانون الثاني 2026 وذلك في مدينة الجلاء الرياضية الصالة المغلقة.

المهندس محمد أيمن المولوي أكد خلال الافتتاح على أهمية المهرجان في تسليط الضوء على الصناعة الوطنية وإبراز تطورها المستمر، مشيراً إلى أن هناك تقدماً ملاحظاً في جودة ونوعية المنتجات المحلية، ما يعكس التطور الملحوظ في الصناعات الوطنية، كما أوضح أن الهدف الأساسي من إقامة هذا المهرجان هو توفير المنتجات للمستهلكين بأسعار تقل عن تلك الموجودة في السوق، حيث يتم البيع مباشرة من المنتج إلى المستهلك، وهو ما يمثل فائدة كبيرة للمستهلك يتيح له ذلك فرصة شراء احتياجاته بأسعار مناسبة عند زيارته للمهرجان، وأشار المولوي إلى أن أكثر من 65 شركة تشارك حالياً ضمن المهرجان ، معرباً عن أمله في أن يتمكنوا مستقبلاً من تأمين أماكن أوسع لاستيعاب عدد أكبر من المشاركين.

من جهتها المهندسة وفاء أبو لبدة رئيسة لجنة سيدات الأعمال الصناعيات في الغرفة أشارت إلى أهمية هذا المهرجان الذي يتم تنظيمه بشكل متكرر، لما له من دور كبير في مواجهة مختلف التحديات التي مرت بها سوريا 'كما أوضحت أن المهرجان يحمل بصمة خاصة لدى المستهلك، حيث يوفر مجموعة واسعة من السلع بأسعار مخفضة، ما يسهم في تقليص الفجوة بين المنتج والمستهلك من خلال تجاوز دور الوسيط، وأشارت إلى أن زوار المهرجان اعتادوا على جودة العروض والمنتجات الموجودة فيه، حيث يشكل نافذة مهمة لتلبية احتياجات الحياة اليومية، سواء للمواد الغذائية أو غيرها من الحاجيات الأساسية.

وأضافت أبو لبدة أن المهرجان يعكس ثقة المستهلك بالبضائع المطروحة والتخفيضات المقدمة، والتي تتفاوت نسبتها بين الشركات بناءً على التكاليف والخيارات المتاحة، ما يهدف إلى تحقيق تجربة تسوق اقتصادية وشفافة يشعر خلالها الزائر بالفائدة الحقيقية.

بدوره أشار أنس طرابلسي رئيس لجنة المعارض في الغرفة إلى أهمية المهرجان باعتباره حلقة وصل مباشرة بين المصنع والمستهلك النهائي، هذه الخطوة تلغي فروق الأسعار الناتجة عن وجود وسطاء تجاريين بين الطرفين، وأوضح أن العديد من الشركات المشاركة تعتمد سياسة العروض المميزة ضمن المهرجانات بهدف تشجيع الإقبال وجذب سكان المناطق المستضيفة للتسوق، سواء من المنتجات الغذائية أو الكيميائية مثل المنظفات والمواد الاستهلاكية، كما أكد طرابلسي أن الخصومات التي يقدمها المهرجان تعد مشجعة للغاية، حيث تتراوح بين 20% للمواد الغذائية و30% للمواد الكيميائية والمنظفات، وأشار إلى أن هذه العروض تتيح للمستهلكين فرصة الحصول على منتجات بجودة وأسعار مشجعة توفر عليهم الكثير.

يذكر أن المهرجان يقام في مدينة الجلاء الرياضية الصالة المغلقة يستمر لغاية 20 كانون الثاني 2026 ويفتح أبوابه من الساعة 11 صباحاً وحتى 9 مساءً ويقدم المهرجان حسومات حقيقية بمشاركة كبرى الشركات الصناعية لتلبية احتياجات العائلات السورية من مختلف السلع والمنتجات، وهو ما يتيح للعائلات شراء ما تحتاج إليه بأسعار مخفضة ومناسبة.

كراج طابقي واستنفار خدمي في اللاذقية

الحرية– نهلة ابوتك

شهدت محافظة اللاذقية نشاطاً خدمياً مكثفاً تزامناً مع الأحوال الجوية السائدة، في إطار استنفار كامل لمختلف القطاعات الخدمية، بهدف منع حدوث أي اختناقات خدمية أو مرورية، وضمان استمرارية الخدمات المقدمة للمواطنين في جميع المناطق.

وفي هذا السياق، افتتح مجلس مدينة اللاذقية كراجاً طابقياً مجانياً للسيارات في منطقة الشيخ ضاهر، وذلك في موقع الشرطة العسكرية السابق، بعد استكمال أعمال الصيانة والتأهيل الشاملة التي شملت الترميم والإنارة وتجهيز الموقع بالكامل، ليكون جاهزاً لخدمة المواطنين والتخفيف من الضغط المروري في واحدة من أكثر المناطق ازدحاماً في المدينة.

وأكد رئيس الوحدات الإدارية في محافظة اللاذقية، علي عاصي، أن المحافظة تعمل على استنفار كامل القطاعات الخدمية بالتزامن مع الأحوال الجوية السائدة، لضمان استمرارية الخدمات ومنع أي اختناقات خدمية أو مرورية، ولاسيما في المناطق الحيوية.

وأشار إلى أن افتتاح الكراج الطابقي يأتي كخطوة عملية لتخفيف الضغط المروري وتحسين تنظيم حركة السير، بالتوازي مع المتابعة الميدانية المستمرة لواقع إنارة الطرقات والنظافة والخدمات الأساسية، بما يحقق السلامة العامة ويلبي احتياجات المواطنين.

وفي إطار الحفاظ على المظهر الجمالي وتعزيز السلامة العامة، تواصل دائرة الحدائق في مجلس مدينة اللاذقية تنفيذ أعمال القص والتعشيب ضمن الحدائق العامة والمنصفات الطرقية في مختلف شوارع المدينة، عبر فرق العمل الميدانية، ولاسيما بعد المنخفض المطري الذي شهدته المحافظة مؤخراً.

كما تم، بالتعاون بين مديرية الخدمات الفنية ومجلس مدينة اللاذقية، إزالة النفايات والمكبات العشوائية من مناطق الرمل الفلسطيني ومسبح الشعب والسكنتوري، ونقلها إلى مطمر قاسية، ضمن الجهود المبذولة لتحسين الواقع البيئي والارتقاء بمستوى النظافة العامة والحفاظ على البيئة.

ويأتي هذا النشاط الخدمي ضمن خطة متكاملة تعتمدها محافظة اللاذقية لتعزيز الجاهزية الميدانية، وتحسين مستوى الخدمات، والتعامل السريع مع أي طارئ تفرضه الظروف الجوية، بما يضمن سلامة المواطنين واستمرارية الحياة اليومية في المدينة.

بين البحر والمخاطر..

هل تنجح نقابة البحارة بحماية منتسبيها وتأمين أبسط حقوقهم؟

الحرية – ربا أحمد

كثرت الأخبار والشكاوى في الآونة الأخيرة حـول وضـع الـبـحـارة الـسـوريـيـن على متن السفن نتيجة غياب أبسط الخدمات المفترض توفيرها لهم، سـواء مـن نوعية الطعام والـخـدمـات المقدمة على متن السفن أو تعرض الـطـواقـم للوفاة نتيجة توجه السفن إلى مناطق النزاع المسلح، وغيرها من المشاكل التي تشير إلى عدم توافر أقل متطلبات الحماية والأمـان لهؤلاء البحارة الذين يعانون الكثير في أعالي البحار ولا سيما في فصل الشتاء.

النقابة تدعم البحارة

نقيب البحارة بطرطوس القبطان محي الدين طعمة أوضح لـ"الحرية" أن ما تتعرض له عائلات البحارة والمجتمع بشكل عام من قلق وارتباك، يأتي نتيجة الشائعات وما تنشره بعض الصفحات من مشاكل دون التأكد من مصداقيتها، فنقل الشكوى أو طلب المساعدة يجب أن يكون عن طريق القنوات الصحيحة.

تأهيل الكوادر

وأكد طعمة أن النقابة تعمل على تعزيز التواصل المباشر مع البحارة من خلال وضع رقم خاص بالنقابة البحرية السورية، وضمان حقوق البحارة وإزالة المغالطات الناتجة عن الأعـراف السائدة، والعمل على رفع كفاءة الطواقم السورية وضم الشركات البحرية إلى لجنة المكاتب البحرية في النقابة، ودعم عمل المرأة في المجال البحري حيث أثبتت المرأة عالمياً حضورها في المجال البحري من خلال العمل كضباط ملاحة، ومهندسات بحريات، بالإضافة إلى المكاتب البحرية وإدارة السفن وامتلاكها، ما يعزز التنوع ويزيد من كفاءة الطواقم ويعكس صـورة حضارية متقدمة.

التدريب البحري

وأضاف طعمة: الأهم الآن دعم التعليم والتدريب البحري وفتح فرص للتدريب، إلى جانب أهمية اختيار البحارة من المنتسبين، لضمان اختيار الأكفأ والأكثر التزاماً بأصول العمل البحري، كما النقابات الـرائـدة في العالم، حيث يتم العمل على تطوير الكوادر السورية، وتعزيز مكانة سوريا في القطاع البحري العالمي.

مناطق النزاع

وحول قضية وفاة أحد البحارة السوريين على متن سفينة استهدفت فـي إحـدى مناطق النزاع، فأكد طعمة أن نقابة البحارة السوريين أصـدرت تـحـذيـراً مهماً لجميع أعضائها بشأن المخاطر الكبيرة التي قد يتعرضون لها في حال قرروا السفر أو العمل في مناطق النزاع، وخاصة تلك التي تشهد حـروبـاً مفتوحة مثل الـحـرب فـي أوكرانيا أو أي منطقة تشهد تصاعداً في الأعمال العسكرية.

وأكدت النقابة السورية للبحارة على حق كـل بحار فـي رفـض السفر أو العمل في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة أو حروباً مفتوحة. ففي حالة وجود تهديدات أمنية مباشرة، يحق للبحار أن يرفض الذهاب إلى تلك المناطق أو أن يطلب النزول من السفينة إذا تم إرسالها إلى منطقة حرب.

وفـي حـال لـم تلتزم الشركة المالكة للسفينة بمراعاة سلامة البحار، أو إذا تعنتت في طلبه، فإن النقابة تدعو جميع البحارة إلى التواصل معها فوراً للحصول على الدعم اللازم، والنقابة ستتخذ كل الإجراءات القانونية لحماية حقوق البحارة وضمان سلامتهم.

والنقابة تمنت من جميع البحارة السوريين أن يعوا حجم المخاطر التي قد تنجم عن العمل في مناطق الحروب، وضرورة التزامهم بتوجيهات النقابة واتباع الإجراءات الوقائية، ما سيسهم بشكل كبير في حماية حياتهم وضمان سلامتهم، في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها بعض المناطق، لأن سلامتهم تشكل الأولوية القصوى للنقابة.

كما طالبت النقابة ملاك السفن وأصحاب الشركات البحرية بأن يراعوا سلامة وأرواح طاقمهم عند اتخاذ قـرارات إرسـال السفن إلـى مناطق الـنـزاع. ويجب أن يكون هناك اهتمام متزايد بسلامة الطاقم، والتأكد من أن جميع التدابير الوقائية موجودة لضمان حماية البحارة.

أنواع المخاطر

يذكر أن أهـم المخاطر التي أوضحتها النقابة هي المخاطر العسكرية المباشرة حيث يمكن أن يتعرض البحارة للإصابة أو الوفاة من جراء هذه الهجمات المباشرة.

والاخـتـطـاف واحـتـجـاز الـرهـائـن، بهدف فـرض فدية أو لتحقيق مكاسب سياسية. ومع تصاعد الاضطرابات الأمنية في بعض المناطق، تـزايـدت حـالات اختطاف البحارة بشكل ملحوظ.

والتلوث البيئي كتدمير المنشآت الصناعية والنفطية جراء النزاعات المسلحة يؤدي إلى تسرب المواد السامة والمشتقات البترولية إلى المياه، قد تؤثر في قدرة البحارة على أداء مهامهم بشكل فعّال، ما يزيد من خطر إصابتهم بأمراض مختلفة نتيجة التعرض للمواد السامة، وتأثير الحروب على سلاسل الإمداد والملاحة، حيث هذه القيود قد تؤدي إلى تأخير الرحلات البحرية أو تغيير مسارها بشكل مفاجئ، ما يعرّض البحارة لمزيد من المخاطر الأمنية.

التجفيـف الزراعـــي:

مفتاح الانتعاش الاقتصادي والاعتماد على الذات في سوريا

الحرية – منال الشرع

أكـد الخبير التنموي أكـرم عفيف، مؤسس "مـبـادرة المشاريع الأسـريـة في سوريا"، أن فكرة التجفيف في سوريا يجب أن تكون أحد مصادر الدخل الرئيسية للبلاد، حيث لا يقتصر الأمـر على مجرد وجـود المجففات.

ويوضح عفيف بحديثه لصحيفة "الحرية" "أن العديد من المحاصيل كانت تتعرض للانخفاض الحاد في أسعارها أحياناً، مثل محصول البندورة ، وكان من الممكن أن يُحدث تجفيفها فارقًا اقتصاديًا كبيرًا، وينطبق الأمـر ذاتـه على تجفيف فائض الخضار والـفـواكـه، التي كانت جميعها تمثل فرصًا استثمارية واعدة.

ويضيف عفيف أن تجفيف الأعـلاف يمثل جانباً آخر بالغ الأهمية، فعلى سبيل المثال، تُزرع الذرة العلفية بعد حصاد القمح، وعندما يحين وقت حصادها، لا تكون قد جفت تماماً بفعل الشمس لدخول فصل الشتاء،هذا الأمر يجعلها غير قابلة للتخزين، ما يؤدي إلى تعفنها وتلفها، فتصبح غير صالحة للاستهلاك الحيواني.

ويشير عفيف إلى أن هذه المشكلة لم تكن وليدة اللحظة، ففي الماضي كانت المجففات موجودة ولكنها كانت معطلة، وبرأيه كان ذلك بشكل متعمد، إذ كان من الممكن إصـلاح هـذه المجففات أو حتى استيراد مجففات جديدة ليتم تشغيلها بواسطة القطاع الـخـاص، لكن السياسة المتبعة في ظل النظام البائد كانت تدعم المستوردين على حساب المنتجين المحليين بهدف القضاء عليهم، ويضيف عفيف: "كنت أقول هذه العبارة دائمًا وما زلت، إن ما كان يحصل هو لقتل المنتجين لمصلحة المستوردين وشركائهم من المسؤولين الفاسدين ، ونتيجة لإهمال قطاع التجفيف، تراجعت زراعـة محاصيل هامة مثل الـذرة الصفراء والفاصوليا الكلوية، والتي كان من الممكن أن تحقق عوائد اقتصادية كبيرة لو تم تجفيفها، كما تأثرت محاصيل أخرى متأخرة النضج مثل الفستق السوداني (فول العبيد) وغيرها، والتي كان يمكن أن تشكل قيمة مضافة للاقتصاد.

ويتابع عفيف أن إمكانات التجفيف تمتد لتشمل منتجات أخرى مثل الفواكه وحتى فطر المحار، الذي يمكن تجفيفه وتحويله إلـى منتج عـالـي القيمة يُستخدم في الشوربات ويُصدّر إلى جميع أنحاء العالم.

ويشير عفيف إلـى أن منتجات الـثـروة الحيوانية تحتاج إلى العمل على التصنيع، المؤدي بدوره إلى التصدير، ويعني بذلك غزو أسواق الدول الصديقة وغيرها، وخاصة بعد رفع العقوبات، حيث أصبح بإمكاننا إيصال منتجاتنا إلى الخارج، فهذا الموضوع كان يجب استغلاله، ويجب أن نعمل على زيادة الثروة الحيوانية، ويـرى عفيف أن هذا الأداء يحتاج دائمًا إلى إيجاد حلول، ويحتاج إلى ورشات عمل ذات مخرجات، أي أن تُصدر توصيات ويتم تنفيذ هذه التوصيات للوصول إلى منتج سوري منافس في السوق الداخلي والخارجي، مع تخفيض التكاليف وزيادة الكفاءة.

الحرية
العـدد 26 | السـنة الثانية | الأحـــد 18 كانـون الثاني 2026 م

توزيع 2000 طن من بذار القمح كمنحة على مزارعي السويداء

الحرية– طلال الكفيري

وزع فـرع مؤسسة الـبـذار فـي السويداء 2000طن مـن بـذار القمح على الفلاحين، كمنحة مقدمة من برنامج الأغذية العالمي.

وفي هذا الإطار كشفت مدير فرع المؤسسة المهندسة نغم أبو عسلي لـ"الحرية" أن ذلك يهدف إلى تأمين بذار القمح للمزارعين، وخاصة للذين لم تتسنّ لهم زراعة أراضيهم بمحصول القمح لهذا الموسم، لعدم توفر البذار لديهم وارتفاع أسعاره في السوق المحلية، مضيفة أن هذه الكمية تغطي 50 بالمئة من احتياجات الفلاحين، وقد جاءت في وقتها، بالنسبة لهم.

ولفتت أبو عسلي إلى أن البذار تم توزيعه عن طريق رؤساء الجمعيات الفلاحية في القرى المستهدفة، وقد تم حسب التنظيم الزراعي الصادر عن مديرية زراعة السويداء، حيث طالت المنحة حوالي 10 آلاف مزارع.

تأهيل مستوصف مشتى الحلو وتحويله إلى مركز طبي متكامل بجهود أهلية ومجتمعية

الحرية – رنا الحمدان

شهد مستوصف مشتى الحلو نقلة نوعية بعد سنوات من الإهمال، وذلك ضمن مشروع تأهيلي أطلقه الملتقى الثقافي العائلي في مشتى الحلو بالتعاون مع فعاليات المجتمع المدني، بهدف تحسين الواقع الصحي في المنطقة وتحويل المستوصف إلى مركز طبي قادر على تقديم خدمات إسعافية وتخصصية متكاملة.

وكان أبرز التحديات التي واجهت المستوصف الوضع المتدهور للسقف، الذي تسبب بمعاناة دائمة للموظفين والمراجعين نتيجة الرطوبة والنش على مدار العام، إضافة إلى سوء المرافق الصحية والكهرباء، والنقص الكبير في التجهيزات الطبية، ما انعكس سلباً على جودة الخدمات الصحية المقدمة.

وتشير المهندسة لينا ديب من أعضاء الملتقى في تصريح لـ "الحرية" إلى أنه تم البدء بأعمال التأهيل من نقطة الضعف الأساسية، حيث جرى صب سقف جديد مع تنفيذ صبة ميول وعزله بشكل كامل، إلى جانب تقليم أشجار الحديقة الخلفية التي كانت من الأسباب الرئيسية لمشاكل السقف.

كما شملت الأعمال صيانة شاملة لكافة المرافق الصحية، وتركيب حمام جديد خاص بالعيادة النسائية، إضافة إلى تنفيذ صيانة كهربائية كاملة واستبدال جميع التجهيزات القديمة من إنارة وملحقات كهربائية. وتم أيضاً تنفيذ أعمال طلاء لكافة غرف المستوصف، واستبدال اللوحة التعريفية العامة، مع إضافة لوحات إرشادية لكل غرفة.

وفي السياق ذاته، أشارت الدكتورة ألين متري إلى أن الملتقى قام بتأمين مجموعة متكاملة من التجهيزات الطبية الحديثة، ليتم وضعها مكان الأجهزة القديمة بعد الانتهاء من أعمال الترميم، ما يسهم في رفع مستوى الخدمات الطبية وتحسين أداء الكادر الطبي والتمريضي.

ولفتت إلى أن المشروع يهدف إلى النهوض بواقع المستوصف وتحويله إلى مركز طبي شامل يضم عيادة للحالات الطارئة والإسعافية، وعيادات تخصصية متكاملة، حيث أصبح المستوصف مجهزاً بسيارة إسعاف جديدة ، وجهاز إيكو حديث، إلى جانب تجهيزات طبية أخرى، على أن يشكل هذا الإنجاز نواةً لمشروع صحي أكبر يخدم منطقة مشتى الحلو والمناطق المحيطة بها.

تراجع كبير بمبيعات الأعلاف في القنيطرة

الحرية – ممدوح عوض

كشف مدير فرع أعلاف القنيطرة المهندس وحيد سعدية عن تراجع وانخفاض كبير في مبيعات المواد العلفية.

مبيناً في تصريح لـ"الحرية" أن كمية مبيعات الفرع خلال العام 2025 ولغاية مطلع العام الجاري من المواد العلفية المختلفة بلغت 4075 طناً، في حين بلغت قيمة مبيعات المواد 15 مليار ليرة سورية، بينما بلغت المبيعات من المواد العلفية خلال عام 2024 نحو 10780 طناً بقيمة 32 مليار ليرة .

وأن كمية مبيعات مادة النخالة المستوردة بلغت 1.264 ألف طن ومن مادة جاهز حلوب كبسول 2.222 طن وكمية مبيعات الشعير 256 طناً ومن الذرة الصفراء المستوردة 35 طناً وكسبة فول الصويا 82 طناً والنخالة مكبسلة نحو 130 طناً وجاهز حلوب جريش 251 طناً.

وأشار سعدية إلى أنه يتبع فرع أعلاف القنيطرة مركزي أعلاف، الأول في خان أرنبة بطاقة تخزينية تصل إلى 2150 طناً، ويخدم قرى الريف الشمالي والأوسط من أرض المحافظة، ومركز أعلاف قصية بطاقة تخزينية 1350 طناً والذي يخدم قرى الريف الجنوبي من المحافظة.

وحول مقارنة أسعار المواد العلفية أرض مستودعات فرع الأعلاف بأسعار السوق المحلية ذكر سعدية أن أسعار المواد العلفية في فرع الأعلاف مساوية لأسعار السوق المحلية تقريباً، لافتاً إلى عدم وجود إقبال على شراء واستجرار المواد العلفية من فرع الأعلاف من قبل المربين بسبب ضعف القوة الشرائية وقلة السيولة النقدية لديهم، ما يضطر المربي إلى التوجه إلى المجاريش الخاصة لتلبية حاجاته والشراء بالدين كون القطاع الخاص يبيع بالتقسيط والاستدانة والتوصيل إلى مكان المربي والتسديد لاحقاً عند الموسم لدى المربي، والسبب الآخر هو تقارب أسعار الأعلاف بين السوقين الخاص والحكومي بعد تحرير أسعار المواد العلفية.

ولفت مدير فرع أعلاف القنيطرة إلى أن السبب الرئيسي في انخفاض كمية المبيعات خلال عام 2025 بالمقارنة مع مبيعات خلال عام 2024 يعود إلى انخفاض كمية مبيعات مادة النخالة والتي تشكل (60 %) من كمية المبيعات في فرع الأعلاف .

وحول آلية توزيع المقنن العلفي أوضح سعدية: أن الآلية تتم وفق الجداول الإحصائية المعتمدة لعام 2023 والكميات التي يرغب المربي استجرارها بغض النظر عن تعداد حيازته من الثرة الحيوانية، منوهاً بأن عدد رؤوس الأغنام والماعز المسجلة في حيازات المربين في محافظة القنيطرة بلغت 273 ألف رأس بينما عدد رؤوس الأبقار بلغ نحو 37 ألف رأس وعدد رؤوس الخيول 300 رأس من الخيول الأصيلة والوطنية.

خلال العام الحالي

ترخيص 11 حرفة في اللاذقية وتسهيلات لإنطلاقها

الحرية– آلاء هشام عقدة

أوضح مدير المكتب الإعلامي لمديرية الصناعة في اللاذقية محمد جولاق لـ " الحرية" أنه خلال عام 2025، تم ترخيص 11 حرفة صناعية في محافظة اللاذقية، توزعت إلى 9 حرف غذائية و حرفتين هندسيتين، مشيراً إلى أن عدد الحرف التي دخلت حيز العمل حرفة واحدة في الصناعات الغذائية.

وعن أهمية ترخيص هذه الحرف، أوضح جولاق أنها تُعد من الركائز المهمة في دعم الاقتصاد المحلي، حيث تسهم في توفير فرص عمل، ورفد الأسواق بمنتجات محلية، وتدعم التوجه نحو الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تلبي احتياجات المجتمع.

وعن التسهيلات التي تعمل مديرية الصناعة على تقديمها للحرفيين فهي تشمل تسهيلات متعددة، منها: تبسيط إجراءات الترخيص، وتوفير مواقع ضمن المناطق الحرفية، ومتابعة تأمين البنية التحتية، وتنسيق الخدمات مع الجهات المعنية لتسهيل انطلاق بقية المنشآت خلال العام الحالي.

3 مـــلايين طـــن المتوقـــع..

«الزراعة» تتخذ إجراءات عديدة لضمان موسم جيد من القمح

الحرية – بادية الونوس

لضمان إنتاج وفير من إنتاج موسم القمح ، اتخذت وزارة الزراعة عدداً من الخطوات والإجراءات اللازمة لضمان الإنتاج المخطط لما يقارب من ثلاثة ملايين طن، خاصة إذا ما علمنا أن المخطط لزراعة المساحة المخصصة للقمح يقدر بنحو مليون ونصف هكتار، ويبرز السؤال: ما هي الاجراءات المتخذة لوزارة الزراعة، لماذا لا نتعامل بسخاء وكرم مع محصول بحجم الأمن الغذائي للبلاد؟ ..هذه النقاط وغيرها كانت محور موضوعنا.

وجع المزارع

رغم أن الموسم مبشر والأمطار خيرة تردد أبو محمد (مزارع من ريف سلمية) في زراعة أرضه كاملة، واكتفى بزراعة نصف المساحة ، لأسباب عديدة منها: ارتفاع تكاليف ومستلزمات الإنتاج، من بذار و محروقات وأسمدة تقصم الظهر، ناهيك بأجور الأيدي العاملة والنقل، والأهم وفق قوله: الأسعار الصادمة التي تحدد لكيلو القمح (والتي لا تعادل كيس شيبس)، والنتيجة خسارة كبيرة سيدفعها لسنوات قادمة..

حال أبو محمد هو حال كل المزارعين الذين يطالبون بالمزيد من الدعم وتخفيض أسعار المستلزمات من محروقات وأسمدة وغيرها ليتمكنوا من زراعة أراضيهم

5,5 ملايين هكتار مستثمرة

وفق مدير التخطيط والاقتصاد الزراعي في وزارة الزراعة الدكتور سعيد الابراهيم تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة في سوريا حوالى6.1 ملايين هكتار، منها ما يقارب5.51 ملايين هكتار مستثمرة، بينما تبقى نحو 548 ألف هكتار غير مستثمرة حتى الآن، ما يمثل فرصة حقيقية لتعزيز الإنتاج الزراعي.

توزيع الزراعات

تشمل الخطة الزراعية لعام 2026 حوالى 1.2 مليون هكتار من الأراضي المروية، إضافة إلى حوالي 3.390 ملايين هكتار من الأراضي المعتمدة على الري البعلي.. هذا التوازن في استخدام الموارد يهدف إلى تحسين الإنتاجية بشكل مستدام.

المحاصيل الإستراتيجية

يؤكد د .الابراهيم أن المخطط الزراعي يركز على زراعة القمح على مساحة تقارب 1.47 مليون هكتار مع إنتاج متوقع يبلغ 2.8 مليون طن. أما الشعير فقد تم التخطيط لزراعته على مساحة 1,430,000 هكتار، إلى جانب ذلك، تشمل الخطة إنتاج مجموعات من المحاصيل العلفية والطبية والعطرية بهدف زيادة الاستفادة القصوى من الأراضي وتحقيق توازن بيئي ومائي يراعي خصائص الأرض واحتياجات الإنتاج.

القرض الحسن

عدة خطوات اتخذتها وزارة الزراعة لتشجيع الفلاحين و وفق د .الابراهيم: تم إطلاق مشروع «القرض الحسن» لدعم زراعة القمح. يتم من خلاله توزيع بذار القمح المعتمد من الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، مع توفير الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية، بغرض زراعة 300,000 هكتار، مع إعطاء الأولوية للمساحات المروية.

وتقديم الدعم بشروط ميسرة عبر وثائق التنظيم الزراعي أو الكشوف الحسية، وسيتم تشكيل لجان محلية بالتنسيق مع لجان المجتمع لمتابعة عملية التوزيع وضمان زراعة الكميات المخصصة، والأروع أن القرض يُسدد بعد الحصاد بلا فوائد.

تحديات

يضيف مدير الاقتصاد والتخطيط الزراعي: تواجه الخطة تحديات كبيرة، أبرزها الظروف المناخية الصعبة مثل انخفاض معدلات هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، ما يؤثر سلباً على زراعة المحاصيل الشتوية وخاصة الاستراتيجية منها، إضافة إلى ذلك، هناك إرث سلبي من ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي خلال فترة النظام السابق، نتيجة لمخاطر عالية وفترات استرداد رأس المال طويلة، ما حد من رغبة المستثمرين في العمل بهذا القطاع. ومع ذلك، تعمل السياسات الحالية على تشجيع المستثمرين للاستثمار الأمثل للموارد الزراعية واستغلالها بأفضل الطرق لتحقيق التنمية المستدامة.

خبراء : يجب تقديم كل الدعم والتسهيلات ومستلزمات الإنتاج لضمان إنتاج أمننا الغذائي

دعم المزارع

إذاً أمام هذا الواقع ومن وجهة نظر أهل الشأن لا بد من تقديم المزيد من التسهيلات والتحفيز لضمان المخطط له، وفي هذا الصدد يرى الباحث في الشؤون الزراعية محمد جغيلي أن القمح يعد محصولاً استراتيجياً، ومن الضروري جداً الاهتمام به، والتشجيع على زراعته، من خلال وضع أسعار مجزية مسبقاً، و يفترض ألا يقل سعر الكيلو الواحد عن ثمانية آلاف ليرة، حتى يستطيع الفلاح أن يغطي تكاليف إنتاجه التي تكبدها طوال فترة العام الزراعي، وأن يؤمن هامش ربح له ولأسرته، ومن خلال

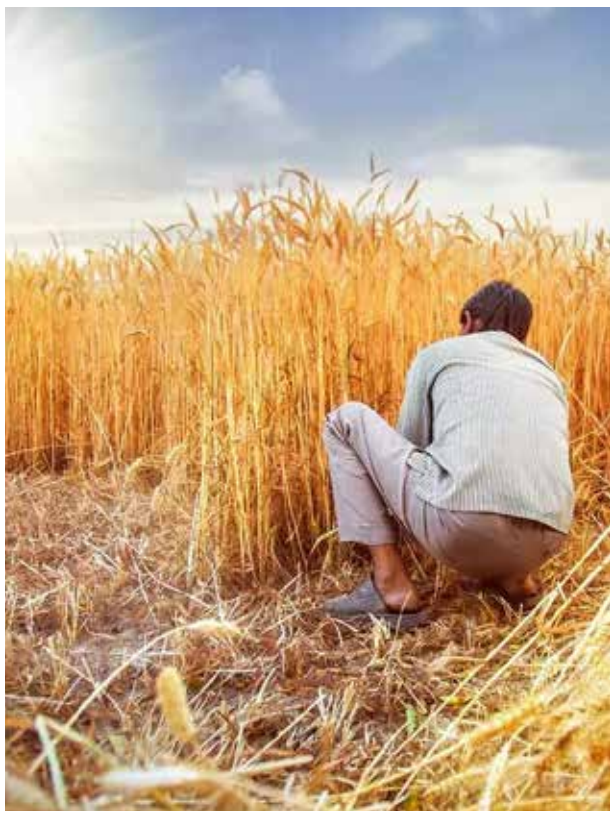

دعم هذا المحصول الاستراتيجي، نستطيع الاعتماد عليه والاستغناء عن القمح المستورد بالعملة الصعبة.

إضافة إلى تأمين كافة مستلزمات الإنتاج من محروقات وأسمدة بأسعار مناسبة، وغيرها، لتأمين مقومات الزراعة خاصة لمحصول استراتيجي مهم مثل القمح.

وضع سعر محفز

ولفت الباحث جغيلي إلى أنه في حال تم وضع سعر مجز وتعويضي، نشجع الفلاح على استثمار كل سنتيمتر ، ونضمن إنتاجاً وفيراً للقمح الذي يعني أمننا الغذائي في النهاية.

تقديم التسهيلات

يرى الباحث الاقتصادي فاخر القربي أن الزراعة بحاجة للمزيد من الدعم، ففي نظرة على واقع الزراعة -وفق القربي- نجد أنه يجب الاهتمام أكثر والدعم القوي للفلاح، وخاصة في ظروفنا الحالية، فسوريا اليوم بحاجة لكل مساحة مهما كانت بسيطة في زراعة القمح، ويجب العمل على رفع سعر محصول القمح أكثر، بحيث يغطي التكاليف ويؤمن ربحاً للفلاح، و من خلال ذلك نضمن عدم اللجوء إلى الاستيراد، وكون القمح السوري يتميز بجودته وقساوته عن غيره من أنواع القمح في العالم.

وأضاف أن التشجيع على زراعة محصول القمح وزيادة الكميات المزروعة يبدأ من تقديم كل أنواع الدعم لجهد وتكاليف الفلاح.

فمن المعروف حجم التكاليف المرتفعة التي يتحملها الفلاح، والتي تبدأ بالحصول على السماد الباهظ الثمن ولا تنتهي بتأمين جميع المستلزمات التي تتغير تكاليفها بين لحظة وأخرى، وعليه ينتظر المزارع الدعم الحكومي في تأمين السماد الذي لم يحصل أغلب الفلاحين على حصة منه أكثر من 10% وأما باقي النسبة، فيجد الفلاح صعوبة كبيرة في تأمينها.

ضمان الأمن الغذائي

وختم القربي حديثه: لأن القمح محصول استراتيجي، يجب العمل على استمرارية زراعته وتقديم كامل الدعم، كونه الضامن الحقيقي للأمن الغذائي، بحيث يساهم دعم زراعة القمح في تعزيز الأمن الغذائي في سوريا، وتلبية احتياجات السكان من الخبز ، ويحقق حجماً أكبر من الدخل الزراعي، وتحسين دخل المزارعين، وزيادة فرص العمل في القطاع الزراعي، كما يحقق التنمية الاقتصادية في سوريا وزيادة الإيرادات من الزراعة.

الحرية
العـدد 26 | السـنة الثانية | الأحـــد 18 كانـون الثاني 2026 م

الاستثمار الإستراتيجي في التعليم العالي:

ركيزة أساسية لإعادة إعمار سوريا وتنميتها الشاملة

الحرية – بشرى سمير

يمثل الاستثمار في التعليم العالي ركيزة أساسية للتنمية المستدامة في أي مجتمع، وهو استثمار في البشر والطاقات الإبداعية التي تشكل الثروة الحقيقية للأمم. في سوريا، يكتسب هذا الموضوع أهمية استثنائية كونه مدخلاً لإعادة الإعمار والتنمية الشاملة.

فرص وتخصصات لإعادة البناء

يقول الدكتور عماد سعيد من جامعة دمشق "فرص الاستثمار في التعليم العالي كبيرة جداً، خاصة فيما يتعلق بالتخصصات والأبحاث النوعية التي يمكن التركيز عليها، مثل تخصصات تخدم إعادة الإعمار كالهندسة المدنية والعمارة، وإدارة الكوارث، والطب وإعادة التأهيل". كما "يمكن تطوير أبحاث مرتبطة بالاحتياجات المحلية مثل الطاقة البديلة تدوير الأنقاض الزراعة في الظروف الصعبة، والصحة المجتمعية"

ولفت سعيد إلى أهمية إعادة بناء جسور التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية العالمية، والاستفادة من برامج التبادل الأكاديمي.

الفرص الاقتصادية والتنموية المتوقعة

وأشار سعيد إلى أنه "مع بدء عمليات إعادة الإعمار ستنشأ حاجة كبيرة للكفاءات في مجالات الهندسة، الإدارة، التخطيط الحضري والخدمات". وأكد أهمية "تطوير برامج في التكنولوجيا الحديثة، البرمجة، الذكاء الاصطناعي، والتي يمكن أن تكون مصدر دخل حتى في ظل الظروف الحالية" بالإضافة إلى الاستثمار في التعليم التقاني الذي يوفر كفاءات عملية سريعة الانخراط في سوق العمل.

التحديات المالية والهيكلية

من جانبه أشار الدكتور يحيى عبد الله المدير المالي السابق في جامعة دمشق إلى أن معظم المؤسسات التعليمية تعاني نقص التمويل وضعف البنية التحتية، وندرة المعدات الحديثة والمختبرات المتطورة وأضاف: هناك حاجة ملحة لتحديث المناهج الدراسية وتعزيز البحث العلمي وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.

ولم ينكر عبد الله وجود تحديات بشرية مثل هجرة الكفاءات العلمية، أثرت سلباً على جودة التعليم مع نقص في أعضاء هيئة التدريس المؤهلين في تخصصات دقيقة، كما تطرق إلى تراجع القدرة المالية للأسر، وصعوبة وصول الطلاب من المناطق النائية، وتأثير الأزمة على البيئة التعليمية دور محوري في إعادة دمج الشباب وتعزيز دور المرأة.

ولفت عبد الله إلى أنّ التعليم العالي يوفر فرصة لإعادة دمج الشباب في الحياة المنتجة وتجنب المخاطر الاجتماعية، كما أوضح أنه يمكن للاستثمار في التعليم أن يسهم في تعزيز دور المرأة في عملية إعادة البناء، مشيراً إلى أن تطوير أنظمة التعليم عن بعد يمكن أن يوفر فرصاً لأكبر عدد من الطلاب رغم التحديات اللوجستية.

أولوية وطنية وشراكات فاعلة

وحول سبل نجاح الاستثمار في التعليم العالي بيّن عبد الله أنه "لابدّ من جعل التعليم العالي أولوية في السياسات الوطنية، وزيادة الميزانيات المخصصة له، وتحديث القوانين المنظمة للتعليم العالي لتشجيع الاستثمار الخاص مع ضمان الجودة، ومنح الجامعات استقلالية أكاديمية وإدارية أكبر للاستجابة لاحتياجات مناطقها".

وشدد على أنه من الناحية المؤسسية من الأهمية بمكان بناء شراكات بين الجامعات والقطاع الخاص لتوجيه البرامج الدراسية نحو الاحتياجات الفعلية وأضاف: "لابد من إنشاء هيئات مستقلة لضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي، والاستثمار في تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس والإداريين".

التعاون الدولي: جسر لإعادة الاندماج

مع التأكيد على "استخدام التعاون الأكاديمي كجسر لإعادة الاندماج في المجتمع الدولي"، اقترح عبد الله "التفاوض على منح دراسية للطلاب السوريين في الجامعات العالمية، واستضافة خبراء دوليين، وتشجيع الباحثين السوريين في الخارج على المشاركة في تطوير النظام التعليمي

وختم عبد الله بأنه "رغم التحديات، شهدت السنوات الأخيرة مبادرات تستحق الإشادة، مثل تطوير بعض البرامج التعليمية عن بعد في عدة جامعات (كالجامعة الافتراضية)، وإطلاق مشاريع بحثية مشتركة مع مؤسسات دولية في مجالات الصحة والزراعة".

قرار إستراتيجي لا يحتمل التأجيل

وأكد أن "التعليم العالي الجيد هو الضامن لتخريج جيل قادر على قيادة عملية إعادة الإعمار بفكر حديث، وقيم إنسانية، ومهارات عملية تلبي احتياجات المرحلة القادمة. وهو قرار إستراتيجي لا يحتمل التأجيل".

الاستثمار في المستقبل

الارتقاء بجودة التعليم العالي لا يخدم الأفراد فحسب، بل يبني مجتمعات قائمة على المعرفة، قادرة على المنافسة العالمية، ومزودة بأدوات مواجهة التعقيدات الحديثة. لذلك، يجب أن يكون هذا الاستثمار أولوية وطنية يُخطط له بعناية، ويُتابع تنفيذه بدقة، ويُقيَّم أثره بموضوعية، لضمان تحقيق العائد المنشود؛ مجتمع مزوّدَ بكفاءات مؤهلة، قادرة على البناء والابتكار، وتحقيق الرفاهية للجميع.

«اتصالات اللاذقية» بين تطوير البنية التحتية وتحديات الشبكة

الحرية – باسمة اسماعيل

تسعى مديرية اتصالات اللاذقية إلى الارتقاء بجودة الخدمات الهاتفية والإنترنت، عبر تنفيذ مشاريع تطويرية متواصلة، رغم ما تواجهه من تحديات ومعوقات، في مقدمتها التعديات على الشبكة النحاسية وتأثيرها المباشر في استقرار الخدمة.

مشاريع هادفة

مسؤول اتصالات الساحل عبد القادر اليوسف أوضح في حديثه لـ "الحرية" أن فرع اتصالات اللاذقية يقوم بتنفيذ مجموعة من الأعمال والمشاريع الهادفة إلى تحسين جودة الخدمات الهاتفية، وتلبية احتياجات المشتركين في مختلف مناطق المحافظة.

وبيّن اليوسف أنه تم تركيب بوابات ADSL جديدة في مراكز المديرية (اللاذقية الثاني، الكورنيش الجنوبي، أفاميا، وجبلة)، وبعدد إجمالي بلغ 8200 بوابة، الأمر الذي أسهم في إتاحة الحصول على بوابة بشكل فوري في معظم مراكز المحافظة، وتحسين واقع خدمة الإنترنت لدى عدد كبير من المشتركين.

معالجة مشكلة السرقة

وأردف قائلاً: في المقابل، أثرت حالات السرقة المتكررة للشبكة النحاسية، التي وقعت في عدة مواقع، سلباً على واقع خدمات الاتصالات، مشيراً إلى أن فرع اتصالات اللاذقية يعمل على معالجة هذه المشكلة، من خلال تحويل أجزاء واسعة من الشبكات الهاتفية الهوائية إلى شبكات أرضية في العديد من المناطق، إضافة إلى التعاون مع الجهات المختصة للحد من هذه الظاهرة، والحفاظ على استمرارية وجودة الخدمات المقدمة للمشتركين.

تلبية متطلبات المواطنين

رغم التحديات المرتبطة بالبنية التحتية والتعديات على الشبكات، تؤكد مديرية اتصالات اللاذقية استمرارها في تنفيذ المشاريع التطويرية وتحسين واقع الإنترنت والاتصالات، بما يلبي متطلبات المواطنين ويعزز استقرار الخدمة في المحافظة.

إكثار البذار.. خطـوات متقدمـة بمشروع البطاطا المحلي في طرطوس

الحرية – فادية مجد

أوضح مدير فرع المؤسسة العامة لإكثار البذار في طرطوس الدكتور أيثم ابراهيم أن الفرع يواصل تنفيذ المراحل المخبرية ومرحلة البيت الزجاجي ضمن المشروع الوطني لإنتاج بـذار البطاطا محلياً، إلى جانب إنتاج بذار الفطر الزراعي وتوزيع بذار القمح والبطاطا للمزارعين، دعماً للعملية الزراعية في المحافظة.

وبين د. إبراهيم أن الفرع باشر هذا الموسم بزراعة نحو 39 ألف شتلة بطاطا نسيجية داخل البيت الزجاجي، بهدف إنتاج درينات جيل الأمهات الخالية من الأمراض الفيروسية، مؤكداً أن هذه المرحلة تشكل الأسـاس فـي توفير بـذار عالية الجـودة للمواسم المقبلة ، منوهاً بـأن العمل يتركز حالياً على أصناف (آية، قلمون، آثار، أفاميا، فرات) مع إمكانية إدخال أصناف جديدة وفق حاجة السوق السورية.

الاكتتاب على على بذار البطاطا

وأشـار إلـى أن درينات جيل الأمهات ستُنقل لاحقاً إلى مرحلة البيوت الشبكية بالتعاون مع مزارعين ذوي خبرة، لإنتاج درينات "السوبر إيليت" التي تنتج لاحقاً درينات "الإيليت" المخصّصة للتوزيع على المزارعين كبذار محلية محسنة.

وذكر د. إبراهيم أن فرع إكثار البذار قد أعلن عن فتح باب الاكتتاب على بذار البطاطا المحلية للعروة الربيعية لموسم 2026، من أصناف (أفاميا، لانا، سـيـدرا، فـرات، آيـة، تدمر، قلمون، آثار، أميسا) منذ 5 الشهر الجاري ولغاية 15 كانون الثاني بقيمة عربون 100 دولار للطن الـواحـد، وبـحـدّ أقصى رغبتين فقط، ومن مرحلة إيليت حصراً.

500 طن قمح

وبخصوص الكميات المخصصة لفرع طرطوس من بـذار القمح هذا الموسم لفت إلى أنها بلغت 500 طن من الأصناف القاسية والطريّة، وقـد تم توزيع 491 طناً حتى تاريخه، موضحاً أن البذار تصل إلى الفرع مغربلة ومعقمة من مراكز المؤسسة فـي حلب وحـمـاة وحمص ودرعا، مع قيام اللجان المختصة بالكشف عليها فور وصولها ، ومتابعة المخزون يومياً لضمان الحفاظ على جودته.

مشيرا إلى أن البيع يتم بطريقتين البيع المباشر للمزارعين أفـراداً أو عبر الجمعيات الفلاحية وفق تنظيم زراعي حديث ، أمـا الـحـيـازات الصغيرة فإن التوزيع يتم بموجب البطاقة الشخصية وبمعدل 250 كغ للبطاقة. مبيناً أن سعر الكيلوغرام من بذار القمح حُدد بـ 5555 ليرة سورية كسعر مدعوم مقارنة بالسوق الحرة، مشيراً إلى أن كمية 37 طناً تم بيعها عبر المصارف الزراعية ضمن القرض الحسن.

وختم ابـراهـيـم بـالإشـارة إلـى أبـرز التحديات التي تواجه الفرع تتمثل في نقص الكهرباء والاعتماد على المولدات، ما يرفع تكاليف الإنـتـاج، وخاصة بعد خروج المحولة الكهربائية الخاصة بالفرع عن الخدمة، لافتاً إلـى أنـه رغـم كل الظروف، العمل مستمر لضمان وصول البذار للمزارعين في الوقت المناسب.

وزارة الطاقة: عودة إدارة مياه سد الفرات وتشغيل مرافقه

الحرية - زهير المحمد

أحكمت وحدات من الجيش العربي السوري صباح اليوم 18 كانون الثاني 2026 سيطرتها على سد الفرات، بعد تحريره من تنظيم قسد الذي كان يسيطر عليه لسنوات، وجرت إعادة إدارة السد وتشغيل مرافقه إلى العاملين والفنيين المختصين.

وأوضحت وزارة الطاقة في بيان لها نشرته على صفحتها على الفيس بوك أن سد الفرات يعد من أهم منشآت المياه والطاقة في البلاد، إذ يضم في داخله محطة كهرومائية تقع على الطرف الأيمن من السد، على بعد نحو 80 متراً من منحدر الضفة، وتضم المحطة ثماني مجموعات توليد تبلغ استطاعة كل مجموعة منها 110 ميغاواط.

ويحتوي السد على بحيرة الفرات (بحيرة الطبقة) التي تمتد بطول يقارب 80 كيلومتراً وبعرض يصل إلى 8 كيلومترات، وتبلغ مساحتها نحو 640 كم²، فيما يصل حجم تخزينها الأعظمي إلى 14.1 مليار متر مكعب، عند منسوب تخزين أعظمي يُقدّر بنحو 304 أمتار فوق سطح البحر. ويبلغ طول السد حوالي 4.5 كيلومترات، وعرضه عند القاعدة 512 متراً، وعند القمة 19 متراً، بارتفاع يصل إلى 60 متراً. ويتكون جسم السد من التراب والرمل والحصى وفق تصميم هندسي يحقق المتانة والاستقرار.

150 مخالفة تموينية في أسواق درعا خلال أسبوعين

الحرية – وليد الزعبي

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في درعا الدكتور عادل الصيانة أنه تم تكثيف دوريات الرقابة التموينية على أسـواق المحافظة منذ بداية العام الجديد.

وأوضح في تصريح لـ"الحرية" أنه جرى منذ مطلع الشهر الجاري وحتى تاريخه تنظيم 150 ضبطاً تموينياً بالمخالفات الحاصلة، ولا سيما وجود مواد منتهية الصلاحية ولسوء صناعة الخبز وعدم تحقيق المخابز للشروط الصحية وكذلك لعدم إعلان بعض الفعاليات التجارية عن الأسعار.

ولـفـت إلـى قـيـام الـدوريـات التموينية بـجـولات تـوعـيـة على مختلف الفعاليات منذ طـرح العملة السورية الجديدة للتداول، وذلك من أجل إعلان الأسعار بالعملتين القديمة والـجـديـدة، معبراً عن أمـلـه بـالـتـزام جميع الفعاليات بـذلـك من أجـل التسهيل على المستهلك لـدى دفع قيمة السلع بإحدى العملتين.

الأمن الداخلي يضبط مواد كهربائية مسروقة ببادية الدوير شرق ديرالزور

الحرية– عثمان الخلف:

تمكنت قوى الأمن الداخلي في منطقة الميادين من استعادة كمية من المواد الكهربائية المسروقة، وذلـك خـلال عملية أمنية نفذتها صباح اليوم في بادية بلدة الدوير، التابعة لمدينة البوكمال – شرق ديرالزور.

وأوضـــح مـديـر عـام كـهـربـاء ديـرالـزور المهندس ياسر العبدالله بتصريح لصحيفة "الحرية" أن المواد المسروقة، التي جرى ضبطها تشمل مرس توتر عالياً مصنوعة من الألمنيوم بمقاطع متعددة بلغ وزنها الإجمالي 2010 كـغ، مُبيناً أنـه جـرى تسليم المواد التي ضُبطت إلى مستودعات الشركة العامة لكهرباء دير الزور أصولاً لاستكمال الإجراءات اللازمة.

هـذا وكـثـرت الـتـعـديـات على الشبكة الكهربائية فـي عموم دير الـزور، وتعرضت لعمليات سطو واسعة خلال العام الفائت 2025، ولاسيما مراكز التحويل والأكبال وسواها من تجهيزات، ما أدى غالباً للإضرار بالتغذية الكهربائية وقطعها عن الأهالي ومراكز الخدمات العامة، وتُعد هذه هي المرة الخامسة التي تتمكن فيه القوى الأمنيّة من ضبط واستعادة مواد وتجهيزات كهربائية مسروقة منذ الـعـام الفائت إلى العام الجاري.

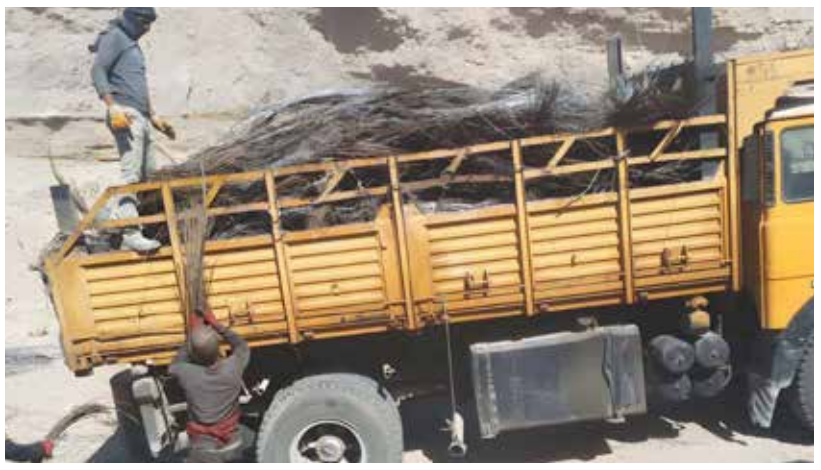

حيث تمكنت سابقاً قوى الأمن الداخلي في مدينة الميادين وقوات المهام الخاصة من استرداد كميات كبيرة من "كابلات" شبكة الكهرباء المسروقة من قبل مجموعة من اللصوص في بلدة الطيبة، العام الفائت، والتي تجاوز وزنها الإجمالي 8870 كيلوغراماً.

وسبق ذلـك فـي الـعـام نفسه استرداد 6410 كغ من المسروقات (مرس توتر) كانت بحوزة خارجين عن القانون ومُخبأة في أماكن مهجورة ، ناهيك عن إعادة كميات أخرى من هذه المواد المسروقة كانت مُخبأة في أحـد المواقع ببادية الميادين وتُقدر زنتها بما يُقارب 11 طناً، فيما تم قبلها ضبط مسروقات من هذه المواد في مدينة البوكمال وصلت زنتها إلى 5 أطنان.

الحرية
العـدد 26 | السـنة الثانية | الأحـــد 18 كانـون الثاني 2026 م

«التنمية الريفية المستدامة»..

بوابــة مهمة في نمــو الاقتصــاد الســوري

الحرية – ميليا اسبر

"التنمية الريفية المستدامة " نافذة أساسية في تقوية الإقتصاد المحلي لاسيما في الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، حيث إن هدفها الأساسي تطوير الأرياف والاستفادة من إمكانياتها الموجودة في تحسين الدخل، والمساهمة في انتعاش الاقتصاد لاسيما الزراعة بما يحقق الاكتفاء الذاتي من المنتجات، كذلك الاهتمام بتنمية المرأة الريفية يعدّ رديفاً هاماً للاقتصاد.

الباحث الزراعي المهندس اسماعيل عيسى أوضح في تصريح لـ"الحريّة" أن التنمية الريفية المستدامة من القضايا الهامة في المجتمع، وذلك بسبب طبيعة المجتمع الريفي المتخلف نسبياً عن المدينة، وضعف وسائل الإنتاج والإمكانيات المتوفرة والتي يمكن التأسيس عليها تنمية مستدامة في الريف، لافتاً أن تعريف التنمية المستدامة حسب الأمم المتحدة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي يستهدف قضايا البيئة والمجتمع والاقتصاد، مؤكداً أنّ الهدف الأساسي لعملية التنمية الريفية المستدامة هي تطوير ظروف المعيشة لكل فرد في المجتمع الريفي.

دراسة الواقع الريفي

وذكر عيسى أن تحقيق التنمية الريفية تكون من خلال دراسة الواقع الريفي بشكل جيد وعلمي بحيث يتم الكشف عن نقاط القوة سواء كانت موارد طبيعية مثل الأرض والماء، وأيضاً استغلال المناخ بصورة ملائمة، ومن ثم تطوير وسائل استغلال هذه القوى المتوفرة لزيادة الإنتاج.

لافتاً إلى ضرورة رفد المجتمع الريفي بالإمكانيات الاقتصادية من أجل تحسن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للسكان، وبذات الوقت يحافظ على البيئة، فعلى سبيل المثال

يمكن الاعتماد على تربية الزهور في الريف وتنسيقها ومن ثم تسويقها للمدينة بحيث تؤمن أرباحاً للأسرة الريفية، بينما في المناطق الجبلية يستطيع السكان الاستفادة من وجود الأشجار الحراجية في صناعات مختلفة كالفحم وغيرها بمايحقق لهم دخلاً جيداً.

أهداف التنمية الريفية

وتحدث الباحث الزراعي أن أهداف التنمية الريفية المستدامة هي القضاء على الفقر والجوع، إضافة إلى تحسين التعليم في الأرياف والمساواة بين الحنسين، وأيضاً تشجيع الصناعة والابتكار ونمو الاقتصاد، ما يعني أن الهدف الجوهري لها هي أن تحقق كل ما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية التي تنعكس بصورة جيدة على المجتمع والبيئة بآن واحد، مشيراً إلى أن التنمية الريفية تساهم في تقوية الاقتصاد والتي تتم بأشكال مختلفة، أهمها زيادة الإنتاج وتقديم منتجات جديدة تحقق الاكتفاء الذاتي للمجتمع وتحد من عمليات الاستيراد، وهذا بدوره يؤدي إلى الاحتفاظ بالعملة الصعبة، إضافة إلى الاستفادة من (المخلفات) مثل القش التي تتحول عبر تأمين القيمة المضافة إلى منتجات كبيرة، وتالياً الحصول على نتائج اقتصادية جيدة من أشياء بسيطة متدنية القيمة الاقتصادية إلى أشياء مهمة اقتصادياً، بحيث نحقق نوعاً من الأمن الاقتصادي.

انطلاقاً من ذلك نستطيع، يضيف عيسى، فإن أهمية التنمية الريفية هي جزء من أهمية القوة الاقتصادية بأي مجتمع، وتالياً عندما يكون المجتمع متين اقتصادياً فهذا يعني قوة الدولة وانعكاس ذلك على مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

إجراءات

أما بما يتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الحكومة لتعزيز موضوع التنمية الريفية المستدامة، حسب عيسى، فالعمل على تنفيذ الأهداف، يتم من خلال توفير السبل والوسائل التي يمكن معها تنفيذ تلك الأهداف من خلال دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الريف السوري بصورة علمية، وتحديد نقاط الضعف والقوة، حيث تختلف تلك النقاط من مجتمع لآخر وفقاً لطبيعة السكان ومستويات التعليم والصحة، وكذلك المستويات الاقتصادية منها نسب الفقر، ومن ثم كل مجتمع ريفي على حده يمكن أن تكون له خارطته المستقلة عن الخرائط الأخرى.

مشيراً إلى أن الخطوة الثانية هي مسؤولية الحكومة والمجتمعات المدنية (النقابات والمنظمات الشعبية والنوادي) في توعية الفلاحين بأهداف التنمية الريفية المستدامة وتحقق مصالحهم بحيث تحفظ كرامتهم وتزيد من دخلهم، موضحاً ضرورة تعليم النساء الريفيات حرفاً يدوية مثل غزل الصوف، هذا المثل الناجح يشجعهن على الإنتاج والعمل وهنا دور الحكومة في توفير أسواق بحيث تشتري الإنتاج منهن ومن بعدها تسويقها عبر المعارض وغيرها.

تنمية المرأة الريفية

ويرى الباحث الزراعي أن المراة هي أساس التنمية الريفية المستدامة بسبب الظروف الاحتماعية التي تعيشها المرأة، فهناك الكثير من الأعمال التي يمكنها أن تقوم بها، مثل صناعة الأجبان والألبان وصناعة الصوف والصناعات اليدوية كالقش، حيث تمتاز المرأة الريفية في سوريا بعملها بكل الصناعات المتعلقة بالمنتجات الغذائية، إضافة إلى صناعات مختلفة، كـ"شالات" الحرير في منطقة دير ماما بمصياف، منوهاً بأن كل نوع من هذه الصناعات له طابع فلكلوري– اقتصادي –اجتماعي.

وختم عيسى بالقول: في حال تم توفير المناخ والاستثمار المناسبين، وكذلك تقديم المساعدات كافة للمجتمعات الريفية فمن المؤكد أننا سوف نحصل على تنمية ريفية متقدمة تساهم في تطور الاقتصاد المحلي ونموه.

«نقل الطاقة» و«كهرباء ديرالزور»

تُباشران أعمال زيادة سعة محطة تحويل الميادين

الحرّية – عثمان الخلف

باشرت ورشات المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الطاقة ، بالتعاون مع شركة الكهرباء في دير الزور، أعمال زيادة سعة محطة تحويل الكهرباء بمدينة الميادين، وذلك لتعزيز قدرة الشبكة الكهربائية في المنطقة.

مدير فرع المؤسسة العامة لنقل الطاقة المهندس محمد عليوي أشار في حديثه لـ"الحرّية" إلى أنّ المشروع الجاري العمل به يمر بمرحلتين، المرحلة الأولى يتم فيها استبدال المحولة الموجودة، والتي تبلغ سعتها 20 ميغا، بأخرى جديدة بسعة 30 ميغا، فيما يجري في المرحلة الثانية استبدال " الكابلات" من مقطع 185 نوع ألمنيوم، إلى مقطع 300 نحاس.

مُبيناً أن العمل سيضمن بذلك جودة التوصيل، إضافة لزيادة سعة المحطة المذكورة، الأمر الذي سيُمكن من إنهاء واقع التقنين القسري الذي كان معمولاً به خلال الفترة الماضيّة.

وفي سياق مُتصل وضعت الشركة العامة لكهرباء محافظة ديرالزور، محولة كهربائية جديدة باستطاعة 400 ك.ف.أ في الخدمة بحي الحميدية، إلى جانب تنفيذ أعمال تمديد شبكة كهربائية جديدة، وذلك بهدف تخفيف الأحمال عن المراكز المجاورة ومعالجة هبوط الجهد، وفق تصريح سابق لمدير عام الشركة المهندس ياسر العبدالله، مُضيفاً أنه جرى بالتزامن استبدال شبكة بشبكة أخرى جديدة بطول (200 متر) جانب الحديقة المركزية في حي الجبيلة بمدينة دير الزور، وذلك ضمن أعمال صيانة وتعزيز الواقع الكهربائي في المدينة.

كما تم تمديد خط توتر 20 K.VA من محطة الإذاعة باتجاه مدينة ديرالزور، بطول يُقارب 8 كم، وذلك في إطار جهودها المستمرة لتحسين واقع التغذية الكهربائية، وتخفيف الضغط عن خطوط التوتر ، وذلك إثر خروج العديد من محولات الكهرباء عن الخدمة نتيجة الأحمال الزائدة على الشبكة.

وكانت شركة كهرباء دير الزور حذرت من الاستجرار غير المشروع للطاقة، وما يترتب عليه من إجراءات قانونية بحق المخالفين.

مشاريع حصاد المياه مستمرة لدعم سبل العيش في المناطق الجبلية بطرطوس

الحرية– رفاه نيوف

تعتبر مشاريع حصاد مياه الأمطار والاستفادة من كل قطرة ماء تسقط في محافظة طرطوس، أولوية لدى مديرية الموارد المائية المستمرة بتنفيذ مشارع الحصاد، وخاصة في قرى القطاع الشمالي من مدينة القدموس التي تعاني منذ عقود من شح المياه والعطش الشديد.

خزان الدي

مدير الموارد المائية بطرطوس المهندس محمد محرز أكد بتصريح لـ"الحرية" أنه تم الانتهاء مؤخراً من تنفيذ خزان مائي لحصاد مياه الأمطار في قرية الدي الواقعة شمالي مدينة القدموس، والممول بالكامل من قبل مؤسسة كاريتاس سوريا (بحدود 46000 دولار) والمدروس من قبل فنني مديرية الموارد المائية بطرطوس، وذلك لدعم سبل العيش في المناطق الجبلية وري المزروعات وسقاية المواشي، وتبلغ الطاقة التخزينية العظمى للخزان بحدود 700 متر مكعب متجددة يمكن الاستفادة منها لأكثر من مرة وفقاً للهاطل المطري وطبيعة الاستخدام، وسيساهم المشروع وهو الثاني في قرية الدي بعد الخزان الأول المنفذ من قبل برنامج الغذاء العالمي WFP بسعة 9500 متر مكعب، بدعم الواقع المائي في القرية وتحسين مردودية الأراضي المستفيدة من المشروعين.

مضيفاً: كما قامت مؤسسة كاريتاس سوريا بتأهيل رامة باب النور (سعة 800 متر مكعب) من خلال تعزيلها وحمايتها بشبك معدني (بحدود 4600 دولار).

علماً أنه تم سابقاً تنفيذ خزان في قرية الطواحين بسعة تخزينية 21000 متر مكعب وخزان في قرية رام ترزة بسعة تخزينية 16000 متر مكعب وهما قيد الاستثمار التجريبي لري المزروعات وسقاية المواشي من ضمن خطة المديرية .

مشاريع مباشر بها

وأكد محرز أن المديرية سوف تتابع تنفيذ المشاريع المباشر بها خلال خطة 2026 ومنها:

سد البلوطة في منطقة الشيخ بدر لتخزين 2.65 مليون متر مكعب بهدف ري 120 هكتاراً وتأمين مياه الشرب لقطاع مدينة الشيخ بدر، وسد بمنة في الدريكيش بتخزين 120000 متر مكعب لري ما يقرب من 200 دونم، وسد عين دليمة في الدريكيش بتخزين 252000 متر مكعب لري ما يقرب من 400 دونم، وبئر رام ترزة الاستكشافي في القدموس بعمق 1000 متر لري ما يقرب من 500 دونم.

مشاريع جديدة

وبين محرز أن لدى المديرية العديد من الدراسات الجاهزة للتنفيذ الخاصة بحصاد المياه ضمن خطة العام 2026 من سدات وخزانات وإكساء بعض الرامات الترابية بالبيتون ومنها (خزان الدردارة – خزان المرانة– خزانات الحاطرية عدد 4– خزان النيحا– خزان بصيرة الجرد- رامة بلوسين– رامة بدوقة..) إضافة الى مشاريع لتأهيل العديد من الرامات والحفائر وتأهيل أقنية الري القديمة على العديد من الينابيع والأنهار في المناطق الجبلية.

مرض السموم الفطرية للدواجن يتسبب بنفوق طيور لأحد المربين في ريف طرطوس

الحرية – سمر رقية

راجع أحد مربي الدواجن في ريف الشيخ بدر بمحافظة طرطوس، الوحدة الإرشادية في قرية الرقمة التابعة لدائرة زراعة الشيخ بدر، مستنجداً بعد نفوق عدد من طيور مدجنته.

وقد أجرى الكادر الفني والبيطري في الإرشادية عملية تشريح للطيور النافقة، وتبين أن السبب هو إصابتها بسموم فطرية، وعلى الفور، تم توجيه المربي بإعطاء مضاد للسموم الفطرية، وبعدها إعطاء منشط كبدي من أجل إعادة ترميم الخلايا التالفة في الكبد.

وبيّن مدير زراعة طرطوس الدكتور محمد أحمد لـ"الحرية" أن مرض السموم الفطرية في المداجن هو حالة تسمم نتيجة تناول الطيور أعلافاً ملوثة بمواد سامة تنتجها الفطريات.

وهو مرض خطير يسبب خسائر فادحة للمربي، ويسبب أعراضاً مثل الخمول وفقدان الشهية والإسهال، وتضخم الكبد والكلى، وضعف المناعة ونقص إنتاج البيض، وضعف التمثيل الغذائي ونزيف تحت الجلد، ما يؤدي إلى نفوق الطيور.

وعن مسببات المرض، أفاد د. أحمد أن أهم الأسباب هو نمو الفطريات التي تفرز السموم في الأعلاف عند توافر الظروف المناسبة من حرارة ورطوبة وسوء التخزين.

وأشار د. أحمد إلى أنه في هذه الحالات لا بدّ من إزالة العلف الملوث واستبداله، وعلاج الأمراض الثانوية التي تظهر بسبب ضعف المناعة، وضرورة استخدام مضادات السموم التي تساعد على الارتباط بالسموم وتحييدها داخل جسم الطائر.

ومن أهم هذه المضادات الأحماض العضوية، كما تعطى منشطات الكبد لإزالة السموم المتراكمة فيه.

ونصح د. أحمد المربين بضرورة توفير أعلاف ذات جودة عالية، وتاريخ إنتاج حديث، وتخزين الأعلاف في أماكن جافة وجيدة التهوية، واستخدام مضادات السموم الفطرية في العلف.

مركز تعليمي جديد في الشير بريف اللاذقية يدعم تمكين المرأة والتعلم

الحرية – سراب علي

افتتحت مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في اللاذقية مركزاً تعليمياً حديثاً في بلدة الشير، جاء هذا الافتتاح بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة وجمعية إيثار، ضمن مشروع الدعم الطارئ المستجيب للنوع الاجتماعي، بهدف توفير بيئة تعليمية وآمنة تدعم الطلاب والأهالي في المنطقة.

وأوضح مدير المديرية محمود حاج إبراهيم في تصريحه لـ "الحرية "أن المركز يقدّم خدمات متنوّعة تشمل قاعة مطالعة مجهّزة بالإضاءة وأنظمة شحن للطلاب من مختلف المراحل التعليمية للدراسة فيها والعمل على حواسيبهم في حال كانوا جامعيين، بالإضافة إلى قاعة أنشطة ترفيهية للأطفال، وإجراء اختبارات دورية مجانية خلال فترات الامتحانات، كما يعمل المركز على استقطاب معلمين لتقديم الدروس باستخدام المعدات المتوفرة.

وأضاف حاج إبراهيم: إنّ المركز يستهدف بشكل أساسي أطفال المرحلة الابتدائية، بينما يتاح لطلاب الحلقة الثانية والثانوية والجامعات استخدام قاعة المطالعة لأغراض الدراسة والبحث، مبيناً أن الفريق المشرف على المركز يضم 11 فرداً، كما أن المركز مجهّز بتقنيات حديثة تشمل نظام طاقة شمسية لتوفير الكهرباء، وشاشات عرض وأجهزة لابتوب وطابعة، بالإضافة إلى تجهيزات تعليمية متكاملة من سبّورات وطاولات وكراسي.

وذكر حاج ابراهيم أن المركز يخدم أهالي قرية الشير بشكل أساسي، علماً أن العدد الكامل للمستفيدين لم يُحدد بعد نظراً لكون المشروع لا يزال في مراحله الأولى.

الحرية
العـدد 26 | السـنة الثانية | الأحـــد 18 كانـون الثاني 2026 م

الحفر والطين تعوق عمل "سوق الهال" بحماة..

مطالبات بالمعالجة السريعة قبل الهطولات المطرية القادمة

الحرية – رحاب الإبراهيم

رغم إن الهطولات المطرية الغزيرة ستترك آثاراً إيجابية على كافة مناحي الحياة والقطاعات الاقتصادية وخاصة الزراعية، بحيث تنهي سنوات من الجفاف المخيف، لكن بالوقت ذاته لا يمكن تجاهل تداعياتها السلبية في ظل بنية تحتية مدمرة وإمكانيات محدودة، وقد برز ذلك جلياً في عدد من المواقع والقطاعات الخدمية في مدينة حماة، التي حاولت مؤسساتها ضمن الإمكانات المتاحة تدارك ما خلفته العاصفة المطرية وتقليل الأضرار قدر الامكان.

سوق الهال الواقع في قلب مدينة حماة، كان أحد المواقع المتضررة من العاصفة المطرية وخاصة في ظل بينته التحتية المتردية، فطرقاته غير معبدة، حيث تكثر حفر الطين والوحل، لدرجة يصعب السير ضمن طرقاته وغالباً يضطر تجاره والعاملون فيه إلى ارتداء أحذية خاصة كالجزمات الطويلة للتمكن من استكمال أشغالهم، كما تتعرض السيارات التي تنقل لخضار والفواكه إلى اعطال كثيرة جراء سوء الطرقات وكثرة الحفر، عدا عن شبكة الصرف الصحي المتضررة، التي تجبر أهل السوق على تعزيل المياه بأنفسهم أو استئجار عمال للقيام بالمهمة، إضافة إلى عدم وجود حاويات للنظافة، وهذه ابسط الخدمات التي يجب تقديمها لمنع تراكم باقي الخضار والفواكه في السوق وخاصة أنه يقع وسط المدينة، ما يشكل تشوهاً بصرياً واضحاً.

وعود بلا اهتمام

تجار سوق الهال وعماله طالبوا عبر "الحرية" الجهات المعنية في مدينة حماة وخاصة مجلس المدينة بمعالجة واقع السوق وتحسين خدماته وخاصة وضع الطرقات عبر تزفيتها وردم الجور، التي تترك آثارها السلبية على العاملين في السوق وتجاره، عدا عن السيارات التي تنقل الخضار، مع معالجة شبكة الصرف الصحي وتأمين حاويات للقمامة، وهو ما أكد عليه أمين سر لجنة سوق الهال، نجم المدلّه، الذي بين أن هناك أكثر من ٦٧ محلاً في سوق الهال، يعمل فيه مئات العاملين، الذين يؤمن معيشة عشرات العائلات، عدا عن دخول أكثر من ألف سيارة محملة بالخضار والفواكه، من أرياف حماة، وهذه أيضاً أرزاق الفلاحين والمشتغلين بتجارة المحاصيل الزراعية، ما يتطلب ايلاء هذا السوق اهتماماً من الجهات المعنية وخاصة مجلس مدينة حماة، التي وعدت مراراً وتكراراً في تحسين واقع الطرقات وردم الجور، على نحو يمنع تشكل الطين والأوحال، التي تعوق العمل في السوق بدرجة كبيرة من دون تنفيذ فعلي أرض الواقع.

تراكم حفر الطين

وبين مدلّه أن العاصفة المطرية ألحقت أضراراً بسوق الهال اقتصرت على تراكم الطين والوحل في الحفر جراء الأمطار من دون تسجيل أضرار مادية أو بشرية، علماً أن تجار السوق وعماله بادروا إلى تصريف المياه بجهود شخصية، حيث بادرت لجنة سوق الهال بادرت ضمن إطار العمل الشعبي إلى جمع مبالغ مالية محددة من كل محل من أجل معالجة واقع سوق الهال بغية التشارك مع الجهات المعنية في حل المشكلة، في ظل معرفة الإمكانات المحدودة حالياً، لكن لحين إيجاد الآلية الصحيحة لصرف هذه المبالغ في تحسين خدمات السوق، يفترض بمجلس مدينة حماة اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

وبين مدلّه أن مطالب تجار سوق الهال وعماله ليست بمستحيلة وتعتبر عادية جداً وتتمثل بتعبد طرقات السوق وتحسين شبكة الصرف الصحي، ووضع حاويات قمامة في السوق، مع القيام في نهاية كل أسبوع في تسليك شبكة الصرف الصحي وإزالة باقي الخضار والفواكه حفاظاً على نظافة السوق وخاصة أنه يقع وسط المدينة كيلا يؤثر على الهوية البصرية والجمالية لها، متمنياً أن تلقى شكواهم استجابة من الجهات المعنية والمبادرة إلى معالجتها بأسرع وقت ممكن وخاصة أن الشتاء في أوله وقد يتكرر واقع تشكل حفر الطين والوحل في السوق جراء الهطولات المطرية.

معالجة سريعة

الأمر ذاته بينه عمال سوق الهال لـ"الحرية"، حيث أكدوا واقع البنية التحتية المتردية للسوق على نحو تعوق تحركهم أثناء العمل في ظل كثرة حفر الطين والوحل المتشكلة بسبب الأمطار، مطالبين بمعالجة سريعة لهذا الحال المتردي حفاظاً على أرزاقهم وصحتهم، وهو ما يشير إليه العامل حسن النمل، الذي طالب بردم هذه الحفر ومنع تشكلها عبر تزفيت الطريق بشكل صحيح وليس مجرد ترقيع.

في حين طالب العامل أحمد فني بمعالجة مشكلة النظافة في السوق بشكل جذري سواء لناحية إزالة باقي الخضار والفواكه ومنع تراكمها لفترة طويلة، ووضع حاويات كافية في السوق، ولكن المطلب الأهم كما يتفق أغلبية العاملين في سوق الهال في تحسين البنية التحتية للسوق عبر تعبيد الطرقات بحيث لا تتشكل حفر الطين والوحل عند كل هطول للأمطار.

تعاون المجتمع المحلي

وقد تواصلت "الحرية" مع رائد مبيض مدير النظافة في مجلس مدينة حماة، الذي بين تخصيص ثلاثة عمال يومياً من الساعة 11 صباحاً حتى الساعة 5 مساءً، ويتم تفريغ الحاويات بشكل يومي، مع إرسال كل يوم خميس تركس وقلاب لجرف بقايا الخضار والفواكه وترحيل القمامة، باعتباره يوم عطلة ولا يوجد ازدحام للسيارات، مشيراً إلى وعود بتزويد المديرية بـ٢٠٠ حاوية عند توافرها سيزود السوق بخمس حاويات.

وتمنى مبيض في ختام حديثه من المجتمع المحلي ولجنة سوق الهال مساعدة مديرية النظافة في الحفاظ على نظافة السوق وعدم رمي القمامة بشكل عشوائي.

كهرباء طرطوس تعيد استقرار التغذية بعد أضرار العواصف

الحرية – مها يوسف

أكّـد المهندس محمد الديري، مدير عام الشركة العامة لكهرباء طرطوس، أنَّ الشركة بذلت جهوداً كبيرة لإعادة التغذية الكهربائية خـلال العـاصفـة المطرية والريحية الأخيرة، التي أدت إلى خروج عدد من خطوط التوتر عن الخدمة، موضحاً أنَّ التدخل السريع لورشات الطوارئ مكّن من إعادة التيار الكهربائي إلى مختلف مناطق المحافظة بالسرعة الممكنة.

وأوضـح الديري في تصريح لصحيفة "الحرية" أنَّ الشركة نفّذت خلال الأسبوع الفائت أعـمالاً فنية طـارئـة هدفت إلى إعـادة واسـتـقـرار التغذية الكهربائية، ومعالجة الأضـرار التي لحقت بالشبكة نتيجة العواصف والصواعق التي شهدتها المحافظة.

وأشار الديري إلى أنَّ الأعمال المنفَّذة شملت تعزيز البنية التحتية للشبكة الكهربائية ضمن قطاع صافيتا، حيث تمَّ نصب 8 أعمدة خرسانية مخصَّصة لحمل كابل تورسيدي للتوتر المتوسط، إضافةً إلى تنفيذ أعمال نصب برج معدني لحمل مركز تحويل هوائي، وبـرج معدني آخر لحمل كابل تورسيدي، بما يسهم في رفع كفاءة الشبكة وتحسين موثوقيتها.

ولـفـت إلـى قـيـام ورشـات الشركة باستبدال عددٍ من المحولات الكهربائية التي خرجت عن الخدمة نتيجة الصواعق الجوية، إذ جرى استبدال محوّلة باستطاعة 100 ك.ف.أ في منطقة برمانة المشايخ، ومحوّلة باستطاعة 200 ك.ف.أ في منطقة الشيخ بدر، بمحولات جديدة مماثلة في الاستطاعة، إضافةً إلى استبدال محوّلة باستطاعة 200 ك.ف.أ في ريف بانياس بعد تعرُّضها للتلف جرَّاء سقوط صاعقة جوية عليها.

وبيَّن الديري أنَّ الأعمال تضمَّنت أيضًا إصلاح خطوط التوتر التي تضرَّرت وخرجت عن الخدمة، ومعالجة عدد كبير من الأعطال التي أصابت الشبكة الكهربائية في مختلف المناطق نتيجة العاصفة، بما أسهم في إعادة التيار الكهربائي والتخفيف من آثار الأحوال الجوية على المواطنين.

وأكّد استمرار جاهزية الكوادر الفنية وورشات الصيانة للتعامل مع أي طارئ، ومواصلة العمل على تعزيز متانة الشبكة الكهربائية وتحسين مستوى الخدمة المقدَّمة في جميع مناطق المحافظة.

تفاقم الطلب على الأراضي المعدة للبناء

ضاعف أسعارها وحلق بقيم الشقق السكنية

الحرية– وليد الزعبي

ارتفعت أسعار العقارات السكنية بشكل كبير مؤخراً نتيجة ضغط الطلب عليها بعد التحرير وبدء عودة الكثير من المهجرين، وتحفز المغتربين على الشراء تمهيداً لعودتهم أو تأمين مسكن يقيمون فيه حين إجازاتهم السنوية، لكن الأسعار الباهظة للشقق جعلت من شرائها حكراً على المقتدرين سواء من المقيمين في الداخل أو الخارج، فيما بقي امتلاك المنزل بالنسبة لذوي الدخل المحدود بمثابة حلم عصي المنال، والسؤال المطروح هنا: هل من حلول في الأفق يمكن أن تخفف من حدة ضائقة السكن؟

قليلة وباهظة

بين عدد من المقاولين لـ"الحرية" أن أسعار الأرض ارتفعت بعد التحرير في مدينة درعا بشكل لم يتصوره أحد، حيث أصبح ضعف ما كان عليه قبل التحرير بسبب ضغط الطلب على الشراء بقصد بناء محاضر سكنية، وعلى سبيل المثال سعر متر الأرض المنظمة المعدة للبناء في حي ميسلون ضمن مدينة درعا ارتفع من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ دولار، وفي حي الكاشف أو السبيل زاد من ٣٧٥ إلى ٦٠٠ دولار، وقد يتفاوت الارتفاع بنسبة أقل أو أكثر مما ذكر حسب موقع الأرض، وحال نسبة ارتفاع سعر الأرض يقاس على أحياء أخرى ضمن المدينة، وبنسبة أقل في الأرياف، علماً أن أحد العوامل الرئيسة المسببة هو قلة المعروض من الأرض المنظمة داخل المخطط التنظيمي لمدينة درعا واستغلال ذلك من المالكين.

حلقت كثيراً

ولفتوا إلى أن أسعار الشقق التي تباع على الهيكل (من دون إكساء) حلقت على وقع ارتفاع الأرض، حيث يبلغ سعر المتر المربع في الشقق الأرضية والأول فني ضمن حي ميسلون على سبيل المثال بقيمة ٤٠٠ دولار وتنخفض قيمة المتر المربع بمقدار ٢٥ دولاراً كلما ارتفع البناء طابقاً للأعلى، وفي حي الكاشف فإن سعر المتربع في الطابقين الأرضي والأول فني ما بين ٤٥٠ و٥٠٠ دولار حسب الموقع وينخفض المتر ٢٥ دولاراً في الطابق الأعلى عن الذي تحته.

تلعب دوراً

وأشار تجار بناء إلى أن أمور أخرى غير الأرض لعبت دوراً برفع قيم الشقق السكنية، ولا سيما رسوم نقابة المنهدسين التي زادت في العام الماضي بشكل كبير، ناهيك برسوم الترخيص في البلدية، والأمر الأكثر إرباكاً يتمثل بأجور ورش إنشاء البناء، حيث إنها باهظة ومبالغ فيها كثيراً ويضطر تاجر البناء للقبول بها نظراً لقلة الورشات العاملة وضعف الخيارات من أمامه.

حلم صعب المنال

عدد من أرباب الأسر من محدودي الدخل، ذكروا لـ"الحرية" أن امتلاك شقة سكنية بات حلماً صعب المنال في ظل أسعارها الكاوية بالقياس لدخلهم الهزيل، وهو أمر يشكل أيضاً عقبة كأداء أمام الشباب المقبلين على الزواج، ولفتوا إلى أن واقع الأسعار سيبقيهم رهينة الإيجارات التي لا ترحم، حيث إن معظم الشقق السكنية غير المفروشة بات يطلب بها أجوراً بنحو ٣٠٠ دولار في الشهر.

المنوال نفسه

وأشار بعض أهالي الأرياف إلى أن قيم الأرض داخل التنظيم ارتفعت وإن بنسب أقل بالقياس لمدينة درعا، لكن الأمر لا يقف عند قيمة الأرض وحدها، إذ إن قيم مواد البناء من حديد وإسمنت ورمل وحصى باهظة جداً ولا قدرة للكثيرين على احتمالها، وفي حال البدء بالبناء فإنه يتم على مراحل وقد يمتد لعدة سنوات حتى ينتهي، وتطرقوا إلى أن قلة الأرض المنظمة تدفع بالكثيرين إلى المخالفة والبناء ضمن الأراضي الزراعية في محيط المخططات التنظيمية.

جزء من الحل

لا شك أن العامل المهم الذي يشكل جزءاً من حل ضائقة السكن وتخفيف حدة الطلب على الشقق يكمن في أهمية تسريع وتيرة إكمال مشاريع التعاون السكني، وقد أوضح مدير التعاون السكني في درعا محمد العقلة لـ"الحرية" أن جمعيات التعاون السكني في المحافظة لديها أكثر من ٥٠ مشروعاً سكنياً تضم نحو ٣٥٠٠ شقة، وقد تعرضت أبنية بعضها لأضرار بسبب النظام البائد، مبيناً أن بوادر النشاط في هذا القطاع عادت بعد زوال ذلك النظام، وبدأ العمل في إكمال العديد منها، على أمل تفاعل الأعضاء بتسديد ما يترتب عليهم من التزامات، مبيناً أهمية تأمين تمويل للمشاريع يتم سدادها من الأعضاء بالتقسيط وبفوائد قليلة، وتخفيض رسوم وأتعاب نقابة المهندسين والإعفاء من رسم المقاولة، ومن المهم أيضاً تجهيز البنى التحتية للمشاريع القائمة ولاسيما الضاحية وسجنة، لتمكين المخصصين من السكن في شققهم ضمنها، وتالياً التخفيف من حدة ضائقة السكن.

سرعة إنجاز التوسع

وبدوره أكد نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة درعا يوسف المسالمة، أن أسعار الأراضي المنظمة والعقارات السكنية والتجارية شهدت ارتفاعات كبيرة في الفترة الأخيرة، وعزا السبب لازدياد الطلب بعد التحرير بمقابل قلة العرض من الأرض المنظمة، حيث إن المخطط التنظيمي العمول به في مدينة درعا ممتلئ بالأبنية بنسبة تفوق ٩٠٪، والمتبقي من المقاسم المعدة للبناء محدود جداً، ولهذا ارتفعت أسعار مثل هذه المقاسم كثيراً.

وأشار المسالمة إلى أهمية الإسراع بإنجاز تنظيم منطقتي التوسع في حي المفطرة وحي الكاشف وتوزيع مقاسم الأرض الناتجة عن تنظيمهما والمُقدرة بحوالي ٢٤٠٠ مقسماً، ما يزيد عرض الأرض المنظمة المعدة للبناء وتالياً الإسهام بخفض أسعارها وأسعار الشقق السكنية، ولم يغفل أهمية الجمعيات السكنية التي ستساهم لا شك في حال انتهاء مشاريعها في تخفيض حدة أسعار البيوت وضائقة السكن.

العقلة: 50 مشروعاً للجمعيات السكنية تضم أكثر من 3500 شقة

المسالمة: إنجاز توسع المخطط التنظيمي يتيح عرضاً كبيراً من المقاسم ويخفض الأسعار

فرضتهـا الظـروف الاقتصاديـة..

السـكن المشـترك تجربـة مليئـة بالمواقـف

الحرية – دينا عبد

أجبرت الظروف الاقتصادية الكثير من الشبان والفتيات على خوض تجربة السكن المشترك مع أشخاص قد لا يعرفونهم (في الغالب) ليكونوا تجارب مليئة بالمواقف الإيجابية أو السلبية.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة تظل الأحياء الشعبية من المناطق الأكثر طلباً للسكن المشترك وخصوصاً بالنسبة للطلاب القادمين من الأرياف، أو حتى من الخريجين الجدد الذي يسعون للحصول على فرصة عمل لتقليل الأعباء المالية.

تجارب طلابية

(نورس) طالب الهندسة المدنية القادم من محافظة درعا بين لـ"الحرية" أن السكن المشترك هو الحل الوحيد كي يكمل دراسته، وذلك لأن الازدحام في غرف المدينة الجامعية يمنعه من الدراسة، فالجو العام فيها لا يناسبه أبداً فالأحاديث والضحكات العالية وأصوات الموبايلات تمنعه من الدراسة، لذلك ارتأى أن يترك المدينة الجامعية كي يتفرغ لدراسته عن طريق استئجار غرفة في إحدى الشقق الكبيرة التي تؤجر أكثر من طالب ولكل واحد غرفة منفردة.

أما (نادين) طالبة جامعية فوجدت أن السكن المشترك وفر لها الكثير من الأعباء المالية كونها قادمة من الريف.

تقول لـ"الحرية": دخلت إلى المدينة الجامعية لكن إقامتي لم تطل وذلك بسبب وجود أكثر من (٦) طالبات في كل غرفة، وهذه الأجواء بالنسبة لي تمنعني من الدراسة.

وأضافت: في غرفة السكن الجامعي كل يغني على ليلاه فهناك من يتصفح

مواقع التواصل، ومنهم من يحضر مسلسلاً، وآخريات يتبادلن الحديث والضحكات، هذا كله يمنع اي طالبة من الدراسة.

أما (زيدان) طالب في المعهد المصرفي فبين أن السكن المشترك ساعده على التخرج بصورة أسرع وذلك لأن وجوده في غرفة منفردة دون ضجيج هيأ له جواً دراسياً هادئاً بعيداً عن سماع أحاديث جانبية.

شقة بثلاث غرف

أم عمران سيدة تملك شقة سكنية في أحد المناطق العشوائية مؤلفة من ثلاث غرف، فبعد أن فقدت الأمل في طلب مبلغ مليون ليرة كإيجار، أعلنت عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن تأجيرها كشقة مشتركة (لفتيات حصراً) مبينة خلال إعلانها أن أجرة الغرفة ٣٠٠ ألف والمنافع مشتركة.

لاقت فكرة الإعلان القبول لدى العديد من الفتيات ونجحت في تحقيق غايتها بألا تكون خاسرة بالدرجة الأولى وتالياً تأجير الفتيات والحصول على المبلغ المطلوب وهو ما يقارب ٩٠٠ ألف، هذا ما يمكنها من إعالة أسرتها شهرياً إلى جانب راتبها التقاعدي.

مسألة مؤقتة

يؤكد أبو محمود (صاحب مكتب عقاري) أن قضية السكن المشترك مسألة مؤقتة وليست دائمة فارتفاع أسعار الإيجارات هي من فرض هذه الحلول، وفي ظل هذه الظروف من لديه عقار يسعى لتأجيره للاستفادة منه وتأمين دخل شهري في ظل فقدان ما يقارب٣٠%من الناس لوظائفهم..

الاستشارية التربوية صبا حميشة بينت أن السكن المشترك يمنح الطالب الاستقلالية والثقة بالنفس وقوة الشخصية وفي ظل انفصاله لعدة سنوات عن المجتمع الأسري عليه تدبير شؤونه فيما يتعلق بالأمور المادية والمصاريف اليومية.

ونوهت بأن السكن المشترك تجربة غنية بالنسبة للطلاب بشكل خاص فهي شبيهة بالتعرف على عادات وثقافات المناطق والمحافظات، وكذلك النقاش المستمر بين أصدقاء السكن الواحد يعطيان دفعة إيجابية.

استقلال عن الأسرة الممتدة

بدورها أخصائية الصحة النفسية د. غنى نجاتي بينت أن السكن المشترك يمنح الشخص استقلاله عن الأسرة الممتدة واعتماده على نفسه بكل شيء، والتزامه بوقت دوامه، وهو فرصة حقيقية للنمو النفسي، ومرحلة ذهبية للأشخاص الذين كان لديهم نوع من الاتكالية والاعتماد على غيرهم بكل شيء، فبعد انفصالهم عن مجتمع أسرتهم يصبحون مجبرين على القيام بكل شيء بأنفسهم، ويلاحظ الأهل التغيرات التي طرأت على أبنائهم بعد أول زيارة لهم أنهم أصبحوا أكثر قدرة على تحمل المسؤولية والقيام بكل شيء بأنفسهم دون الحاجة إلى الطلب من أحد وكذلك الدخول إلى سوق العمل مستقبلاً.

ويدركون أن هذا الشاب تحول من ابن مدلل يأتيه كل شيء على طبق من فضة إلى إنسان مسؤول عن توفير كل مايلزمه وما يحتاج إليه ضمن حدود إمكانياته المادية والمصروف الذي يحصل عليه.

وختمت نجاتي حديثها بالتأكيد على أن السكن المشترك يؤثر على شخصية الشاب على المستويين الاجتماعي والنفسي فالسكن مع الآخرين يمنح الأفراد مساحة اجتماعية واسعة تسمح لهم بالتفاعل مع بعضهم والبحث عمن يتقاسم معهم مستقبلهم وتطلعاتهم.

كيف تساعد التكنولوجيا الأطفال ذوي الإعاقات السمعية

الحرية –ياسر النعسان

يحتاج الأطفال من فئة ضعاف السمع والصم إلى بيئة مُعدّة بعناية ومُحفّزة، تلبّي متطلباتهم النمائية والنفسية والتعليمية، لتمكينهم من تحقيق ذواتهم، والانخراط في عملية التعلم، والاندماج الكامل في المجتمع. يعد توفير هذه البيئة مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الأسرة والمدرسة والمجتمع على حد سواء، فلا يمكن تجاهل احتياجات هذه الفئة التي تمثل جزءاً أصيلاً من نسيج المجتمع. فإهمال هذه المتطلبات يؤدي إلى عواقب نفسية واجتماعية سلبية، بينما يضمن تأمينها تحويل هؤلاء الأطفال إلى أفراد فاعلين ومنتجين يساهمون في تنمية مجتمعاتهم.

الدور المحوري للأسرة

يؤكد الاختصاصي النفسي مراد النحاس أن دور الأسرة يبدأ من مرحلة التنشئة المبكرة، مركزاً على ركائز أساسية عدة:

• الاهتمام باللغة والنطق: التركيز على النطق الصحيح خاصة في مرحلة التقليد اللغوي، وتجنب استخدام الكلمات المحرفة أو لغة الأطفال غير الصحيحة.

• تنمية الحواس والإدراك: استخدام الألعاب التعليمية المتنوعة لتدريب الطفل على التمييز بين الأصوات والألوان والأشكال والأحجام، وتعزيز الإدراك الحسي.

• تشجيع التعبير واللعب: تحفيز الطفل على اللعب الحر التلقائي الذي ينشط الدماغ، وعلى المشاركة في ألعاب لفظية تناسب قدراته واستعداداته.

• بناء بيئة أسرية داعمة: توجيه إخوة الطفل لتفادي السخرية أو استخدام الألقاب، والتحدث مع الطفل بوضوح وهدوء، وخلق فرص مستمرة للحوار وتشجيعه على الكلام وتقليد الأصوات.

المتطلبات التربوية الشاملة

النمو الجسمي والحسي: يرى الاختصاصي التربوي بلال هواري أن تأمين النمو الجسمي السليم يتطلب:

• استثمار جميع الحواس: (البصر، اللمس، التذوق، الشم) في العملية التعليمية، مع التنويع في الوسائل التعليمية البصرية واللمسية لمراعاة الفروق الفردية.

• توظيف التكنولوجيا: استخدام الأجهزة والتعليمات الحديثة المساعدة.

• تدريبات متخصصة: تشمل تدريبات التنفس لتقوية العضلات الصوتية، والتدريب السمعي لتعظيم الاستفادة من بقايا السمع، وتدريبات النطق لإخراج الأصوات بنغمات متنوعة.

النمو العقلي والمعرفي

• ربط المجرد بالمحسوس: ربط الكلمات بمدلولاتها الحقيقية والملموسة.

• التكرار والتعزيز البصري: تحقيق مبدأ التكرار المدروس، والاعتماد على الوسائل البصرية كقناة تعليمية رئيسية، إذ إن "الصم يسمعون بعيونهم".

• بناء الثقة: إتاحة فرص النجاح للطفل، وتجنب المقارنة بغيره، وقياس تقدمه مقارنة بإنجازاته الشخصية السابقة.

النمو الانفعالي والنفسي: لضمان نمو انفعالي سليم،لا بد من توفير بيئة عاطفية آمنة: إحاطة الطفل بالتقبل والعلاقة الدافئة لتعزيز ثقته بنفسه وبالآخرين.

• تعزيز تقبل الذات: مساعدة الطفل على تقبل إعاقته كجزء من واقع حياته والتركيز على إمكاناته، ما يحرره من التعلق بأمل غير واقعي ويسهل عملية تكيفه.

تفاصيل أكثر على الموقع

الفنان هشام كفارنة يعيش هموم المسرح ومآلاته في ظل تحولات الزمن

الحرية – ميسون شباني

المسرح.. ذلك الفن الذي لطالما حمل في طياته رسائل نقدية واجتماعية، يمر اليوم في مرحلة حرجة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي أثرت على مختلف مجالات الحياة في سوريا.لكن رغم هذا الوضع، يبقى المسرح في قلب الفنان السوري هشام كفارنة، الذي عاش تفاصيل هـذا الفن منذ سـنوات شبابه الأولى.

من على خشبة المسرح، بدأ مسيرته الفنية، ومن خلالها شكّل رؤيته الجمالية والفكرية، ليظل حتى اليوم واحداً من أبرز الأسماء التي حجزت مكانتها في ذاكرة الفن السوري.

في هذا الحوار لصحيفتنا الحرية، بدأ كفارنة حديثه عن هموم المسرح السوري، وانتقل إلى مآلاته في ظل واقع شديد التغير، وصـولاً إلى تطلعاته في تقديم أعمال تُلامس الوجدان وتسحفّز التفكير.

فالمسرح بالنسبة له لم يكن يوماً مجرد خشبة يُصعد عليها، بل هو المكان الذي يلتقي فيه مع ذاته، مع الجمهور، ومع الأسئلة الكبرى التي تعيش في قلب الحياة.

في البداية، يُعبر هشام كفارنة عن قلقه العميق إزاء واقع المسرح في سوريا، حيث يشير إلى أن هناك تحديات مادية ضخمة تواجه هذا الفن الحيوي، وأثر هذه التحديات على الإنتاج المسرحي بشكل عام. يقول: "يعاني المسرح اليوم من العديد من الصعوبات التي تعيق تطوره.

فـالـعـروض أصـبـحـت أقـــل عـــدداً والجمهور لم يعد يجد التنوع الذي كان يجده في الماضي. هناك أزمة حقيقية في الإنتاج، سواء على مستوى الإمكانيات أو على مستوى الـقـدرة على الوصول إلى جمهور أوسـع، ما يواجهه المسرح السوري اليوم هو أزمة في الدعم المادي والتوجيه الفني."

ويُـضـيـف كـفـارنـة إنـه رغـم هـذه التحديات، يظل الفن قادراً على العطاء، لأن المبدع الحقيقي لا يحده ظرف أو زمن فالإبداع في المسرح ليس محكوماً بالموارد فقط. إذا كان هـنـاك إيـمـان بالفن، فـإنـه يمكن للفنان أن يخلق العروض المؤثرة رغم كل المعوقات".

المسرح والفن بعيداً عن السياسة

يـرفـض كـفـارنـة أن يـكـون الفن مسرحاً للوعظ أو توجيه الرسائل السياسية المباشرة، مؤكداً أن الفن والمسرح خاصة يجب أن يبقيا بعيدين عن التورط في السياسة بشكل مباشر.

فـي هـــذا الـصـــدد قـال كفارنة: "المسرح يجب أن يكون مـرآة للحياة الإنسانية، وأن يعكس القيم والأفكار التي تمسّ قلب الإنسان. السياسة تترك أثرها في الفن بشكل غير مباشر، من غير أن يتحول الفن إلى أداة لتحقيق أغراض سياسية أو خطابية.

فالفكرة الأساسية في المسرح هي تحفيز الجمهور على التفكير والتأمل، لا تقديم حلول جاهزة أو أفكار أحادية".

ويشير كفارنة إلـى أن الفنان يجب أن يظل مخلصاً لفنه، وألا يصبح في خدمة أي جهة، لأن الفن إذا وقع في فخ الأيديولوجيا، يفقد قوته وتأثيره.

جوانب جديدة من الشخصيات

من خلال تجسيده لشخصية "حامد الصافي أبو سليم" في الجزء الثاني من مسلسل "تحت الأرض"، يعكس هشام كفارنة جانباً آخر من إبداعه الفني.

فشخصيته في هذا العمل هي إحدى الشخصيات المعقدة التي تعيش صراعات داخلية وخارجية تضعها في مواجهة مع قسوة الواقع. حول هذه الشخصية، يقول كفارنة: "حامد الصافي في الجزء الثاني من "تحت الأرض" يمر بتجربة حياتية قاسية تؤثر في نفسيته بشكل كبير.

الشخصية تتعرض لمواقف صعبة تتطلب مني التفاعل مع مواقف معقدة وعميقة، وهذا يتيح لي فرصة لإظهار وجوه جديدة من الشخصية لم يُكشف عنها من قبل"، وأشار إلى أن المسلسل يحمل في طياته الكثير من التحولات الدرامية المثيرة التي تزيد من تعقيد الأحداث، ما يجعل العمل أكثر إثارة وتحدياً.

تواصل حيّ مع الجمهور

وعن آخر أعماله المسرحية، يتوقف كفارنة عند عرضه الأخير "عرس مطنطن" في موسم الرياض، حيث قام بتجسيد شخصية "الشيخ وضـاح أبـو نوفل" في مسرحية أخرجها المخرج عروة العربي.

كان تفاعل الجمهور في الرياض مع العرض أحد العناصر المميزة لهذه التجربة، حيث عبّر كفارنة عن سعادته بالتفاعل المباشر مع الجمهور قائلاً: "كانت الأجواء فـي الـريـاض مميزة جـداً، والشعور بأن الجمهور يشاركك في العرض بشكل حيّ يعكس أهمية المسرح كأداة تواصل حية مع الناس.

دور "الشيخ وضاح" كان يتطلب تركيزاً كبيراً لأن الشخصية تدافع عن القيم الإنسانية وتحاول نشر الخير في عالم مليء بالتحديات".

وأضاف: "هذه التجربة في الرياض كانت من أجمل اللحظات التي عشتها كممثل، لأن الجمهور هناك كان متفاعلًا بشكل استثنائي، وهو ما جعلني أستمد طاقة كبيرة أثناء تقديم الدور."

بين الأصالة والتجديد

بعيداً عـن التمثيل، يـواصـل هشام كفارنة تقديم شعره الذي يعكس رؤيته العميقة للحياة والإنسانية.

ففي ديوانه الشعري الثاني "واحكم علي بما تشاء"، الذي أطلقه بعد أكثر من ثلاثة عقود من ديوانه الأول "قمرٌ حالك الليل المتباطئ"، بقي كفارنة متمسكاً بـالأوزان الشعرية التقليدية، متجاوزاً الشكل التقليدي للقصيدة إلى فضاءات أوسع. ويشير كفارنة بأن الشعر بالنسبة له هو ميدان مفتوح للتعبير عن كل ما يختلج في القلب.

ديوانه الجديد جاء ليُعبر عن أفكاره ومشاعره تجاه الوطن، الحب، والفقد.

ويؤكد بأنه في هـذا الـديـوان حاول التجديد في الشعر الكلاسيكي دون أن يفقد روحه الأصلية.

وأضـاف إن التزامه بـالأوزان الشعرية التقليدية لا يعني الجمود، بل هو رغبة في الحفاظ على الأصالة مع إضفاء لمسة حديثة". ونـوّه كفارنة بـأن هـذا الديوان ليس مجرد كلمات، بل صدى لما يعيشه الإنسان من مشاعر وأفكار في زمن مليء بالتحولات.

إبداع لا يتوقف

على مـدار مسيرته الطويلة، قدم هشام كفارنة العديد من الأعمال التي شكّلت محطات هـامـة فـي مسيرته الفنية، من أبرز أعماله المسرحية: الزنزانة، بيت الدمى، الغزاة، الموت والعذراء، عبلة وعنتر، البيت ذو الشرفات، فاوست، بيت بلا شرفات، بيت العيد، ماتاهاري، بيت الشغف، الأشجار تموت واقفة.

كما شارك في العديد من المهرجانات منها : مهرجان دمشق المسرحي لعدة دورات، مهرجان البحر الأبيض المتوسط– إيطاليا، مهرجان الفجر– إيـران، مهرجان مكان– تركيا، مهرجان المسرح الوطني– مـكـنـاس، مـهـرجـان الـمـسـرح الوطني– الجزائر، مهرجان أفينيون– فرنسا.

وقدم العديد من الشخصيات الدرامية في عدة مسلسلات مثل: "رائحة الـروح، الطواريد، زمن البرغوت، الخبز الحرام، باب الحارة ج13، دقيقة صمت، شوارع الشام العتيقة، لعنة الطين.. وغيرها من الأعمال.

على ما يبدو

«تيس» ابن الجهم والمتوكل

الحرية– علي الرّاعي

من الحكايات التي لا ينقطع سردها كدليلٍ على تأثير المكان ليس في منحه صفات جسمانيةً للكائن المولود فيه وحسب؛ بل تأثيره على الذهنية والتركيبة الفكرية التي يعيش من خلالها هذا الكائن سنوات عمره.. وهي حكاية القصيدة التي اشتهرت بقصيدة (التيس) للشاعر البدوي علي بن الجهم التي أنشدها في مديح الخليفة العباسي في بغداد المتوكل.. فرغم فصاحة علي بن الجهم؛ غير أنه كان إعرابياً جلفاً، على ما وصفته الحكايات المروية عن سلوكه، وهو الكائن الذي لم يُغادر الصحراء.. ذلك المكان الأول الذي منح الشاعر قاموسه اللغوي وحتى الشعري الإبداعي.. تماماً كأي بيئة أخرى التي تُعتبر بمثابة النبع الثّر الذي على المبدع أن يمنح منه ما يشاء من عناصر هذه البيئة سواء كانت طبيعية أو اجتماعية، وغير ذلك من مناحي الحياة البيئية؛ بمعنى (الإنسان دائماً ابن بيئته) في خاتمة الحكاية..

وبالعودة إلى "تيس" ابن الجهم، فإن الأخير سال لعابه على العطايا التي قُليت إن المتوكل لا ينفكُّ يمنحها لمادحيه من الشعراء الذين كثروا، وهم يتكاثرون في مختلف العصور في بلاط الحاكم، لاسيما إذا ما كان الحاكمُ عربيّاً، وهو الأمر الذي دفع بابن الجهم ليكون في بلاط قصر الخليفة، والـذي ذُهـل عندما رأى الشعراء ينشدون وينالون العطايا، فسنَّ سيوف حنجرته، وكأنه لايزال خارجاً من خيمة بدوية شاهراً سيفه في وجه قبيلة مجاورة سيغزوها لأجل الكلأ والماء والوجهِ الحسن، فأنشد الخليفة ما يلي:

أنتَ كالكلبِ في حفاظك للودّ
وكالتيسِ في قراعِ الخطوبِ
أنتَ كالدلو لا عدمتكَ دلواً
من كبارِ الدلاْ كثيرَ الذنوبِ

وباعتبارٍ كانت البلاغة في الشعر العربي الموزون تقتصر على التشبيه بالدرجة الأولى، مضى ابـن الجهم يضرب للخليفة الأمثلة بالتيس والعنز والبئر والتراب.. فلم يتمالك المتوكل نفسه من ثورة كاد فيها أن يُطيح بـرأس ابـن الـجـهـم، لـولا تـدخـل الحاضرين، وتفهيم (سموّه) بغلبة طبيعة ابن الجهم، وأهمية تلك (المُشبهات) بها في نفسه.. فما كان من "الخليفة" إلا أن أمر بإقامة ابن الجهم في قصرٍ مُنيفٍ اتكأ خلالها الشاعر البدوي على الأرائكِ، وجالس الجواري اللواتي يملأن قصر صاحب السعادة، وكان أن استلذّ ابن الجهم بما لذّ وطاب بتلك الدعة والإقامة سبعة أشهر، وبعد ذلك حضر بين يدي (جلالته)؛ فكان أن أنشده شعراً أرقّ من قوام جاريةٍ في العشرين يقول في مطلعها:

عيونُ المها بين الرصافةِ والجسرِ
جلبنَ الهوى من حيثُ أدري ولا أدري
أعدنَ لي الشوقَ القديمَ، ولم أكنْ
سلوتُ، ولكن زدنَ جمراً على جمرِ

ما أريد أن أصل إليه من حكاية (تيس) ابن الجهم؛ هو إصرار بعض الكتّاب والشعراء اليوم، ونحن نتجاوز الربع الأول من الألفية الثالثة؛ على استخدام مفردات إحفورية في نصوصهم، ولاسيما في النص الشعري، وعلى وجه التحديد عندما يكون النص مبنيّاً على الـوزن والقافية، رغـم أن الكثير منهم لم يعرف تيس ابـن الجهم وكلبه في قراعهما الخطوب، ولـم يعايشوهما..بل وحتى الكثير مـن نصوص قصيدة النثر اليوم تحتفي بالأحفورات القاموسية القادمة من عمق الصحارى العربية عن بيئة معاصرة قطعت أزماناً في بيئة مُغايرة، كلُّ ذلك يأتي توسلاً لاستعراضٍ لغوي، والـذي لا يُنتج سوى نصاً شعرياً أقرب إلى القصيدة (المُستحاثة)..

في الختام (كلّ الحق) على (مجمع اللغة العربية)، متحف المفردات الأحفورية بلا هوادة، أما عن حكاية التعريب الذي يقوم بها؛ فتلك حكاية أخرى..

سـكان الزنـازين الـزرقاء..

حنان علي

قـرأت مـرة عـن شـاب فـي كيوتو يخصص ساعة أسبوعياً لكتابة رسالة ورقية واحدة، في محاولة منه لمقاومة إغـراء السرعة الرقمية. أحببت الفكرة، لكن سرعان ما استسخفتها! فلا ورق رسائل لدي، ولا ظروف بحواف مزركشة بـالأزرق والأحمر، ولا أظن أن للمكتبات شغفاً باقتنائها! ثم أين صندوق البريد، ألم تنهكه الأيام والحرب؟ حسناً.. لمن أرسلها؟ لصديقٍ لا تكلفني قراءة أخباره الإلكترونية أكثر من ثانيةً؟

وإن فعلت هذا كله وأرقـتُ أفكاري (حبراً على ورق) ونـدّيتها بالعطر! هل ستجد متلهفاً غادياً كل يوم إلى مكتب البريد؟ هل سيعمد الساعي لقراءتها وإقفالها خلسة طمعاً في الحصول على مكافأة (الأخبار السارة)؟ تالياً: هل تغيّرت عناوين الرفقاء؟

أتخيل مستلم رسالتي يغرقه الضحك قبل أن يفتح صندوقه الإلكتروني ويكتب بلحظة:" يا لك من مجنونة!". تتقلص مساحات التواصل الوجداني كما تتقلص غرف الشقق الحديثة. يا لها من مفارقة! رنين لا نهائي عبر الشاشات، طنين متدفق (بالمسجات) وعزلة متنكرة في زنازين (المتابعين واللايكات). وسرعان ما تذكرت "العم أبو فؤاد" الذي وجد متنفّسه في تأنيق أصص الريحان المخضرة في كل الفصول، فيما أحاول عبثاً تنسم العبق من جورية هاتفي.

يقول عالم الاجتماع الألماني هارتموت روزا إننا نعيش في "تسارع اجتماعي" يجعلنا نركض ولا نصل، نتواصل من دون أن نلتقي، نعيش من غير أن نكون. أتراها السّمة الجوهرية لإنسان القرن الحادي والعشرين؟ ذلك المتبجح بكثرة المعجبين! من يحمل بيده مقاليد الافتراض، ويبحث في جيبه عن مفتاح قلبه.

بالفعل إنها مأساة التواصل الرقمي، إننا كمن يتأمل مطراً خلف النافذة – كثيفاً، سريعاً لكنه بعيد. صرنا نعرف أخبار الأصدقاء قبل أحوالهم، نـرى صـورهـم قبل ملامحهم، نـقـرأ كلماتهم قبل وجدانهم. وبـدل أن نقلب بألبومات صورنا الفوتوغرافية، ننقر أيقونة الذكريات في (الفيس بوك) حيث يقبع متحفنا الخاص، كيف تطورنا أو انتكسنا أو وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم. هناك حيث ذكرياتنا الثمينة؛ قد تتلاشى بلحظة خطأ تقني.

كل ما يجري يستعيد المثل الصيني: "الوعاء مفيد بفراغه". صحيح أن اتساع الروح لا يتحقق إلا بفجوات من الزمن الحر، لكن زمننا يشنّ حرباً صامتة على هذا الفراغ، يحوّل كل لحظة إلى سلعة، أي جهد إلى نشاط قابل للقياس. أما ملء الفراغ في عصرنا، فليس مجرد نهب للوقت فحسب، بل اقتلاع لجذور التأمل، وإلغاء للمسافة الـلازمـة لرؤية أنفسنا وانعكاسات العالم علينا. عندما تكتظ الدقائق بالأصوات والـصـور والأوهـــام، نفقد الـفـرصـة للسماح بالتساؤلات العظيمة، وطهو الأحاسيس الخفية وإطلاق التفكير المرن..

ألا يمكن لفراغ داخلي أن يحدث مساحة تستقبل الألم قبل أن تحوله إلى حكمة؟ لا أعتقد أن الضيق في الغرف التي نسكنها، بل بالأفئدة مغلقة الأبواب. وكما تجد النبتة الصغيرة شقاً في الإسمنت لتنمو، تجد الروح البشرية مسلكاً للضوء. أما متّسع الروح الذي نبحث عنه فليس تحقيق (ترينـد) ، بل العثور على "مساحة من الزمن.. زمن نمنحه لأنفسنا لنكون بلا أضواء، بلا استعجال. فسحة نخلع فيها هوس "الفرادة" لنعترف: "نحن بشر... وهذا يكفي".

قوى الأمن الداخلي تنتشر في مدينة الطبقة

منذ أربعين عاماً.. وفيق بوشي يتفنن في رسم الحارة الدمشقية

الحرية– لبنى شاكر

اعتاد وفيق بوشي طوال أعـوامٍ خلت، التقاط الصور في الطريق المُمتد من القصر العدلي القديم القريب من سوق الحميدية، ثم إلى سوق الطويل وقهوة النوفرة، باتجاه قلعة دمشق، وعلى أن هذا التعلّق كان أرضيةً، استند إليها لإنتاج عددٍ كبيرٍ من اللوحات كتشكيليٍّ ومُدرّسٍ للفنون مدة أربعين عاماً، إلّا أن مَعرضه الأول "عزفٌ منفردٌ على حواري دمشق" جاء قبل عامين فقط، تلاه الثاني "وأزهر الياسمين" بعد تحرير البلاد، وفي التجربتين كان ميّالاً لإيجاز مشوار غنيٍّ في تعليم الرسم، إضافةً إلى إصراره الإخلاص لموضوعٍ يبدو واحداً للوهلة الأولى، لكنه كما أظهره، يتشعّب نحو فيضٍ من الأفكار والتأملات والرؤى، بمعنى أن الحارة القائمة في الصورة، ليست سوى نقطة بداية في اللوحة.

تخرّج بوشي في معهد إعداد مُدرسي التربية الفنية عام ١٩٧٧، وفي رصيده الفني إضافةً إلى المدينة القديمة، اهتماماتٌ وتجارب في الخط ورسم البورتريهات والمناظر الطبيعية.

تفاصيل أكثر على الموقع

كيف نواجه فيروسات الشتاء في منازلنا؟

تفاصيل أكثر على الموقع

باقة اشتراك لـ «ChatGPT» بسعر 8 دولارات شهرياً فقط

تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفـــة إلكترونيـــة تخصصية تصـــدر عن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يســرى المصري | أمينـا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد